قسم اللغة العربية

دراسات نقدية في النحو العربي

بقلم:

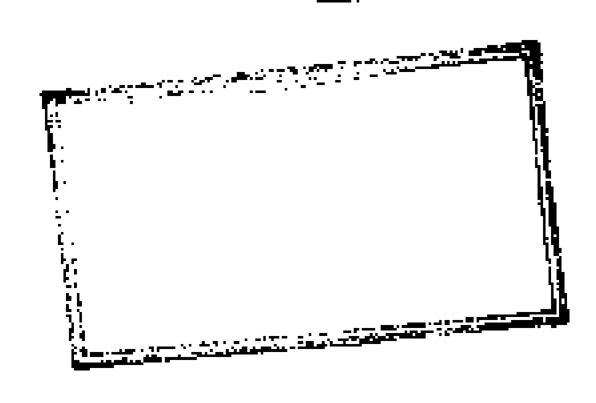
دكتور عبد الرحمن محمد أيوب

أستاذ علم اللغة والأصوات

في جامعة الكويت

دراسات نقدية

في النحو العربي



بقلم :

دكتور عبد الرحمن محمد أيوب

ماجستير ودكتوراه في

الدراسات اللغوية

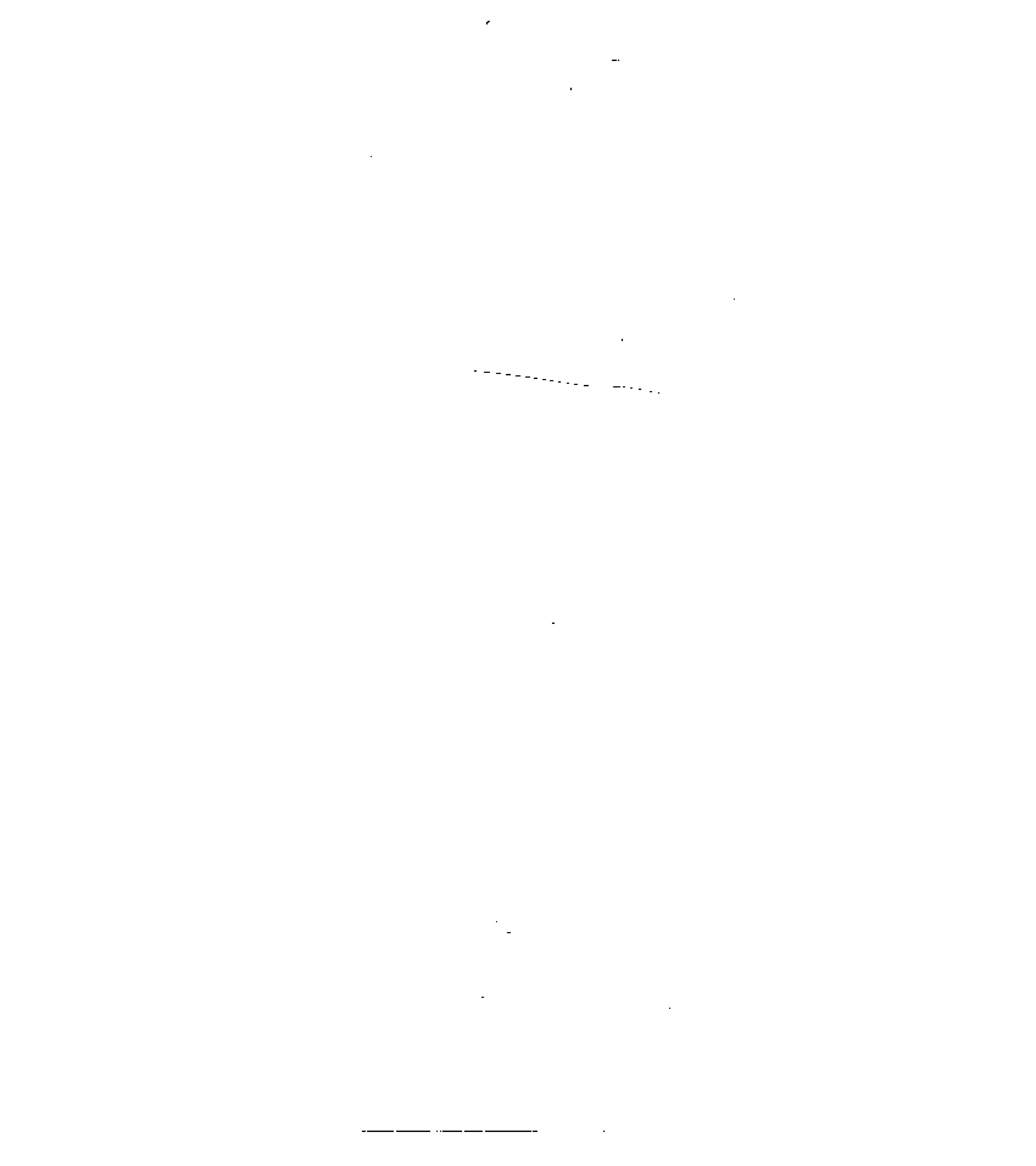
من جامعة لندن

أستاذ علم اللغة والأصوات

في جامعة الكويت



نشر وتوزيع



تقـدمة

بقلم الأستاذ الكبير ابراهيم مصطفى

عضو المجمع اللغوى بالقاهرة

هذا مطلع فجر واضح الإسفار ، يضيء نوره مناهج البحث اللغوى العربى ويشرق من ناحية كلية دار العلوم ، من أفق مرتقب الإشراق من جو الهداية .

منهج بارع جديد فى البحث النحوى ، مُكِّن لصاحبه ما لم يُهيأ لكثير غيره من الباحثين فى علوم العربية ، فقد نظر فى مباحث نحاة العرب المتقدمين وأطال النظر ، وتعمق فى البحث ، وأحسن الإحاطة ، وتمرس بمناهج البحث اللغوى الحديث كأتم ما يكون التمرس ، وأوتى إلى ذلك ذوقا مرهفاً ، ونقدا عادلا ، ورأياً فاصلا .

كنت أتلقى مباحث هذا الكتاب مقالات متابعة من يد كاتبه الدكتور عبد الرحمن أيوب ، أو أتلقفها ملازم من المطبعة ، فأمضى فى قراءتها شغوفاً معجباً بهذا الصراع القوى بين فطاحل النحاة المتقدمين ، وبين قلم الكاتب الجرىء فى أدب ، والفاصل فى رفق ، والبالغ محز الصواب فى غير غموض ولا عناء ولا التواء .

وحسبك أن تمضى فى هذا الكتاب فصلا أو فصلين ، لتذوق لذة الجدل اللغوى ، وتحس المتعة العقلية المثيرة للشاطر فى البحث والاسترسال فى التفكير ، وترى أنك أمام فجر جديد يبشر بمستقبل يحى مباحث النحو ، ويعيد إليه سيرته الأولى ، من قبل أن يناله ما اعترى العلوم العربية من جمود وتحجر .

وقد أبقت لنا الأيام من جهاد النحاة المتقدمين تراثاً ضخماً مستفيضاً جيداً ، وظفر نحو اللغة العربية بما لم يظفر به نحو لغة أخرى من البحث والتعمق وغزارة التأليف . وأقدم كتاب على ألف باللسان العربي وبقي لنا إلى الآن هو كتاب في النحو ـ هو كتاب سيبويه أو « الكتاب » ، كما كان يسميه المتقدمون من قبل . وهو مثل في البحث والتعمق والإحاطة . وكثر النحو من بعده ، وتعددت المدارس النحوية ـ مدارس البصرة والكوفة وبغداد ثم مدارس الأمصار في مصر والشام والمغرب والأندلس . ولكل مدرسة منحاها ومنهجها وعلماؤها وكتبها . واستبحر النحو وفاض بالآراء والمذاهب فيضاً . على أن الحياة العقلية للمسلمين قد اعترتها هدأة أو غفوة ، من آثار الثورات وطغيان السلطان ، فغيبت الكتب القيمة ، وسد باب الاجتهاد ، ونال النحو بضعة من هـــذا الجمود . وكانت العلوم قد أوت إلى مصر واعتصمت بها حصنا أميناً ، ومنذ القرن الثامن كانت تعج بالباحثين في النحو ، وكانت كعبة الدارسين ، يقصدون إليها مـن كل فج ، ولمعت فيها أسماء ابن الحاجب وأبي حيان وابن هشام وابن عقيل والمرادي والدماميني والسيوطي وغيرهم كثيرون ، يملأون من التاريخ صفحات واسعة . ويجمع ذلك كله للأزهر ـ الجامعة الإسلامية العتيدة ، الحافظة لعلوم السلف يتوارثها العلماء ويتدارسها الأجيال .

وفي العصر الحديث أنشئت دار العلوم والجامعات المختلفة ، فشاطرت الأزهر خدمة اللغـــة وعلومها . وأتت دار العلوم بأنماط من التجديد في النحو ، تجديد تمثل في تقريب النحو وتيسيره وتخليصه من الجدل اللفظي ، وأوضح مثـــل له عمل المرحوم حفني ناصف وزملائه . وتجديد تمثل في اصطناع طرق التربية وسبل البيـان والعرض ، وكان أوضحه عمل المرحوم الأستاذ الجارم وزميله ، وتجديد تمثل في تغيير مناهج البحث

النحوى وطرق رسم القواعد ، وكانت منه بوارق[1] أوضحها بارقة ، وأحفلها بالأمل ، ما يقوم به الدكتور أيوب فى هذا الكتاب . وإنى لأرى فى هذا الجهد إصلاحاً يوشك أن يكون شاملا ، وألمح نور فجر صادق يضىء مناهج البحث اللغوى العربى .

(١) يحسن بى الإشارة إلى أن أول كتاب ظهر فى العالم العربى فى العصر الحديث ، لنقد نظريات النحاة التقليدية هو كتاب « إحياء النحو » بقلم الأستاذ إبراهيم مصطفى .

المؤلف

كلمة للمؤلف

لا أدعى لهذا الكتاب أكثر مما له ، فهو ليس سوى مقدمة لعمل آخر أرجو أن يتحقق يوما ما. ولا أدعى أنى بهذه المحاولة المتواضعة أسبق الناس فلست أول من اتجه بالنقد إلى التفكير النحوى . ولكنى رأيت حين عهد إلى بتدريس النحو العربى بدار العلوم ، أن فى مجرد تفسير عبارات النحاة نوعا من الاجترار العقلى لا يليق بعصرنا الذى نعيش فيه ولا بنهضتنا العقلية فى هذا الدور الخاسم من أدوار الثقافة العربية .

ولقد بلغت الشكوى من النحو العربى مدى أصبح من غير الممكن أن يتجاهل ، وكثر حديث الناس عن الحاجة إلى نحو جديد . وظن الكثير أن الأمر لا يعدو إعادة تدوين النظريات النحوية بأسلوب حديث . ولكن الأمر عندى أعمق من كل هذا ، فالنحو العربى ـ شأنه فى ذلك شأن ثقافتنا التقليدية فى عمومها ـ يقوم على نوع من التفكير الجزئى الذى يعنى بالمثال قبل أن يعنى بالنظرية . ومن أجل هذا جهد النحاة فى تأويل ما أشكل على القاعدة من أمثلة أكثر مما جهدوا فى مراجعة منطقهم ونظرياتهم على ضوء ما يشكل عليها .

وثمة عيب آخر فى التفكير النحوى التقليدى . ذلك أنه لا يخلص إلى قاعدته من مادته ، بل إنه يبنى القاعدة على أساس من اعتبارات عقلية أخرى ، ثم يعمد إلى المادة فيفرض عليها القاعدة التى يقول بها . وهذا النوع من التفكير الذى يسميه الغربيون a priori لا يمكن أن يوصف بأنه تفكير علمى بالمعنى الحديث .

وقد يكون من الصحيح أن النحاة قد عنوا بأخذ العربية من أفواه العرب ، ولكن الذى لا شك فيه أنهم قد خلطوا بين القبائل ولم يميزوا بين اللهجات ، فيما عدا القليل مما حكوه عن قبيلة أو أخرى مما هو أكثر علاقة بتفاصيل الموضوعات النحوية منه بأسسها .

وقد اتسم التفكير اللغوي في العصر الحديث بموضوعية البحث ، واقتنع اللغويون بأن يكونوا وصافين للظواهر اللغوية لا مفلسفين لها .

وقد يبدو هذا لمن لا يعرفون الكثير عن تاريخ الدراسات اللغوية نكسة للخلف لا خطوة إلى الأمام . ولكن ذلك الاقتناع المتواضع من علماء اللغة اليوم، لم يكن سوى رد فعل لطغيان منطق أرسطو على التفكير اللغوي في العصور القديمة والعصور الوسطى وفي صدر عصر النهضة . وقد كان من نتيجة هذا أن تجاهل اللغويون في هذه العصور الخصائص المميزة لكل لغة ، وفرضوا عليها ما ليس فيها . كان كل هم مؤلفي قواعد اللغة أن يفرضوا عليها النحو اللاتيني الذي كان يعتبر نموذجا ومثالا لأية محاولة تهدف إلى تأليف نحو للغة من اللغات . أصبح من المفروض أن تقسم مفردات كل لغة إلى أسماء وأفعال وحروف ، وأن تقسم الأسماء إلى معارف ونكرات ومذكر ومؤنث وغير ذلك .

وظل الحال على هذا حتى جاء عصر الاستعمار الأوروبي لبلاد آسيا وأفريقيا ، فواجه الغربيون ضرورة التعرف على لغات الشعوب التي يستعمرونها . وحاول بعض المؤلفين أن يضعوا لهذه اللغات الجديدة نحوا على نسق النحو اللاتيني . ولكن مثل هذه المحاولات لم تفلح في أداء الغرض منها . وعاود البحث في هذه اللغات عدد آخر من اللغويين ، وتكشف لهم ما في تطبيق النحو اللاتيني بفروضه وتقسيماته على هذه اللغات الجديدة من عيوب . وهنا تسرب الشك إلى التفكير اللغوي التقليدي ، وأصبح على الباحث اللغوي أن يخط لنفسه منهجاً جديداً لا يعتمد على تراث أخذه عن فلسفة الاغريق أو قواعد اللغة اللاتينية . وأثرت الأبحاث المادية التحليلية على الأبحاث اللغوية ، فأصبحت دراسة الأصوات الخطوة الأولى إلى الدراسة اللغوية بمختلف فروعها . وازدهرت اليوم مدرسة تسمى بالمدرسة التحليلية الشكلية **School of Formel analysis** وتنوعت نظرياتها .

وأصبحت الدراسة اللغوية فى بعض صورها أشبه بالمعادلات الرياضية .

وأنا حين أرجع ببصرى إلى ما يقوم به اليوم علماء هذه المدرسة من دراسات ، لا يسعنى إلا أن أطرق فى تواضع حين أقدم هذا الكتاب إلى الناس . وذلك لأنى هنا مجرد مجادل ولست باحثاً محللا . وكم كنت أود لو أنصف القائمون على شئون الجامعات فى بلادنا فأولوا الأبحاث الجديدة بعض ما يولون جداول الدروس من أهمية . كم كنت أود ـ وقد تهيأت لى ولعدد من زملائى فرصة الاتصال الطويل بمحض قادة التفكير اللغوى المحدثين ـ أن تمكن لنا شكليات المناهج والنظم الجامعية من إنتاج يتفق مع ما أنفقته الدولة علينا من مال وما حصلنا من خبرة .

من أجل هذا أتقدم بهذا الكتاب معترفا بأنه جهد المقل . على أنى اشعر من ناحية أخرى أن هذه المحاولة تمهيد ضرورى لثورة عقلية لابد من نضوجها قبل أن يتفتح ذهن الجيل الجديد إلى البحث اللغوى الموضوعى .

أما كيف يتلقى الناس هذا الكتاب ، فإنى أعلم مقدما أن منهم من سيعتبره كفرانا بثقافتنا التقليدية وتجريحا لسلفنا اللغوى الصالح . وإلى مثل هؤلاء أتوجه برجاء واحد ، هو أن يحاولوا إكمال ما يرون فى هذه المحاولة من نقص ، وتصحيح ما يجدون فيها من أخطاء بمقدار ما يحاولون إرضاء نزوة الغضب للماضى فى نفوسهم . ولكنى لا أعلم إلى أى مدى سأجد النوع الآخر من الناس ، هذا النوع الذى يقرأ ويتدبر ، ويهتم بالمنهج قبل أن يهتم بالتفاصيل ، ويدرك أن مسئولية التجديد لا تقل خطرا عن واجب المحافظة على التراث العقلى القومى . ومن أجل هذا النوع الثانى أتوجه كذلك إلى الله برجاء ، هو أن يكون تلميذى خيراً منى ، فيحقق فى تاريخ ثقافتنا الجديدة خطوة إلى الأمام ؟

مصر الجديدة　　　ابريل سنة ١٩٥٧　　　عبد الرحمن أيوب

تعريفـــات

يهمنا قبل كل شيء أن نثير مشكلة هامة من مشاكل التحليل العلمي وأعني بها ما يسمى بالوحدة التحليلية . وقديماً أثار الاغريق مشكلة الكل والجزء ، ولاحظوا أن الشيء قد يكون جزءاً باعتبار وكلا باعتبار آخر . وإذا صح أنك جزء من عائلتك ، فأنت كل بالنسبة إلى الأعضاء التي يتكون منها جسدك . ونحن حين ندرس اللغة نتعرض لنفس المشكلة. فالمقالة كل إذا نظرنا إليها باعتبارها مجموعة من الجمل. والجملة جزء إذا أدخلنا في اعتبارنا أنها تكون مع سواها من الجمل المقالة . ولكننا إذا نظرنا إليها باعتبارها مؤلفة من كلمات، فهي كل ينقسم إلى أجزاء يعرف كل منها باسم « كلمة ». والكلمة بدورها كل ينقسم إلى أجزاء صوتية تعرف باسم الحروف.والحروف نفسها كل آخر، أجزاؤه الظواهر الصوتية التي يدرسها علم الأصوات .

أدخل النحويون العرب هذه الاعتبارات كلها في نظريتهم النحوية وتدرجوا بها هذا التدرج الذي أشرت إليه . ويظهر ذلك فيما ذكره النحاة من أقسام الكلمة. ويمكن أن توضع سلسلة التعريفات التي أتى بها النحويون على النحو الآتي:

١ — اللفظ: هو أي مجموعة من الأصوات الإنسانية أفادت أو لم تفد. وإذا لم يفد اللفظ فهو مهمل . ومن هنا لا ندخله في اعتبارنا أما إذا أفاد فهو قول .

٢ — القول : هو أي مجموعه من الأصوات الإنسانية المفيدة . وهو كل ينقسم إلى كلم — وكلمة .

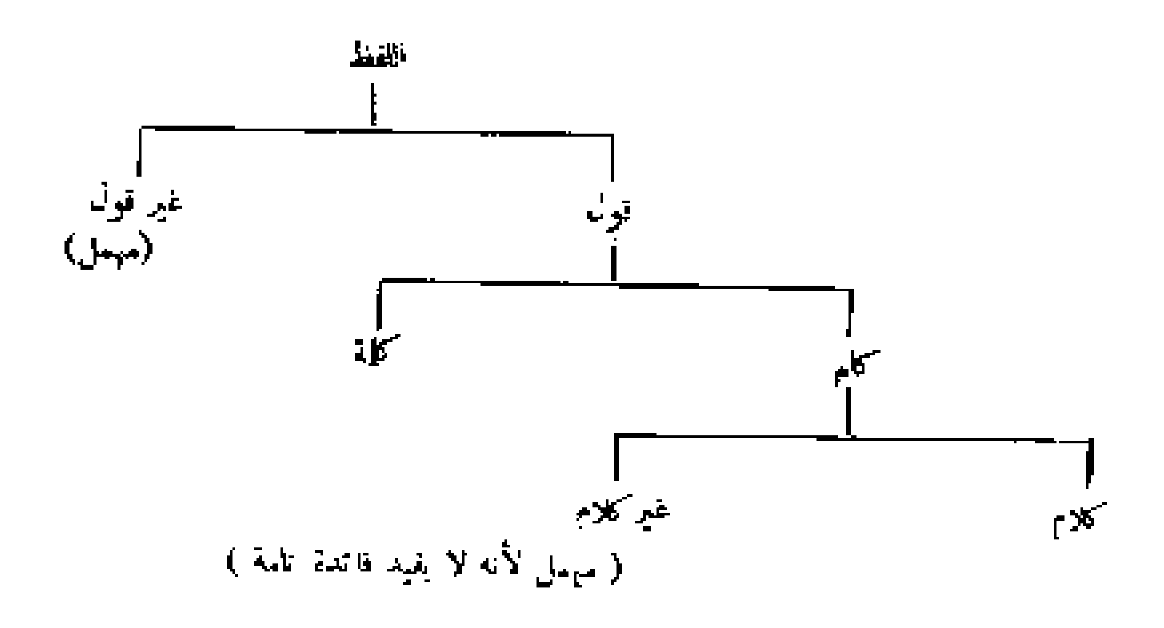
٣ — الكلم: هو مادل على أكثر من معنى مفرد . والكلم بدوره ينقسم

إلى قسمين : ما يدل على أكثر من معنى مفرد ولكنه غير كامل . وهذا مهمل لا يعنينا ، مثل إن جاء وفيها معنى الشرط ومعنى الحدث ومعنى الفاعل. ولكن هذه المعانى لا تكون فكرة كاملة. أما القسم الثانى من الكلم فقد أطلق عليه النحاة اسم الكلام .

٤ — الكلام : وهو ما دل على أكثر من معنى مفرد وأفاد فائدة تامة مثل « محمد قام » . وهى عبارة تدل على أكثر من معنى مفرد (الذات والحدث) وتعبر عن فكرة كاملة .

٥ — أما الكلمة فهى مجموعة من الأصوات تدل على معنى مفرد .

ويمكن توضيح هذه السلسلة من تعريفات النحاة فى الشكل الآتى :



ومن هذا الشكل يتبين أن المستعمل من التقسيمات السابقة قسمان: الكلام والكلمة . والكلام يمثل الكل الذى يتكون من أجزاء يسمى كل منها باسم « كلمة » .

قبل أن انتقل إلى النقطة التالية أشير إلى وجود مذهبين فى الدراسة؛ أحدهما يبدأ بالجزء وينتهى منه إلى الكل ، كما يفعل البنّاء حين يضع حجراً فوق حجر حتى ينتهى إلى بناء كامل . وثانيهما ينظر إلى البناء الكامل ويتبينه

حجراً حجراً، دون نزع أحداً من الأحجار عن موضعه من البناء . والصنيع الأول صنيع من يكوّن الشيء ،أما الصنيع الثانى فصنيع من يصف تكوينه ، دون أن يتدخل فيه بشيء . وهذا الفرق بين من يبنى البناء ومن يصفه هو نفس الفرق بين المدرسة اللغوية التقليدية ـ ومنها مدرسة النحاة العرب ـ وبين المدرسة اللغوية التحليلية الحديثة ، التى تصف التركيب اللغوى دون أن تفصل أجزاءه بعضها عن بعض [١] . وقد اختارت المدرسة النحوية العربية أن تبدأ بالجزء حتى تنتهى إلى الكل [٢] . وبالرغم من أننا لا ندين بهذا المذهب فسنعرضه عليك لإيضاح وجهة نظر النحاة .

---

(١) لسنا فى حاجة هنا إلى شرح الطريقة اللغوية التحليلية. ونحيل القارىء على كتاب هام للأستاذ زيليج هارس باسم Zellig Harris, Methods in Structural Linguistics, Philade / Phla, 1497.

(٢) كان من مقتضيات هذا الاتجاه تقطيع الكلمة الواحدة إلى أجزاء عند إعرابها مثل اعتبار التاء فى قلت كلمة مستقلة عن الفعل واعتبار الفعل فى هذه الحال « قال » بوجود الألف التى لا وجود لها فى الواقع كما يدل على ذلك قول النحاة التقليدى فى إعراب هذه الكلمة (« قال » من « قلت » فعل ماض الخ) .

القسم الأول

« الكلمة »

أقسام الكلمة

كان من الطبيعي أن نبدأ حديثنا عن الكلمة بدراسة تركيبها ومقاطعها وغير ذلك مما يدخل في نطاق علم الصرف. ولكننا رغبة في متابعة الموضوع على النسق النحوي التقليدي، سنأخذ بنفس الترتيب الذي أخذ به النحاة في تآليفهم.

قلنا إن النحاة قسموا الكلام إلى كلمات، ونقول أيضا إن الكلمة لديهم على أنواع. وقد قسم النحاة الكلمة عدة تقسيمات لكل تقسيم اعتبار خاص. وحتى أوضح ذلك أذكر لك أني أستطيع تقسيم طلاب الكلية مثلا إلى طلبة وطالبات. وبهذا يتميز محمد عن زميلته فاطمة، بالرغم من أنهما من أبناء الفرقة الأولى بالكلية. ولكني لو قسمت الطلاب باعتبارهم فرقة أولى، وفرقة ثانية، فسيكون محمد كفاطمة ولا فرق بينهما. وليس من الصواب أن يقول قائل «كيف يمكن أن يختلف محمد عن فاطمة ولا يختلف عنها؟ أو ليس في هذا تناقض؟»، أظنك تدرك أن اختلاف الاعتبار في الحالة الأولى عنه في الحالة الثانية قد أزال هذا التناقض.

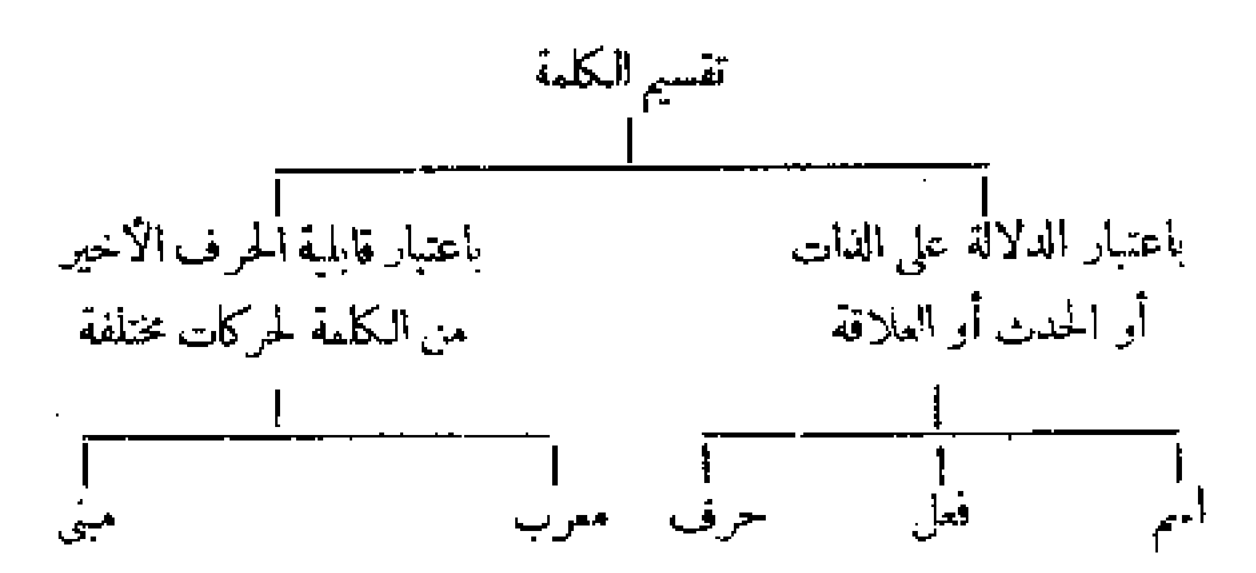
ولنرجع إلى الكلمة مرة أخرى لنجد النحاة يقسمونها مرة إلى أقسام باعتبار ما، ثم يقسمونها ذاتها مرة ثانية وثالثة ورابعة ولكن باعتبارات مختلفة (١).

---

(١) تعرف هذه النظرية في الفلسفة باسم نظرية الأنواع Theory of classes ولسنا في حاجة للإفاضة في الحديث عنها.

وقد قسم النحاة الكلمة على أحد اعتبارين .

ويوضح الشكل الآتى هذين القسمين :



وبطبيعة الحال ينقسم كل من هذه الأقسام الفرعية إلى أقسام أخرى سنوضحها فيما بعد .

أولا

التقسيم باعتبار دلالة الألفاظ

رأى النحاة أن هناك كلمات تدل على ذوات ، وأخرى تدل على أحداث . وثالثة تدل علاقات ، فقسموا الكلمة إلى أقسام ثلاثة .

١ — الإسم وهو الكلمة التى تدل على معنى فى نفسها دون علاقة بالزمن

٢ — الفعل « « « « « « « « « مع علاقتها «

٣ — الحرف « « « « « « « غيرها دون علاقة «

ومعنى دلالة الكلمة على معنى فى نفسها أنها لا تعبر عن مجرد العلاقة بين أمرين آخرين . فكلمة محمد تدل على الذات التى وضعت الكلمة لها . وكذلك كلمة ضرب تدل على الحدث الذى وضعت الكلمة له فى زمن خاص . أما كلمة « إلى » فى الجملة « ذهب الولد إلى على » فلا تدل إلا على علاقة بين الحدث الذى يعبر عنه بالكلمة « ذهب » والذات الذى يعبر عنها بالكلمة « على » .

لهذا يرى النحاة أن كلمة مثل « إلى » لاتدل على معنى فى نفسها بل فى غيرها أى فى « ذهب » وفى « على » .

والنحاة هنا قد اخطأوا الصواب . فكلمة « إلى » قد دلت على معنى فى نفسها، هو العلاقة التى تضفيها على الكلمة التى تشير للحدث ، والكلمة التى تشير للذات فى المثال السابق . ولو كانت هذه العلاقة موجودة فى هاتين الكلمتين، لأدت المعنى دون حاجة إلى وجود الكلمة « إلى » ، ولكان من الممكن أن نقول : « ذهب الولد على » لنفيد المعنى الذى يستفاد من الجملة « ذهب الولد إلى على » .

لقد وقع النحاة فى هذا الخطأ لأنهم كانوا فى الواقع متأثرين بالفلسفة الإغريقية عن الموجودات . أكثر مما كانوا يدرسون خصائص الألفاظ العربية ذاتها، ليقسموها على أساس من هذه الخصائص ، كما سنعرض عليك فيما بعد .

* * *

كانت مشكلة الوجود والعدم من أولى المشاكل التى تعرض لها فلاسفة الإغريق . وقد رأى أفلاطون أن الموجودات نوعان : ذوات وأحداث .

أما الذوات فهى أمور مادية أو معنوية ، كالكرسى والحجرة أو الصبر والحكمة . وأما الأحداث فهى أفعال تقع فى زمن خاص مثل الضرب أو الكلام الذى يقع فى زمن ما والذى تشير إليه كلمة « ضرب » أو « تكلم » .

وأود أن ألفت نظرك هنا إلى أن أفلاطون كان يقسم الموجودات

لا الألفاظ التى تدل عليها . ولابد من وجود علاقات بين الأحداث والذوات بعضها وبعض . فثلا لابد من وجود علاقة بين الضرب والشخص الذى يضرب ، أو بين الولد والبيت الذى يوجد فيه . ولا شك أن كلا من الضرب والولد موجود وجوداً واقعياً ، أما العلاقة بينهما فمجرد اعتبار ذهنى .

هـذه هى نظرية أفلاطون فى الموجودات قدمتها إليك فى اختصار . وقد قسم أفلاطون الألفاظ (فى لغته الإغريقية) على أساس دلالتها على هذه الموجودات ، فقال بأن الكلمة قسمان : اسم وهو مايدل على ذات ، وفعل وهو مايدل على حدث . وهنـاك نوع ثالث يدل على العـلاقة بين الذات والحدث سماه أفلاطون بالعلاقة . وفى رأى أفلاطون أن الاسم بجميع أنواعه (فى اللغة الإغريقية لا فى العربية) كلمة ، وأن الفعل المضارع دون سواه من الأفعال كلمة ، لأنهما وحـدهما يدلان على موجودات . أما الفعل الماضى والمستقبل فلا يدل ايهما على موجود . ولهذا يعتبران إشكالا تعتور الفعل لا أكثر[1] ولا أقل . ولو قارنا بين تقسيم النحاة للكلمة وتقسيم أفلاطون لرأينا ما يأتى :

١ ـ اتخذ النحاة الدلالة أساساً لتقسيم الكلمة وتعريفها . وكذلك فعل أفلاطون . وكان له فى ذلك عذره فهو فيلسوف أولا وقبل كل شىء ؛ وقد جاء تفكيره اللغوى لتكميل نظريته الفلسفية .

٢ ـ قسم النحاة الكلمة إلى أقسام ثلاثة ، لنفس الاعتبار الذى قام عليه تقسيم أفلاطون .

٣ ـ تنطبق تعريفات النحويين للاسم والفعل والحرف كل الانطباق

---

(١) يحضرنا هنا قول النحاة بشبه الفعل المضارع للاسم بما جعلوه علة لإعراب المضارع وأنت ترى هنا أن فكرة شبه المضارع بالاسم أفلاطونية الأصل .

على أجزاء الموجودات التي ذكرتها فلسفة أفلاطون .

٤ — حصر النحويون الكلمة في ثلاثة أنواع مع وجود أنواع أخرى، كالنوع الذي يطلقون عليه «اسم الفعل» (مثل صه بمعنى اسكت وهيهات بمعنى بَعُدَ) . وبناء على تعريف النحاة للفعل كان ينبغي أن تكون كل من «صه» و «هيهات» فعلا لأنها دلت على حدث في زمن خاص .

سيقول النحاة أن هذه لا تقبل علامات الأفعال ومن ثم فهي ليست بأفعال . أو لا يعني هذا نقص التعريف النحوي وقصوره عن أن يكون جامعاً مانعاً كما يريدون للتعريف أن يكون .

***

رأى النحويون قصور تعريفهم الذي اتخذوا المعنى أساساً له (١). ومن أجل هذا أكملوا تعريفهم لأنواع الكلمة بما سموه العلامات، التي هي في الواقع أكثر قيمة من التعريفات التي ذكروها . وقد أفردوا لكل نوع من أنواع الكلمة علامات نذكرها فيما يأتي :

علامات الاسم

١ — الجر : ويكون بحرف الجر أو بالإضافة أو بالتبعية. ومعنى الجر بالتبعية أن يكتسب الاسم حالة الجر، لأنه وقع صفة أو تأكيداً أو بدلا أو معطوفاً على اسم مجرور سابق عليه .

٢ — النداء : سواء كان باستعمال أداة النداء «يا» أو بدون استعمالها (كما ننادي نحن عادة في مصر) . وفي هذه الحالة يتخذ الصوت نغمة خاصة تدل على النداء .

(١) ترى المدرسة اللغوية التحليلية أن يكون شكل الكلمة لا معناها أساساً لتقسيمها . والتقسيم التحليلي الشكلي للكلمة يشمل دراسة مقاطعها وأجزائها كما يشمل موضعها بين سواها من الكلمات. وليس هناك مع الأسف بحث عربي واحد سلك هذه الطريقة الشكلية وأمام القارئ رسالتنا عن اللغة النوبية لنيل الدكتوراة مثالا لهذه الدراسة وهي مكتوبة بالإنجليزية ـ مكتبة كلية دار العلوم .

٣ — إمكان دخول أداة التعريف «ال» عليه .

٤ — أن يمكن وقوعه «مسنداً إليه» فى جملة ما. مثل «قام محمد» و«قام» مسند و«محمد» مسند إليه . ولهذا كان اسماً .

٥ — التنوين : وقد ذكر النحاة عدة أنواع للتنوين نلخصها فيما يأتى

أنواع التنوين :

ذكر النحويون الأنواع الآتية للتنوين :

ا — تنوين التعويض :

قد يلحق التنوين آخر الكلمة للتعويض عن جملة أو عن حرف أو عن اسم كان يجب أن يلى الكلمة . ويسمى فى هذه الحالة تنوين التعويض وهو على أقسام ثلاثة :

١ — تنوين للتعويض عن جملة مثل :

إذا بلغت الحلقوم وأنتم حينئذ تنظرون

والتنوين المقصود هنا هو الموجود فى كلمة «حينئذ» حيث يقول النحاة إنه عوض عن جملة كان يمكن أن توجد بعد هذه الكلمة، ولكنها قد تقدمت عليها فلا لزوم لإعادتها . وذلك لأن من الممكن أن يعبر عن المعنى الذى دلت عليه الجملة السابقة بوضعها على هذه الصورة .

«وأنتم حينئذ بلغت الروح الحلقوم تنظرون». وفى هذه الحالة لاتنون كلمة «حينئذ» .

٢ — تنوين للتعويض عن اسم :

مثل كلٌ حاضر — وبعضٌ من الطلبة فى الدار

والتنوين فى كل وبعض عند النحاة للتعويض عن اسم، يمكن أن تكون كل أو بعض مضافة إليه، فيما لو قلنا «كل طالب حاضر» و«بعض الطلبة فى الدار» .

٣ — تنوين للتعويض عن الحرف الأخير الذى حذف من الكلمة كالتنوين الموجود فى كلمة جوارٍ وكلمة غواشٍ .

ويقول النحاة إن أصل كلمة جوارٍ جواريٌ ، ثم حذفت الياء الأخيرة

على التفصيل الذى ستراه فيما بعد فألحقنا التنوين بالكلمة عوضا عن هذه الياء.

ب — التنوين لغير التعويض :

قد يلحق التنوين الاسم لأسباب أخرى . والاسم المنون قد يكون مبنياً وقد يكون معرباً ، على النحو الآتى :

١ — يدخل التنوين على بعض الأعلام (أى أسماء الأشخاص) المبنية لإفادة التنكير . فالكلمة سيبويه بدون تنوين يقصد بها شخص بالذات ، فإذا نونتها كان المقصود أى شخص اسمه سيبويه . ولا تدل الكلمة فى هذه الحالة على شخص معين ، فقاربت الاسم النكرة فى الدلالة . ولهذا يعرف هذا التنوين بتنوين التنكير .

٢ — يدخل التنوين على الأسماء المعربة على إحدى صورتين :

(ا) يدخل على الأسماء المنصرفة مثل « محمدٌ » . وهذا أهم أنواع التنوين وأكثرها شيوعاً ويسمى تنوين التمكين .

(ب) تنوين يدخل على جمع المؤنث السالم سواء كان مفرده منصرفاً أو ممنوعاً من الصرف .

ويسمى النحاة هذا النوع من التنوين بتنوين المقابلة . وذلك لأن :

١ — الاسم المفرد يقبل دخول التنوين .

٢ — فى حالة جمع المذكر السالم توجد نون فى آخر الصيغة لتقابل التنوين فى المفرد .

٣ — فى حالة جمع الإناث يوجد تنوين ليقابل النون فى جمع المذكر هكذا :

مفرد	مسلمٌ	(تنوين)	(١) moslimon
جمع مذكر سالم	مسلمون	بها نون لمقابلة التنوين فى « ١ »	(٢) moslimoona
جمع مؤنث سالم	مسلماتٌ	بها تنوين لمقابلة النون فى « ٢ »	(٣) moslimaaton

هذه الأنواع الأربعة من التنوين تدخل على الاسم . وهناك تنوين آخر غير مختص بالاسم بل أنه يدخل على أواخر أبيات الشعر لقصد التغني .

وكثيرا ما يزيد الإنسان بعض الحروف على الكلمات عند الغناء ، فمثلا في المصرية الكلمة «آى» قد تنطق عند الغناء «آهاى» بزيادة هاء . والظاهر أن العرب كانوا يضيفون نوناً إلى القافية (آخر بيت الشعر) والشعر نوع من الغناء .

(أ) قد يكون آخر البيت (القافية) حرف مد . وهنا تسمى النون المضافة للقافية تنوين ترنم مثل :

أقلى اللوم عاذل والعتـــابا وقولى إن أصبت لقد أصابا

حيث قد سمع هذا البيت على هذا النحو :

أقلى اللوم عاذل والعتـابن وقولى إن أصبت لقد أصابن

وإنى ألفت نظرك إلى أن تنوين الترنم في هذا البيت قد دخل مرة على الاسم «العتاب» ، ومرة على الفعل «أصاب» . وهو بهذا — كما ذكرت لك — لا يختص بالأسماء .

(ب) قد يكون آخر البيت حرفاً ساكناً غير ممدود . ومع ذلك يدخل هذا التنوين مثل :

وقاتم الأعماق خاوى المخترق

حيث سمع على هذا النحو :

وقاتم الأعماق خاوى المخترقن

ومثل :

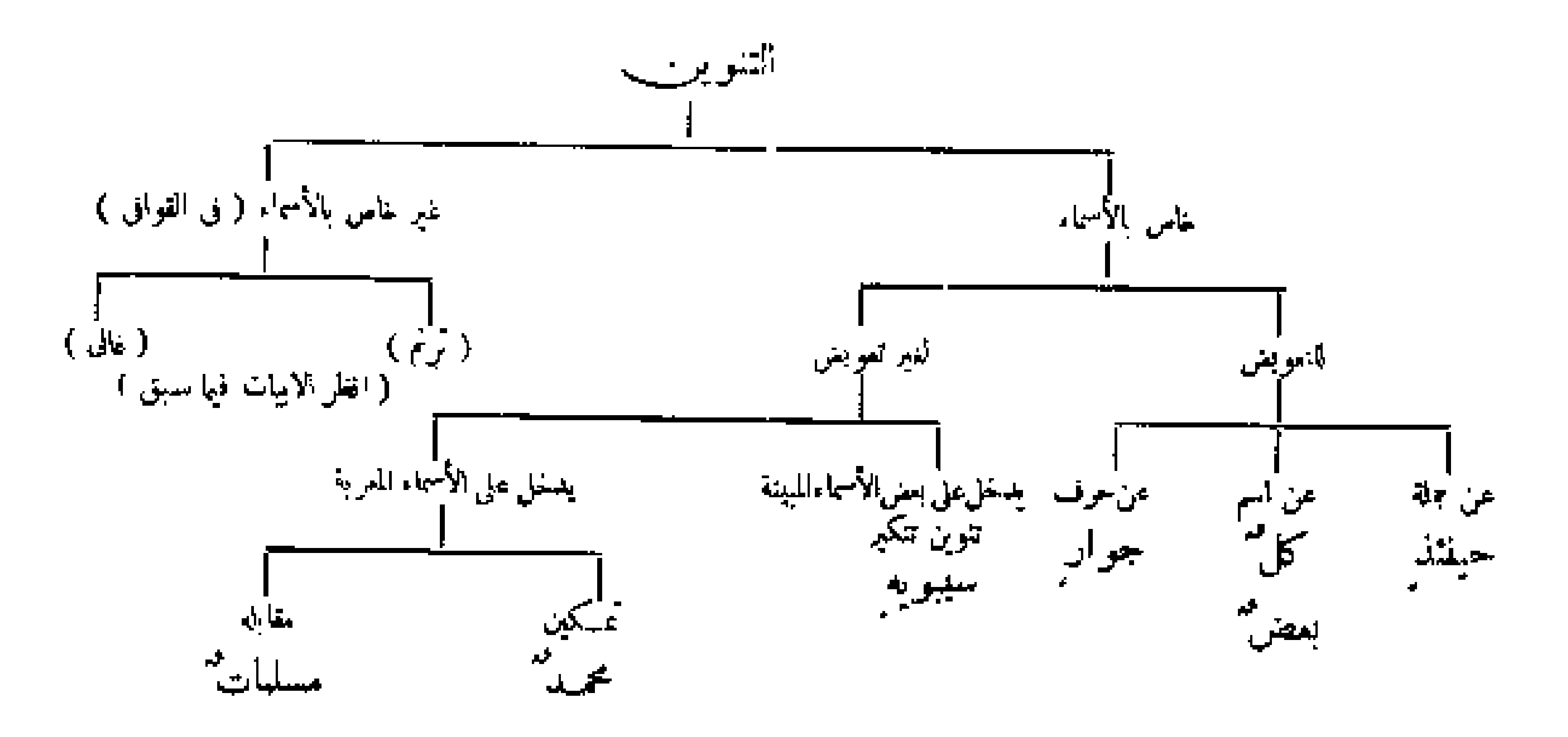
قالت بنات العم يا سلمى وإن كان فقيراً معدماً قالت وإن

حيث سمع :

قالت بنات العم يا سلمى وإنن كان فقيراً معدماً قالت وإنن

ويلاحظ أن هذا التنوين قد دخل على الاسم (المخترق) كما دخل على الحرف «إن» . ويسمى هذا التنوين تنوين الغالى .

يمكن تلخيص موضوع التنوين في الشكل الآتى :


التنوين
خاص بالأسماء
غير خاص بالأسماء (فى القوافى)
للتعويض
لغير تعويض
(ترنم)
(غالى)
(انظر الأبيات فيما سبق)
عن جملة
حينئذٍ
عن اسم
كلٌّ
بعضٌ
عن حرف
جوارٍ
يدخل على بعض الأسماء المبنية
تنوين تنكير
سيبويهٍ
يدخل على الأسماء المعربة
تمكين
محمدٌ
مقابلة
مسلماتٌ

نقد رأى النحاة فى التنوين :

لن نتعرض للتنوين الذى يلحق القافية الشعرية ، فهو مجرد ظاهرة سجلها النحاة دون تأويل أو تفسير . ونحن نقبلها أمراً واقعاً ليس فيه مجال للأخذ والرد . ولن نتعرض كذلك لتنوين التمكين، فستحدث عنه فى موضع آخر من هذا الكتاب . وسنترك كذلك تنوين التنكير،فهو بدوره ظاهرة واقعية تنحصر فى كلمات محدودة، ولم يتعرض لها النحاة بشىء من التأويل أو التفسير. وبهذا ينحصر نقدنا فى تنوين المقابلة وتنوين العوض .

١ — تنوين المقابلة :

نحن نرفض نظرية المقابلة لأنها افتراض من النحاة لا مبرر له . ولماذا يتحتم وجود نون فى صيغة جمع المذكر السالم لوجود تنوين فى صيغة المفرد؟ وإذا كان وجود هذه النون ضرورياً لهذا السبب ، فلم لا توجد فى جموع الكثرة؟ ثم لماذا يتحتم وجود تنوين فى صيغة جمع المؤنث السالم لوجود نون فى جمع المذكر السالم ؟ ثم لماذا توسط جمع المذكر السالم هنا ، فلا نقول بأن التنوين فى جمع المؤنث السالم لمقابلة التنوين فى المفرد ؟ يفسر هذا السؤال الأخير سر المشكلة . وذلك لأن مفرد جمع المؤنث السالم يكون ممنوعا من الصرف فى أغلب الأحوال . ولما كان النحوى متأثرا بالتفكير المنطق الذى يقضى بأن يحتفظ جمع الأفراد المتشابهة بخواص أفراده — كما تحتفظ سلة البرتقال بخواص البرتقالة الواحدة من طعم ورائحة مثلا — فلم يكن من المستساغ لديه أن يكون جمع ما لا ينصرف منصرفا . وبهذا لم يكن لديه بد من افتراض أن التنوين فى جمع المؤنث السالم، غير التنوين الذى يأتى فى الأسماء المنصرفة . وهكذا انتحل النحاة نوعا جديدا للتنوين ، هو الذى سموه تنوين المقابلة على الوضع الذى شرحناه من قبل .

ولكى يسد النحوى هذا التناقض الظاهر — فى رأيه — لجأ إلى سلسلة من المقابلات ، فالنون فى جمع المذكر السالم فى مقابلة التنوين فى المفرد

والتنوين في جمع المؤنث السالم في مقابلة النون في جمع المذكر السالم. وهكذا يبتعد الطرفان المتناقضان — أي جمع المؤنث المنون ومفرده غير المنون — بعضهما عن بعض. ولكن هذا المنطق يقتضي أن يكون مفرد جمع المذكر السالم منوناً . وإذا كان هذا صحيحاً في بعض الحالات فهو غير صحيح في حالات أخرى ، فكلمة أحمد لا تنوين فيها لأنها ممنوعة من الصرف . ولكنها مع ذلك تجمع على « أحمدون » ، بوجود الواو والنون ، فماذا تقابل هذه النون إذن ، إذا كان المفرد لا يقبل التنوين [١] ؟ .

٢ — تنوين العوض :

نرفض هنا نظرية التعويض كما رفضنا نظرية المقابلة فلسنا نجد هنا ضرورة للتعويض الذي يفترضه النحاة . وكان من الأوفق أن يقال بأن التنوين يأتي عند عدم وجود جملة تالية لكلمة حينئذ وبعدئذ وسواهما [٢] ، أو عند عدم وجود اسم مضاف إليه بعد كل أو بعض .

---

(١) يقول الخضري في حاشيته على ابن عقيل ، إن الاسم الذي لا ينصرف منون تقديراً . والنون في الجمع المذكر في مقابلة هذا التنوين المقدر إذا كان المفرد ممنوعا من الصرف . [انظر قوله « في مقابلة النون » في موضوع علامات الاسم] ولكنه يقول في موضع آخر [انظر باب الممنوع من الصرف في نفس المرجع ، قوله « وهو يصحب غير المنصرف »] بأن ما خلا عن التنوين غير منصرف، لأن الصرف حاله قائمة بالإسم والتنوين علامة عليها . ويعني هذا بصريح اللفظ أن الاسم الممنوع من الصرف لا تنوين فيه . وهو مناقض لما قاله من قبل . وممن يرون عدم وجود التنوين المقدر في الممنوع من الصرف ، ابن الانباري في كتابه أسرار العربية (ص ١٢١ طبع ليدن سنة ١٨٨٦) حيث يقول إنه (أي الممنوع من الصرف) ممنوع من التنوين ، لأنه علامة الصرف فلما وجد ما يوجب منع الصرف وجب أن يحذف (أي التنوين) ،

(٢) من المعروف أن « إذ » ظرف يضاف إلى الجملة بعده وعند انقطاع الإضافة عنه جاء التنوين كما يحدث في جميع حالات الاضافة .

وإذا صح قول النحاة بنظرية التعويض فى الحالة الأولى فإنى أراهم غير موفقين بالقول بها فى الحالة الثانية . وذلك لأن التنوين فى كل وفى بعض ينبغى أن يكون تنوين تمكين لأن هذين اللفظين منصرفان. والتنوين فى الاسم المنصرف يوجد عندعدم الاضافة. وإذا صح أن نقول بأن التنوين فى «كل» أو «بعض» للتعويض عن المضاف إليه فلم لا نقول بأن التنوين فى «كتاب» كذلك للتعويض عن المضاف إليه ، حيث أنه من الممكن أن نقول «كتابُ محمد» بدون تنوين فإذا لم توجد الاضافة وجد التنوين سواء بسواء كما فى كل وبعض.

ومن المعروف كذلك أن الاسم المنصرف يجر بالكسرة و «كل» و «بعض» يجران بالكسرة أى أنهما منصرفان . وتنوين الاسم المنصرف للتمكين لا للتعويض .

بقى التعويض عن حرف فى مثل الكلمة «جوار» ويحتاج الحديث فيها إلى شىء من التفصيل .

يرى النحاة أن «جوار» ـ وهى جمع جارية ـ قد جاءت على صيغة منتهى الجموع . وهى لذلك ممنوعة من الصرف ، ولا يمكن أن يكون التنوين فيها تنوين تمكين لأن تنوين التمكين يوجد فى الأسماء المنصرفة فحسب . من أجل هذا قال النحاة هنا بنظرية التعويض المتهافتة . وعندهم أن أصل «جوار» «جوارىٌ» وهى صيغة منتهى الجموع. وللنحاة رأيان فى التصريف الذى حدث فى الكلمة حتى صارت إلى «جوار» سنوضحهما على النحو الآتى :

أ ـ الرأى الأول :

أصل الكلمة «جوارىٌ» حدث فيها ما يأتى :

١ ـ حذفت الضمة (o فى الكتابة الأفرنجية) لأنها ثقيلة على الياء.

Gawaarii(o)n (١) → Gawaariin

---

(١) نضع الحرف المحذوف بين قوسين تسهيلا للإشارة إليه .

٢ — ترتب على ذلك وجود ياء ممدودة (i) بعدها حرف ساكن هو التنوين (n) فحذفت الياء Gawaa(i)n → Gawaarin

٣ — النون الأخيرة هي في الواقع تنوين ، والتنوين لا يوجد إذا كان الاسم على صيغة منتهى الجموع وبهذا حذفت Gawaari(n) → Gawaari

٤ — من الملاحظ في (٢) أننا قد حذفنا الياء (i) لوجود التنوين (n). ولكننا قد حذفنا هذا التنوين ولهذا لا يكون ثمة مبرر لاستمرار حذف الياء حيث زال المانع . ولأجل هذا أتى النحاة بتنوين آخر غير التنوين المحذوف لمنع الصرف عوضاً عن الياء المحذوفة حتى يقطعوا عليها خط الرجعة فلا تعود فأصبحت الكلمة جوارٍ . وهذا التنوين للعوض عن الياء.
gawaari → gawaarin

ب — الرأي الثـــاني :

يرى أصحاب هذا الرأي أن يبدأوا بحذف التنوين للسبب المذكور في (٣) وبذلك تكون العملية كالآتي :

١ — Gawaariio(n) → Gawaariio

٢ — تحذف الضمة (o) لنفس السبب السابق في (١١).

Gawaarii (o) → Gawaarii

٣ — تحذف ياء المد (i) ويعوض عنها تنوين للتخفيف

Gawaari (i) → Gawaarin

ونحن بطبيعة الحال نرفض مثل هذا التلفيق التافه . وكان من الممكن للنحاة — إذا أرادوا — أن يقولوا بأن الحذف الذي حدث في « جوار » قد خرج بها عن شكل صيغة منتهى الجموع فنونت . وبهذا لا يكون هناك فرق بين هذه الكلمة وبين المنقوص المفرد مثل قاض .

علامات الأفعال :

(أ) العلامات الخاصة بالفعل الماضي .

١ — إمكان إلحاق تاء الفاعل به مثل ضربتُ وضربت
٢ — « « التأنيث الساكنة به مثل ضربَتْ

(ب) العلامات الخاصة بالفعل المضارع منها .

١ — إمكان دخول لم الجازمة عليه مثل لم يضرب .

(حـ) العلامات المشتركة بين المضارع والأمر

١ — إمكان دخول نون التوكيد لتضربن — اضربَنّ
٢ — « « ياء المخاطبة اضربى — لم تضربى

علامة الحرف :

علامة الحرف علامة سلبية هى كونه مخالفاً لما سواه من الأقسام . والعلامة السلبية مقبولة وكافية ، فلو قلتُ بأن أمامى ثلاثة أشخاص أميز الأول بطربوشه والثانى بعمامته والثالث بعدم وجود عمامة أو طربوش، كانت علامة كل من الأول والثانى إيجابية وعلامة الثانى سلبية أى بمجرد مخالفته لسواه . ولا بد لكفاية العلامة السلبية من حصر جميع الأنواع وذكر علاماتها جميعاً فيما عدا نوع واحد يتميز بالسلبية.

بين التعريفات والعلامات:

قلنا من قبل إن تعريف النحاة للأسماء والأفعال والحروف قد قام على أساس الدلالة المجردة. وقلنا أيضاً إن هذه التعريفات لا تتصف بالكمال لأنها وحدها لا تكفى لحصر جميع الأفراد التى يجب أن تدخل فى نطاقها ولا لنفى جميع ما عداها من الدخول فيه . وسنزيد هنا بعض الأمثلة .

١ — «ليس» لاتدل على حدث، أى أن التعريف الذى ذكره النحاة للفعل لا ينطبق عليها . ومع هذا يعتبرها النحاة من الأفعال ، وعلى فرض تجاوزنا عن دلالتها على الحدث فإن استعمال ليس إنما يكون لنفى الحاضر ، فنحن حين نريد أن ننفى الجملة « محمد قائم » (أى الآن) نقول « محمد ليس قائماً » دون

أن يتحول الزمن إلى المضى . أما لو أردنا نفى قيام محمد فى الماضى فإننا نقول «لم يكن محمد قائماً» مع عدم استعمال «ليس»، لأنها لا تصلح للتعبير عن الزمن الماضى . ومع هذا فكلمة «ليس» عند النحويين فعل ماض ، وسبب قول النحاة بمضيها أنها تقبل علامة الفعل الماضى ؛ وهى دخول تاء الفاعل عليها ؛ حيث من الممكن أن نقول «لست قائماً» كما نقول «قمت» و«دخلت» . وهذا يبين أن التعريف الذى ذكره النحاة للفعل لا يصلح تعريفاً بالنسبة للكلمة «ليس»، وأن الذى يثبت أنها فعل ماض هو العلامة التى هى دخول تاء الفاعل.

٢ — صيغة اسم المفعول مثل «مضروب» تدل على حدث هو الضرب الذى وقع فى الزمن الماضى، أى أن تعريف الفعل ينطبق عليها. ومع هذا لا يعتبرها النحاة من الأفعال بل من الأسماء . أما سبب عدم كونها فعلا فلأنها لا تقبل علامات الأفعال . ولما كانت تقبل علامات الأسماء كدخول أداة التعريف فقد اعتبرت اسما . ونحن بناء على ذلك نخلص إلى أن :

١ — التعريفات الدلالية التى ذكرها النحاة لا تصلح وذلك لانتقاض شروط التعريف فيها .

٢ — العلامات التى ذكرها النحاة هى وحدها التى تدخل الفعل أو الإسم أو الحرف فى نطاق الأسماء والأفعال والحروف ، وتخرج ما سوى كل منها عن النطاق الخاص به .

٣ — لما كانت العلامات هى التى تميز بين الأنواع وتحصرها ، فإنها هى التى يمكن أن يطلق عليها أنها جامعة ومانعة. وبالتالى يجب أن تكون العلامات هى أركان التعريف .

٤ — هذا يفضى بنا فى النهاية إلى رأى المدرسة الشكلية فى الدراسات اللغوية ، الذى يحتم أن تدرس اللغة لا باعتبار دلالة الألفاظ بل باعتبار أشكالها ، كعدد الحروف فيها أو ترتيبها أو غير ذلك من الأمور المادية .

ثانيا

التقسيم باعتبار قابلية الحرف الأخير لحركات مختلفة

من الكلمات العربية كلمات يلتزم الحرف الأخير منها حركة واحدة ، ومنها كلمات يقبل هـــذا الحرف فيها حركات مختلفة . ويسمى النوع الأول مبنيا والثانى معربا .

علة الاعراب أو البناء

١ — فى الأسماء

سبق أن ذكرنا لك باختصار كيف أن العرب قد تأثروا فى تقسيم الكلمة بنظرية أفلاطون فى الموجودات . والظاهر أنهم قد رأوا أن أهم أنواع الموجودات هو الذات فعنها تصدر الأحداث وبطريقها تقوم العلاقات . وعلى هذا يرى النحاة أن الإسم الذى لا يشابه الحرف أو الفعل هو أقوى الكلمات ،وسموه بالمتمكن ، والحدث يأتى فى المرتبة الثانية بالنسبة للإسم، فإذا أشبهه الاسم نزل هذا به وتأثرت مادته اللفظية . والممنوع من الصرف مثال لذلك . أما إذا أشبه الاسم الحرف ـ وهو عند أفلاطون لا يعتبر كلمة لأنه لايدل على موجود ـ فقد نزل إلى درجة يفقد فيها ميزة الأعراب .

بمراعاة هذا المنطق قال النحاة بأن شبه الاسم للحرف هو علة بنائه .

وشبه الاسم بالحرف يتحقق بأحد أمور أربعة :

١ — الشبه الوضعى :

ومعنى هذا أن يوضع الاسم :

(أ) على حرف واحد ، مثل تاء الفاعل وكاف الخطاب وهما يشبهان حرف الجر « الباء » ، أوحرف العطف « الواو »فى كونهما على حرف واحد

(ب) على حرفين مثل « مَن » الموصولة وهى تشبه فى الوضع « مِن » « الجارة » .

٢ — الشبه المعنوى وهو أيضا على نوعين :

١ — أن يشبه الاسم فى المعنى أحد الحروف ، مثل « مَنْ » الاستفهامية وهى اسم يشبه الحرف « هل » الذى يفيد الاستفهام أيضا .

٢ — أن يؤدى الاسم معنى من المعانى التى كان يجب أن تؤدى بالحروف ولكن لم يوضع حرف يعبر عنه مثل « هنا » . وكان من الواجب أن يوجد حرف للدلالة على معناها .

٣ — الشبه الاستعمالى : ومعناه أن يستعمل الاسم استعمالا شبيها باستعمال الحروف . والمعروف أن الحرف يستعمل للعمل فى سواه ، ولا يعمل سواه فيه . فهو مثلا يَجُر ولكن لا يُجر أو يُنصب أو يُرفع . ويشبه الحرف فى هذا أسماء الأفعال «هات»، «هيهات» . وذلك فى أمرين : أولها أنها تعمل نائبة عن الفعل ، كما يعمل الحرف «ليت» ، نائبا عن الفعل «أتمنى» ؛ وثانيهما أن غيرها لا يعمل فيها . ومن أجل هذا الشبه بنيت هذه الأسماء .

وقد تنوب بعض الأسماء عن الأفعال فى العمل مثل « ضربا » فى الجملة « ضربا زيداً » [1] أى أضرب زيداً . ولكن ضربا لا تشبه الحرف فى عدم قابلية التأثر بالعوامل . وهى كما ترى منصوبة بفعلها المحذوف — أى أنها متأثرة به . وهى فى هذا تخالف اسم الفعل نحو «هيهات»، و«دراك» فهى لا تتأثر بالعامل أى لا تقع فاعلا أو مفعولا الخ .

٤ — الشبه الافتقارى : ومعناه أن يشبه الاسم الحرف فى افتقاره إلى ما يكمل معناه . وأنت تعرف أن معنى « مِن » يتحدد بالكلمات التى تأتى

---

(١) ضربا مفعول مطلق يعمل عمل فعله المحذوف والتقدير أضرب زيدا ضربا وهو ناصب للمفعول « زيداً » .

معها ، فلو قلت « ذهبت من البيت إلى المدرسة » فإن معنى « من » ابتداء المسافة . ولو قلت « أكلت من طعامك » فمعناها البعضية أى بعض طعامك . وهكذا الموصول أيضا يتحدد معناه بلفظ الصلة التى تليه . فلو قلت « أنا الذى » لما فهم شىء . ولو قلت : أنا الذى أخطأ ، لكان معنى اسم الوصول وصلته مساوياً لكلمة « المخطىء » . ولو قلت « أنا الذى أصاب » لكان معناهما مساويا لكلمة « المصيب » .

ومن أجل شبه الموصول للحرف فى افتقاره إلى ما معه من الكلمات ليتم معناه صار اسم الموصول مبنيا .

---

٢ — فى الأفعال

يرى النحاة أن بناء الفعل أمر قد أتى على وفق طبيعته . ومن هنا ليس هناك ما يوجب تعليل بنائه ، لأن ما أتى على الأصل لا تلتمس له العلل . ولأجل هذا علل النحاة لإعراب الفعل فى حالتى إعرابه .

وبناء الفعل المضارع يكون فى إحدى حالتين :

١ — الفعل المضارع حين تلتحق به مباشرة نون التوكيد ويبنى فى هذه الحالة على الفتح .

ومعنى التحاق النون بالفعل مباشرة ألا تكون مفصولة عنه بألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، سواء كانت هذه الفواصل ملفوظة أو مقدرة . وسيتضح لك هذا بالأمثلة :

(أ) هل تضربانّ يازيدان

(ب) هل تضربنّ يا زيدون

(حـ) هل تضربِن ياهند

وتلاحظ فى « ا » وجود ألف الاثنين بين الفعل تضرب ، ونون التوكيد اللاحقة بالفعل. أما فى « الحالتين الأخيرتين » ، فبالرغم من عدم وجود واو الجماعة فى « ب » وياء المخاطبة فى «حـ» ، فإنهما موجودتان تقديراً وقد حذفتا لالتقائهما بنون التوكيد الساكنة (والحرف المشدد عبارة عن حرف ساكن يليه حركة) وبقيت الضمة فى « ب » دليلا على الواو المحذوفة ، والكسرة فى « حـ » دليلا على الياء . أما فى « ا » ، فبالرغم من التقاء الألف بالنون الساكنة، فإننا لم نحذفها، إذ أننا لو فعلنا ذلك لصارت صيغة الفعل «تضربَنْ» ، وهى تناظر صيغة المفرد ، ولهذا بقيت الألف للتمييز بين صيغة الفعل مع المفرد وصيغته مع المثنى .

هذا ويجب أن نذكر هنا أن إضافة الألف والواو والياء إلى الفعل المضارع ، تستتبع إضافة نون بعد كل منهما . فنحن نقول : هما يضربانِ وهم يضربونَ وأنت تضربينَ . وهذه النون المتحركة ليست نون التوكيد بل يسميها النحاة نون الرفع، لأنها توجد فى الفعل المضارع المرفوع. وعندما دخلت نون التوكيد على الفعل حذفت نون الرفع لتوالى الأمثال (أى لوجود نونات متعددة هى نون الرفع ونون التوكيد المشددة التى تساوى نونين إحداهما ساكنة والثانية متحركة) . وبعد حذف نون الرفع التقت الألف أو الياء أو الواو بالنون الساكنة ، فحذفت كما ذكرنا من قبل .

ويمكن تلخيص كل ذلك فى الجدول الآتى :

المضارع مع نون التوكيد

الفعل يكتب مع

	ألف الاثنين	واو الجماعة	ياء المخاطبة
	تكتبان	تكتبون	تكتبين
لاحظ وجود نون الرفع (تحتها خط)	taktob - aani	taktob - oona	taktob - ii na
١ - إضافة نون التوكيد	- aa ni + nni	- oona + nna	- ii na + nna
٢ - حذف نون الرفع لتوالى الأمثال	- a (a) + nni	o (o) + nna	i (i) + nna
٣ - حذف حرف العلة	لا تحذف حتى لا يلتبس بالمفرد فتصير الكلمة :	onna تصير الكلمة	i - nna تصير الكلمة
	taktob - a a nni	taktobonna	taktob i nna
	ألف الاثنين هذه لم تحذف	هذه الضمة دليل على الواو المحذوفة	هذه الكسرة دليل على الياء المحذوفة

ملاحظة : يرى النحاة أن نون التوكيد مفتوحة ولكنها كما ترى مكسورة فى حاله المثنى ، وإذا لاحظنا أن نون الرفع مع ألف المثنى مكسورة وأنها مع الواو ومع الياء مفتوحة لأمكن القول بأن حركتها خاضعة لحركة نون الرفع ونحن لا نؤمن بما يقول به النحاة من تغيير وتبديل متدرج فى جميع الكلمات حتى تصل إلى صورتها النهائية ونفضل أن نقرر الواقع بدون هذا التمحك .

قبل أن ننتقل إلى الحالة الثانية من حالتى بناء الفعل المضارع نود أن نثير اعتراضاً على منطق النحاة فى هذه الأمثلة الأخيرة .

يقول النحاه فى تعريف المبنى إنه مالا يتغير آخره بتغيير التراكيب. فهل يتغير آخر الصيغ الفعلية المتصلة بألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة بتغير التراكيب حين تليها نون التوكيد ؟ الجواب لا. وإليك الأمثلة :

أولا — بدون توكيد

حالة الرفع	حالة الجزم
تقومان	فلتقوما
تقومون	فلتقوموا
تقومين	فلتقومى

فى هذه الحالة تغير آخر الصيغة بتغيير التراكيب فوجدت النون فى الرفع وحذفت عند الجزم. وهنا يمكن أن يصدق على هذه الأمثلة تعريف المعرب.

ثانياً — مع نون التوكيد

حالة الرفع	حالة الجزم
هل تقومانّ	فلتقومانّ
هل تقومُنّ	فلتقومُنّ
هل تقومِنّ	فلتقومِنّ

وأنت ترى من مقارنة هذه الأمثلة ، أنه لايوجد فرق بين حالة وجود مبرر الرفع ووجود مبرر الجزم. أى أن أواخر هذه الصيغ لم تتغير بتغير التراكيب . وبهذا ينطبق تعريف المبنى على هذه الصيغ . ومع ذلك قال النحاة بأنها صيغ معربة . وسبب ذلك كما يصرح الأشمونى أن الفعل لم يُركّب مع التوكيد لأن العرب لم تركب ثلاثة أشياء [1] .

(١) يظهر أن الصبان لم يدرك الفرق بين تركيب الكلمات وتركيب العبارات. ودليل ذلك ادعاؤه أن الموصوف والوصف مركبان ، حتى يخرج من افتراض تركيب ثلاثة أشياء فى المثال « لا ماء بارد » . وليس تركيب الوصف والموصوف من نفس نوع تركيب جزئى خمسة عشر . وأنظر قوله «بنى لتركبه معها» باب المعرب والمبنى، حاشية الصبان على الأشمونى .

ولكن مثل هذا التعليل لايخرج بهم عن قصور تعريفهم على أى حال . ولنعرب المثال « لتضربُن » . سيقول النحاة إن الفعل مجزوم بحذف النون المحذوفة لتوالى الأمثال . وإذا صح أن النون قد حذفت فكيف تحذف مرة أخرى ؟ النحاة لايلتفتون لهذا التناقض كما لا يلتفتون إلى التناقض الذى يقعون فيه حينما يعربون المثال « هل تضربُن » بأن الفعل المضارع مرفوع بثبوت النون المحذوفة ، وكأن الثبوت والحذف أمران غير متناقضين . أو لم يكن من الأولى للنحاة أن يقولوا ببناء الفعل المضارع فى حالة وجود نون التوكيد به مفصولة أو غير مفصولة ، وبهذا ينقذون تعريفهم للمبنى من الخلل وينقذون أنفسهم من استعمال عبارات أعرابية تتناقض ألفاظها ؟!. وإلى هذا الرأى ذهب الأخفش فى بعض الروايات .

٢ — الفعل المضارع حين تلتحق به نون النسوة ويبنى فى هذه الحالة على السكون مثل الهندات يضربن . الهندات لن يضربن .

علة إعراب الفعل :

لم يذكر النحاة علة إعراب الفعل بمثل التفصيل الذى ذكروا به علة بناء الاسم . ولكن من الممكن للباحث أن يجد فى تعليقات كتاب الحواشى عددا من العلل نختار هنا واحدة منها ، تبدو أكثر انسجاماً ومنطقاً مع علة بناء الاسم ، على أن نتعرض لبقية العلل فى نقدنا لآرائهم فيما بعد .

ذكر الخضرى فى حاشيته على ابن عقيل (أنظر قوله والفعل مبنى معربا — باب المعرب والمبنى) أن الفعل « بنى مع النونين لمعارضتهما سبب إعرابه أى شبهه بالاسم» . أى أن سبب إعراب الفعل هو شبهه بالاسم . وهذا الرأى يتمشى وفلسفتهم التى أخذوها عن الإغريق ، والتى تتضمن أن الذات أهم الموجودات ، وأن الأحداث تليها فى الأهمية ، أما العلاقات فلا وجود لها . وبالتالى كانت الأسماء وهى تدل على ذوات أقوى الكلمات وتليها الأفعال فى قوتها . أما الحروف فهى أضعف الثلاثة . وإذا صح أن شبه الاسم القوى

بالحرف الضعيف يفقد الأول ميزة الإعراب فإن شبه الفعل بالاسم القوى يكسب الفعل هذه الميزة . وعند النحاة أن الفعل المضارع يشبه اسم الفاعل فى المعنى والعمل . ومن أجل هذا الشبه اكتسب القوة . أظنك لا تزال تذكر أن أفلاطون رأى أن الفعل المضارع وحده هو الذى يدل على موجود، ولهذا فهو كلمة. أما الماضى والمستقبل فليسا بكلمات، بل إشكالا للفعل المضارع الذى هو كلمة . وبالتحاق نون التوكيد ونون الإناث بصيغة الفعل بعد عن هذا الشبه بالاسم ، لأنهما لا تدخلان على الأسماء . ولما بعد عن هذا الشبه فقد ميزة الإعراب التى اكتسبها من شبهه به .

٣ — فى الحروف

جميع الحروف مبنية لأن الحرف كما قلنا ـ عند أفلاطون ـ لا يدل على موجود ، ومن ثم فهو ضعيف . ولما كان البناء علامة الضعف فقد لزمه البناء لضعفه .

علة الإعراب والبناء فى الميزان :

نود أن نبادر القارىء برفضنا نظرية العلل على الوضع المنطقى الذى يصر النحاة على اتباعه . ولكنا فى نفس الوقت نقرر إمكان ارتباط ظاهرة لغوية بظاهرة لغوية أخرى فى الوجود والعدم . ولا بأس لدينا من أن يسمى هذا الارتباط تعليلا ، فالمشكلة عندنا ليست لفظية بل منهجية . وبهذا لا نعارض فى تعليل النحاة حذف حرف العلة فى الكلمة « يقوم » عند وقوعها بعد أداة جزم ـ بالتقاء الساكنين ، إذ أنه من الثابت فى هذه الحالة اقتران ظاهرة لغوية بظاهرة لغوية أخرى اقترانا مضطرداً . أما الظاهرة الأولى فهى عدم وجود « الواو » فى صيغة الفعل فى الجملة « محمد لم يقم » . وأما الظاهرة الثانية فهى سكون آخر الفعل ووجود أداة الجزم فيه . ولما كان هذا

الاقتران مضطرداً فلا بأس لدينا من تقريره كقاعدة .

لا اعتراض لدينا على مثل هذا النوع من التعليل ، فليست العلة كما قلنا مجرد اعتبارات منطقية . وعلل البناء والإعراب من هذا النوع الأخير الذي نرفضه رفضاً نوافيك الآن بأسبابه .

يتردد النحاة فى تعليلهم للإعراب والبناء بين أمرين :

أولا : تقرير نوع الكلمة قوة وضعفاً وتمييز الكلمة القوية بالإعراب واختصاص الضعيفة بالبناء . وإذا حدث أن أشبهت كلمة قوية كلمة أخرى ضعيفة ، لأثر ذلك فى ميزتها الإعرابية فأضعفها إلى بناء ، أو إلى منع الصرف على الأقل . وتكون علة الإعراب على هذا الفرض القوة الذاتية (كما فى الاسم) أو المكتسبة (كما فى الفعل المضارع) . وعلة البناء الضعف الذاتى (كما فى الفعل والحرف) أو الضعف المكتسب (كما فى الاسم المبنى) .

ثانياً : تعليل الإعراب بحاجة الكلمة إلى الحالات الإعرابية لتحديد معناها . والبناء بعدم حاجتها لها .

وتطبيقاً لهذا يقول النحاة إن الاسم يحتاج للعلامات الإعرابية لتحديد معناه . فضمة آخر «محمد» فى الجملة «ضرب محمدٌ» وفتحته فى الجملة «ضرب محمداً» هى التى ميزت حالة الفاعلية أو المفعولية عن أن تختلط بسواها . أى أن تحديد الدور الذى يقوم به «محمد» فى الجملة الأولى أو الثانية ، لا يتم إلا بعلامة الإعراب . هذا فى الأسماء . أما فى الأفعال فلدينا المثال :

« لا تأكل السمك وتشربْ اللبن » ، وجزم « تشربْ » بالسكون يفيد نهيه عن الشرب ، لأن تشرب فى هذه الحالة ستكون معطوفة على تأكل ، أى أنها ستكون هى الأخرى داخلة فى نطاق « لا » الناهية . ويكون المعنى « لا تأكل ولا تشرب » بناء على هذا .

أما فى المثال « لا تأكل السمك وتشربُ اللبن » ، فإن الرفع بالضمة يدل على أن تشرب ليست معطوفة على «تأكل» المجزومة . ولهذا فهى غير داخلة فى نطاق النهى . أى أن المعنى « لا تأكل وأنت تشرب » ، أى لا تأكل السمك وأنت فى حالة شرب اللبن . ومن أجل حاجة الاسم والفعل المضارع لعلامات الإعراب ، أعربا .

وإذا صح أن الحاجة لعلامة الإعراب تكون سبباً فى الإعراب ، فإن عدم الحاجة إليها تكون سبباً فى البناء . والحرف والفعل الماضى وفعل الأمر لا يحتاجون لعلامة الإعراب ، لأن معانيها تتميز دون حاجة إليها .

لنا أخذ ورد فى كل من هذين التعليلين :

نقد التعليل الأول :

١ — يستلزم هذا التعليل أن تكون اللغة قد وضعت وضعاً صناعياً ، خصص واضعها صيغاً ثابتة للأسماء ، وأخرى للأفعال ، وثالثة للحروف ، مع أن الثابت أن اللغة لم توضع ولكنها نشأت ، وأن تطور استعمال الصيغ قد يجعل بعض الصيغ التى كانت تستعمل فى وقت ما استعمال الأسماء ، تستعمل فى وقت آخر استعمال الأفعال أو استعمال الحروف .

٢ — افتراض أن الاسم أقوى مكانة من الفعل والحرف . وقد تكون دلالة الأسماء أكثر قرباً من التصور من دلالة الحروف أو الأفعال مثلا ، ولكن الكلمة التى نطلق عليها « اسم » ليست لهذا أقوى من الكلمة التى نطلق عليها «حرف» ، أو الكلمة التى نطلق عليها «فعل» ، فالجميع يتكون من مجموعة من الأصوات ولا مجال لافتراض قوة أو ضعف .

٣ — نزول الاسم إلى مستوى الحرف عند شبهه به لا ارتفاع الحرف إلى مستوى الاسم فيكتسب الاعراب من أجل ذلك .

من أجل هذا نرى عدم منطقية فروض دعوى النحاة من ناحية ، وعدم

التلازم بين هذه الفروض وبين النتيجة التى يهدفون إليها من ناحية أخرى .

نقد التعليل الثانى :

لكل لغة من اللغات طريقتها فى تميز الدور الذى تقوم به الكلمة فى التركيب اللغوى . ومن الطرق التى تتبعها اللغات لتحقيق هذا الغرض الحالات الإعرابية ، ووضع الكلمة فى الجملة .

ويظهر أن اللغة العربية الفصحى تمثل مرحلة متوسطة بين التزام الحالة الاعرابية وبين التخلص منها والجنوح إلى مكان الكلمة [1] فى التركيب ، وأنى أعترف هنا أن معرفتى القاصرة بتاريخ اللغة العربية لا تسمح لى بالجزم بما كانت عليه هذه اللغة — من هذه الناحية — فى عصورها المبكرة . ولكنى ألاحظ على كل حال أن اعتماد العربية الفصيحة على الحالة الإعرابية ليس اعتماداً كاملا .

صحيح إن حالة النصب تميز « محمد » المفعول عن « محمد » الفاعل . ولكن معنى المفعولية متحقق فى نائب الفاعل المرفوع . وبهذا نجد أنه :

١ — فى : ضَرَبَ محمدٌ   ضرب محمداً

اختلفت العلامة الإعرابية باختلاف الدلالة .

٢ — فى : ضَرَبَ محمداً   أنضرب محمدٌ   ضُرِب محمدٌ

اختلفت العلامة الإعرابية مع اتحاد الدلالة وكذلك نجد أنه :

١ — فى : محمدٌ ضرب   ضرب محمدٌ

اختلفت الوظيفة الإعرابية لمحمد من مبتدأ إلى فاعل مع اتحاد العلامة

---

(١) وصلت اللهجات العامية إلى نهاية المرحلة بتخلصها من الإعراب واقتصارها على مكان الكلمة فى التركيب فمثلا « محمد » فى « محمدٌ ضربٌ » فاعل وفى « ضربٌ محمدٌ » محمد مفعول فى العامية المصرية .

الإعرابية ، وإذا كان من الصحيح أن المفعول قد تميز عن الفاعل بالحالة الإعرابية، فإن المبتدأ قد تميز عن الفاعل بمكانه فى التركيب .

وهكذا نجد من الأمثلة السابقة أمرين ، أحدهما أن هنـاك بعض التركيبات التى تحتــــاج إلى التفريق فى الدلالة بين بعضها والبعض ، مع عدم اختلاف علامات الإعراب . وثانيها أن هناك بعض الحالات الإعرابية المختلفة فى الدلالة مع اتحاد علامات إعرابها . ومعنى هذا عدم وجود تلازم بين وجود العلامة الإعرابية وبين الحاجة لتمييز المعانى التركيبية المختلفة . وإذا انعدم التلازم انعدمت السببية .

قال النحويون أيضاً بأن احتياج الفعل المضارع للعلامات الإعرابية هو سبب إعرابه. ومثلوا ـ كما ذكرت لك ـ بالمثال «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» بجزم تشرب أو رفعها . ويقول الخضرى فى حاشية ابن عقيل (قوله فالأصل فى الأفعال البناء ـ باب المعرب والمبنى) بأن الاحتياج المشار إليه ليس قاصراً على المضارع ، بل إن الماضى يحتاج أيضاً إلى التمييز بين المعانى المختلفة فى مثل «ما صام زيد واعتـكف» ، حيث تحتمل أحد معنيين، «ما صام وما اعتـكف» و «ماصام ولـكن اعتـكف». ولو صح أن الحاجة لتمييز المعانى المختلفة هى سبب الإعراب، لأعرب الفعل الماضى لنفس السبب . وتخلص الخضرى من هذا بأن هذا الأمر «نادر» . وهو ليس من الندرة فى شىء . فمن الممكن صياغة آلاف الأمثلة المناظرة لهذا المثال .

اعترف الخضرى فى النهاية بضعف العلية حين قال بأن «العمدة فى هذا ترجع للسماع، وأن العلل حكم تلتمس بعد الوقوع» نفس المكان من الكتاب».
بطل التدليل بكلا الدليلين . ولم يبق إلا أن نقلع عن التدليل ونكتفى بتقرير الواقع ولا غير. وهذا هو ما تفعله المدرسة التحليلية الشكلية اليوم .

علامات البناء وعلامات الإعراب

علامات البناء :

تظهر علامة بناء الكلمة فى آخرها . وهى تتراوح بين أن تكون سكونا فى مثل « كمْ » ، أو فتحاً فى مثل « ليت » ، أو كسراً فى مثل « أمسِ » أو ضماً فى مثل تاء الفاعل المتكلم فى « ضربتُ » .

علامات الإعراب :

للإعراب علامات أصلية وعلامات ثانوية نبينها فيما يأتى :

١ — العلامات الأصلية :

الضمة وتوجد فى الاسم والفعل علامة للرفع .

الفتحة وتوجد فى الاسم والفعل علامة للنصب .

الكسرة وتوجد فى الاسم فقط علامة للجر .

السكون ويوجد فى الفعل فقط علامة للجزم .

ويلاحظ من هذا التوزيع أن الجر خاص بالأسماء كما أن الجزم خاص بالأفعال كما يلاحظ أيضاً أن الحروف لا تقبل أى حالة إعرابية .

٢ — العلامات الثانوية :

يبدو من إحصاء العلامات الثانوية الإعرابية أنها توجد مع وجود زيادة أو نقص فى الصيغة الاسمية أو الفعلية ، أو فى حالات المنع من الصرف ، على التفصيل الذى سنعرضه فيما يأتى :

العلامات الثانوية فى الأسماء

١ — حالة المنع من الصرف :

المنع من الصرف (أى من التنوين) ظاهرة خاصة بالأسماء . وذلك لأن الأفعال لا تنون بطبيعتها. والاسم الممنوع من الصرف يقبل العلامات الأصلية فى حالة الرفع وفى حالة النصب، أما فى حالة الجر فيجر بالفتحة، بدلا من الكسرة . ويستثنى من ذلك حالتان :

١ — إذا أضيف الاسم الممنوع من الصرف . وهنا يجر بالكسرة مثل مررت بأحمدَ ، مررت بأحمدِكم .

٢ — إذا دخلت « ال » على الممنوع من الصرف . وهنا يجر بالكسرة أيضاً مثل : لست بالاكرم

٢ — حالات وجود زيادة فى الصيغة : ويكون ذلك فى

(١) جمع المؤنث السالم . ويقبل العلامة الأصلية فى الرفع (الضمة) وفى الجر (الكسرة)، أما فى النصب فيأخذ الكسرة بدلا من الفتحة مثل رأيت الفاطمات .

ويصاغ بإضافة واو مد ونون مفتوحة إلى صيغة المفرد .

(ب) جمع المذكر السالم ولا يأخذ العلامات الأصلية على الاطلاق، حيث يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء ، مثل جاء المحمدون ورأيت المحمدين ومررت بالمحمدين .

ولجمع الأسماء جمعاً سالماً شروط هى :

١ — أن يكون علماً أو صفة لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث .

٢ — ألا يكون مركباً تركيباً مزجياً إذا كان علماً . ولذا لا يجمع «سيبويه» جمع مذكر سالماً .

٣ — ألا تكون الصفة على وزن أفعل الذى مؤنثه فعلاء (مثل أحمر ومؤنثه حمراء) أو على وزن فعلان الذى مؤنثه فعلى (مثل غضبان ومؤنثه غضبى) أو

من الصيغ التي تأتي للمذكر والمؤنث على السواء ، مثل قتيل ، فهي تستعمل للمذكر فنقول « رجل قتيل » أو للمؤنث فنقول « امرأة قتيل » . ولهذا لا يجمع « أحمر » أو « غضبان » أو « قتيل » جمع مذكر سالماً .

حـ — المثنى: يصاغ بزيادة ألف ونون مكسورة إلى المفرد. ولا يأخذ كذلك العلامات الأصلية، بل يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء . وقد عرف النحاة المثنى بأنه لفظ دل على اثنين بزيادة في آخره ، صالح للتجريد وعطف مثله عليه (انظر ابن عقيل ـ باب المعرب والمبنى) .

ومعنى أنه صالح للتجريد أن يكون من الممكن الحصول على مفرده بحذف الزيادة .مثل «ولدان» يصير إلى ولد بحذف الألف والنون . وليس كذلك الأمر في كلمة اثنان، فإن حذف الألف والنون لا يصير بالكلمة إلى اسم مفرد حيث أنه لا يوجد في العربية كلمة «اثن» . ومعنى عطف مثله عليه أن يكون من الممكن أن نذكر الكلمة مرتين مع توسط حرف العطف بدلا من التثنية . ونحن نستطيع أن نقول رجل ورجل بدلا من رجلين . ويقصد النحاة بهذا القيد أن يخرجوا الأسماء المثناة، التي تطلق على أمرين مختلفين للتغليب ، عن أن تكون من أمثلة المثنى . ونحن نطلق كلمة « أبوان » على الأم والأب وكلمة « القمران » على الشمس والقمر. ولكننا لا نستطيع أن نقول أب وأب مريدين بذلك «أب» و«أم» أو «قمر» و«قمر» مريدين «قمر وشمس» ، بدلا من «أبوان» و«قمران» كما استطعنا في حالة « ولدان » . والواقع أن النحاة هنا قد خلطوا بين بناء الصيغة واستعمالها . فلا شك أن « قمران » تثنية لكلمة « قمر » و «أبوان » تثنية لكلمة « أب » كما أن « ولدان » تثنية لكلمة « ولد » . أما إطلاق « أبوان » و « قمران » على أب وأم ، وقمر وشمس ، فهذا من الاصطلاحات القاموسية ، لا من قواعد اللغة ، وكان ينبغي عدم الخلط بين هذين النوعين من الاعتبارات اللغوية .

ملحقات صيغ الزيادة :

أولا : ملحقات جمع المؤنث السالم .

١ — كلمة أولات، وليست جمعاً لكلمة «أولى» ، لأن جمعها « أوليات » . ولهذا فإنه بالرغم من زيادة الألف والتاء ، فإن هذه الزيادة لم تدخل على اسم مفرد مؤنث . ولهذا لا تعتبر أولات جمعاً مؤنثا ، بل ملحقة بجمع المؤنث .

٢ — الجموع المؤنثة التى استعملت أعلاما ، مثل « أذرعات» علماً على بلد .

وتعامل هذه الملحقات معاملة جمع المؤنث السالم ، فتنصب بالكسرة بدلا من الفتحة . وهناك من يرى معاملة الجموع المؤنثة التى استعملت أعلاما معاملة المفرد وينونها . وقد مثلوا لذلك بقول الشاعر :

تنورتها من أذرعاتٍ وأهلها   بيثرب أدنى دارها نظر عالى

وهناك من يكسر « أذرعات » بدون تنوين .

ثانياً : ملحقات جمع المذكر السالم :

١ — أسماء لا واحد لها من لفظها ، أى أنها تنتهى بزيادة جمع المذكر السالم، ولكن لا تصلح للتجرد منها، لأنها بدونها لا تكون كلمات عربية . ومن هذه :

(ا) كلمة أولو فى مثل «أولو الحكمة» . ويلاحظ أن هذه الكلمة لا تأتى غير مضافة وليس فى آخرها نون .

(ب) عشرون وثلاثون وأربعون إلى « تسعون » . ولا يمكن حذف الزيادة (الواو والنون أو الياء والنون) لأن « عشر » ليست كلمة مفردة .

٢ — أسماء جمعت جمع مذكر سالماً ، دون استيفاء الشروط مثل :

عالمون جمع عالَم وليست علماً ولا صفة لعاقل

أرضون جمع أرض « « « « «

سنون جمع سنة « « « « «

٣ ــ جموع مذكر سالمة استعملت أعلاما ،مثل:

علـيون علم لمكان فى الجنة وليست لعاقل

نصيبين اسم بلد فى العراق « «

وتعامل هذه الأسماء الملحقة بجمع المذكر السالم بإحدى الطرق الآتية :

١ ــ تلحقها العلامات الإعرابية الثانوية التى تلحق جمع المذكر السالم ، مثل « عندى عشرون رجلا » و « رأيت عشرين رجلا »

٢ ــ تعرب بالحركات على النون الأخيرة، على أن تلزمها الياء قبل النون ويكون ذلك أما :

(أ) مع التنوين مثل «هذه سنينٌ طيبة »

(ب) بدون التنوين، مثل « هذه سنينُ طيبة »

وليست هذه الإعرابات صالحة لكل الملحقات . والاعتماد فى تعيين ذلك على ما سمعناها من العرب (١) .

ملحقات المثنى :

يلحق بالمثنى ما يأتى :

١ ــ كلمات تدل على اثنين مع وجود زيادة لا يمكن تجريدها ، حيث لا يتخلف عن ذلك كلمة مفرده. مثل اثنان . ولو جردناها من الألف والنون لما كان المتخلف عن ذلك وهو « اثن » كلمة عربية .

٢ ــ كلمة كلا وكلمة كلتا وهما يدلان على مثنى مع وجود حرف شبيه بالزائد فى آخرهما هو الألف .

وتعرّب هذه الملحقات إعراب المثنى .

ونلاحظ هنا أن النحاة قد اعتبروا الألف الأخيرة فى كلا وكلتا شبيهة

---

(١) راجع النصوص التى تمثل لهذا فى ابن عقيل والأشمونى .

بالزائدة فى أنها ليست ألفاً دائماً ، بل إنها تكون ياء فى حالتى النصب والجر .

والواقع أن هناك عدداً من الكلمات التى تنتهى بمثل هذا الحرف المتغير، منها « أولو » الملحقة بجمع المذكر السالم ، و « كلا » و « كلتا » الملحقتان بالمثنى ، « وفو بمعنى فم، و «ذو» بمعنى صاحب. وهما من الأسماء الخمسة. وسيأتى الحديث عنها .

٣ — حالات وجود نقص فى الصيغة :

نعنى بالنقص فى صيغة الاسم أحد أمرين: أن يكون من الأسماء الخمسة ، وهى كلمات بنيت على أقل من ثلاثة حروف ، كما هى العادة فى بناء الاسم ، أو أن يكون الاسم معتل الآخر .

(١) الأسماء الخمسة :

هذه الأسماء هى : أب ، أخ ، حم ، فو (فم) ، ذو . وهى كما ترى مبنية على حرفين فقط . وهناك كلمة أخرى اعتبرها بعض النحاة من هذه المجموعة من الأسماء وهى « هَنُ » ، ولم يعتبرها البعض الآخر .

ويمكن تقسيم هذه الأسماء إلى قسمين :

١ — ما ينتهى بحرف صحيح وهى : أب ، أخ ، حم .

٢ — « « « علة وهى «فو» و «ذو» .

إعراب الأسماء الخمسة :

أ — فى حالة عدم الإضافة :

تعرب الكلمات الثلاثة الأولى [فى (١)] بالحركات، وتنون كبقية الأسماء . أما الكلمتين الأخريتين ، فلا تستعملان غير مضافتين ويستعمل مكانهما عند عدم الإضافة كلمة « صاحب » وهى بمعنى « ذو » ، وكلمة « فم » بدلا من « فو » .

ويرى النحاة أن « فو » هي « فم » حذفت ميمها وعوض عنها بالواو . ولا مبرر لدينا لهذا الفرض إذ لا بأس من اعتبار كل منهما كلمة مستقلة .

٢ — في حالة الإضافة :

الإضافة لياء المتكلم :

في هذه الحالة يكسر الحرف الأخير لمناسبة ياء المتكلم، وتقدر الإعرابية عليه كما في بقية الأسماء المضافة لهذه الياء .

وهكذا نقول : أبي ، أخي ، حمي . ولا تضاف « فو » و « ذو » إلى ياء المتكلم ، بل تستعمل « فم » بدلا من « فو » فنقول « في » ، و « صاحب » بدلا من « ذو » فنقول صاحبي .

الإضافة لغير ياء المتكلم . فيها ثلاثة أعاريب :

تختص المجموعة (١) بإعرابين لاتشترك معها فيهما المجموعة (٢).وهذان الإعرابان هما :

(١) إعرابها بحركات ظاهرة على آخرها كبقية الأسماء فنقول :

هذا أبُك ، هذا أخُك . هذا حَمُك . ومن ذلك قول الشاعر :

بأبه اقتدى عديٌّ في الكرم ومن يشابه أبَه فما ظلم

(٢) تلزم الألف أواخر الكلمات الثلاثة . وتعرب بحركات مقدرة عليها ، فنقول :

هذا أباك ، ورأيت أخاك ، ومررت بحماك .

وفي هذه الأمثلة تكون « أبا » مرفوعة بضمة مقدرة على الألف و « أخا » منصوبة بفتحة مقدرة على الألف، و« حما » مجرورة بكسرة مقدرة على الألف. وعلى هذا الرأي قول الشاعر :

إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

وهذان الإعرابان ضعيفان . والأصح الإعراب الذى سنذكره . وهذا الإعراب ينطبق على مجموعة (١) ومجموعة (٢) على السواء ، وهو :

ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء فنقول :

هذا أبوك ، رأيت أخاك ، مررت بحميك ، هذا ذو مال ، رأيت فاك الخ .

ويلاحظ أن هذا الإعراب خاص بالأسماء المذكورة على صورتها المتقدمة ، فلو جمعت أو ثنيت أو دخل عليها أى تعديل فى الصيغة ، عوملت معاملة الأسماء العادية مثل « هؤلاء أباؤكم » وفيه رفع جمع كلمة « أب » بالضمة.

(ب) الاسم المعتل :

من خصائص الأسماء المعربة أنها لا تنتهى بواو ممدودة . ولهذا تنقسم الأسماء المعتلة إلى قسمين :

١ — المقصور وهو ما ينتهى بألف لازمة — أى لا تسقط منه أبداً. وتقدر جميع الحركات الإعرابية عليها ، مثل :

هذا يحي ، ورأيت يحي ، ومررت بيحي

٢ — المنقوص ، وهو ما ينتهى بياء مد لازمة . وتقدر عليها الضمة والكسرة مثل : هذا القاضى ومررت بالقاضى. أما الفتحة فتظهر عليها مثل : رأيت القاضىَ .

العلامات الثانوية فى الأفعال

يأخذ الفعل علامات الإعراب الثانوية عند وجود نقص أو زيادة فى صيغته على التفصيل الآتى :

١ — حالة وجود نقص فى الصيغة :

ويكون ذلك إذا كان آخر الفعل حرف علة . وللإعراب حينئذ حالتان :

(١) إذا كان آخر الفعل ألفا فإنها :

١ — تحذف فى حالة الجزم مثل لم يسع .

٢ — تقدر عليها حركة النصب والرفع مثل يسعى ، لن يسعى .

(ب) إذا كان آخر الفعل واوا أو ياء فإنهما :

١ — تحذفان عند الجزم مثل لم يمضِ ، لم يدعُ .

٢ — تقدر عليهما حركة الرفع مثل يمضِي ، يدعُو .

٣ — تظهر عليهما حركة النصب مثل لن يمضيَ ، لن يدعُوَ .

٢ — حالة وجود زيادة فى الصيغة :

ويكون ذلك إذا كان فى آخرها ألف التثنية والنون ، أو واو الجماعة والنون، أو ياء المخاطبة والنون . وهنا يعرب الفعل هكذا :

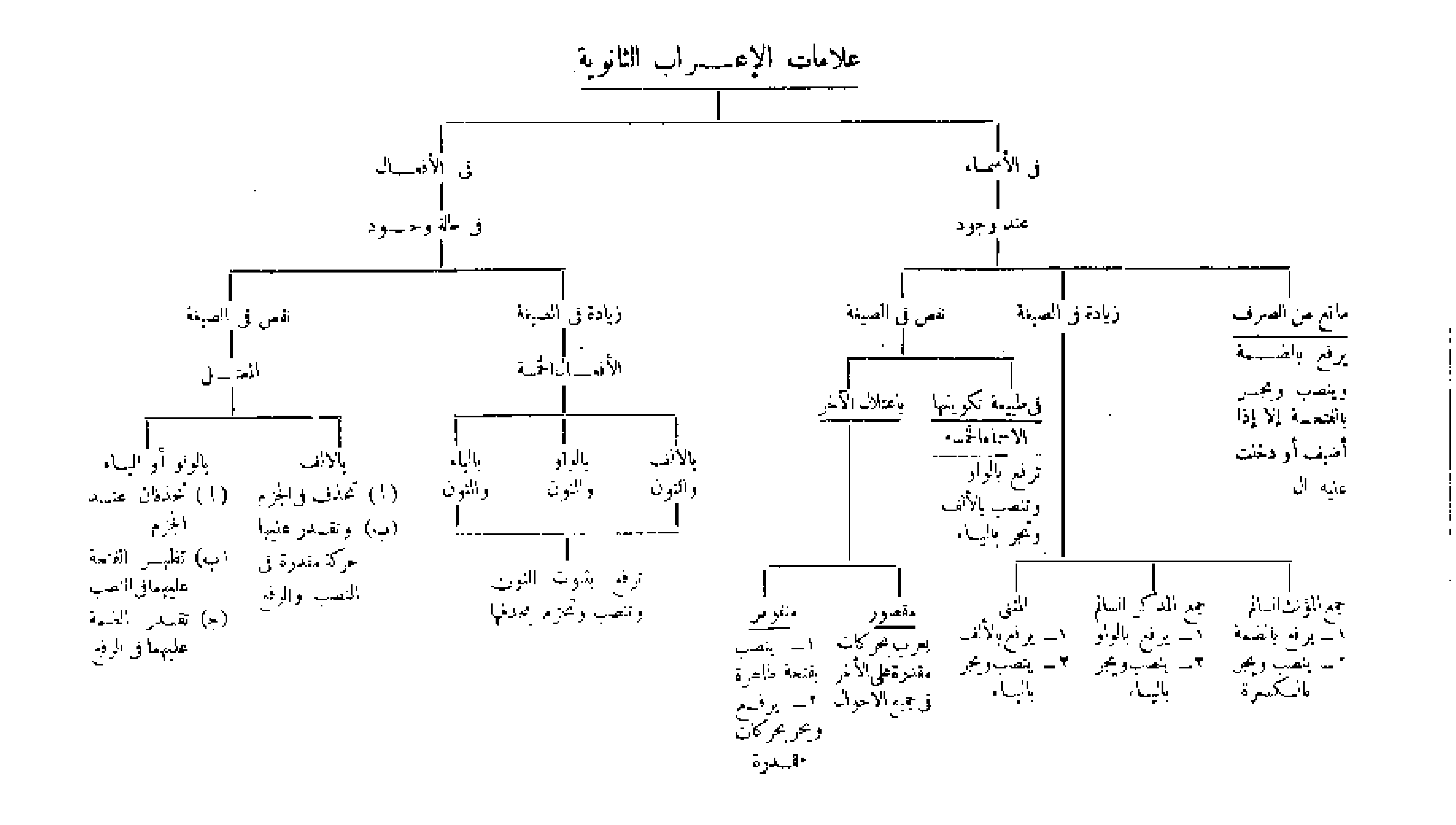
١ — يرفع بثبوت النون، مثل تضربان ، تضربون ، تضربين .

٢ — يجزم وينصب بحذفها ، مثل لن تضربا ، لم تضربا ، لن تضربوا ، لم تضربوا ، لن تضربى ، لم تضربى .

☆ ☆ ☆

هذا استعراض سريع للعلامات الإعرابية الثانوية ، وسنلخصها جميعاً فى الجدول الآتى :

علامات الإعراب الثانوية



نظرة فى الإعراب :

سبق أن رفضنا العلل المنطقية التى يبرر بها النحاة إعراب الكلمات أو بناءها واكتفينا بتسجيل ظاهرة الإعراب أو البناء دون التعليل لها . ومن اللغات ما تشيع منها ظاهرة الإعراب مثل اللغة العربية والألمانية. ومنها مالا حاجة لها إلى نظرية الإعراب ، حيث تلزم أواخر كلماتها التسكين مثل اللغة الانجليزية . وقد تفقد اللغة ظاهرة الإعراب بمرور الزمن . وهذا هو ماحدث فى اللهجات العربية الحديثة، التى نزعت أواخر كلماتها إلى لزوم حالة واحدة فى مختلف التراكيب .

الإعراب والموقع الإعرابى :

لا بد لنا من التفريق بين هذين الأمرين :

١ — الإعراب : هو كما مر بك تغير أواخر الكلمات بتغير التراكيب. ويناقضه البناء . وهو عدم تغير أواخر الكلمات بتغير التراكيب . والإعراب أو البناء صفة ذاتية للفظ، بصرف النظر عن وظيفته فى الجملة . ومثله فى هذا مثل الطول أو القصر الذى أوصف به، باعتبارى الذاتى لا باعتبارى مدرساً فى الكلية أو كاتبا بها .

٢ — الموقع الإعرابى : لو قلنا إن جملة «قام محمد» جملة فعلية ، فمعنى هذا وجود كلمتين بينهما علاقة من نوع خاص . ولا نقصد هنا بالكلمتين «قام» بذاتها و «محمد» بذاتها، بل أى كلمة من نوع «قام» وأى كلمة من نوع «محمد»، بحيث لو أتينا بكلمة «حضر» أو «أخذ» أو «سافر» الخ بدلا من «قام»، وبكلمة «على» أو «خالد» أو «ابراهيم» بدلا من محمد ، ووجدت علاقة بين الكلمة الأولى وبين الثانية شبيهة بالعلاقة الموجودة بين قام ومحمد ، لما كان هناك اختلاف فى النتيجة .

وفى الجملة المذكورة يمكن القول بوجود موقعين إعرابين :

أولها الفعلية ، ويمثلها الفعل « قام » أو « قعد » أو « أخذ » الخ

وثانيهما الفاعلية ، ويمثلها الاسم « محمد » أو « على » أو « ابراهيم » الخ .

والفعلية والفاعلية موقعان إعرابيان

الفرق بين الإعراب والموقع الإعرابي :

الموقع الإعرابي أمر متغير يعرض للكلمة . أما الإعراب فهو كما سبق أمر ذاتي فيها لا يتخلف عنها . فالكلمة محمد توصف بالإعراب بصرف النظر عن موقعها الذي يتغير من تركيب إلى تركيب . ولا يمكن لهذه الكلمة أن تكون غير معربة . والكلمة « هذا » مبنية ولا يمكن أن تكون سوى ذلك .

وفي الأمثلة الآتية نجد كلا من لفظ « محمد » ولفظ هذا يشغل عدداً من المواقع الإعرابية :

جاء محمد	جاء هذا	الموقع الإعرابي فاعل
رأيت محمداً	رأيت هذا	« « مفعول
مررت بمحمد	مررت بهذا	« « مجرور بالحرف
جاء علي ومحمد	جاء ذلك وهذا	« « معطوف

ونجد من الأمثلة أن آخر كلمة محمد يقبل حركات مختلفة ، أما آخر لفظ هذا فلا يقبل سوى الفتحة الطويلة في آخره (ويسميها النحاة السكون) . ولهذا فإن كلمة «محمد» معربة و«هذا» مبنية . وقبول «محمد» للحركات المختلفة وعدم قبول «هذا» لها صفة ذاتية لكل منهما تسمى الإعراب أو البناء . أما الموقع الإعرابي فهو حالة طارئة لكل من «محمد» و«هذا» تختلف من تركيب إلى آخر كما رأيت .

وإذا تقرر أن الإعراب أو البناء أمر لازم للفظ بذاته لا ينفك عنه ، وأنه متوقف على الموقع الإعرابي ، فإنه من غير الصحيح أن يقرر النحاة أن المنادى العلم المفرد والنكرة المقصودة ، وأن اسم « لا » النافية للجنس من المبنيات . وذلك لأن كون الاسم منادى أو اسما للا هو موقع إعرابي عارض للكلمة وليس بحالة ذاتية . وكما لا يصح أن يقال أن هذا الاسم

أو ذاك معرب لأنه فاعل أو لأنه مفعول ، فإنه لا يصح أيضا أن نقول بأن الاسم قد بنى لأنه منادى ، أو لأنه اسم للا النافية للجنس .

ومما لا شك فيه أن لفظ « محمد » ولفظ « رجل » يدخلان تحت تعريف « المعرب » ، لأن كلا منهما يتغير آخره بتغير التراكيب . وهذه الحقيقة لم تنتقض فى الأمثلة « يا محمد » و « يارجل » و « لا رجلَ فى الدار » ، فلا تزال كل من الكلمتين تقبل تغير آخرها إذا وقعت فى تركيب آخر غير النداء وجملة « لا » النافية للجنس .

وقد علل النحاة بناء اسم « لا » بأنه قد ركب معها تركيب « خمسة عشر » . وهذه دعوى لا دليل عليها ، بل إنه لا وجه للشبه بين هذا التركيب وذاك . وتركيب «لا» مع اسمها من العلاقات الاعرابية التى يعمل فيها أحد الطرفين فى الآخر . بدليل أن الاسم إذا كان مضافا نصب ولم يبن، وأن اسمها المفرد المبنى فى محل نصب . وليست علاقة « خمسة » « بعشر » فى تركيب « خمسة عشر » من علاقة العامل بالمعمول .

أما تعليل النحاة لبناء المنادى المفرد العلم، فهو أنه يقع موقع الضمير، حيث أن « يا محمد » تساوى فى المعنى «أدعوك»، وأن «محمد» تساوى «الكاف» و «يا» تساوى «أدعو» . ونحن نقول للنحاة بأنه لا تساوى بين جملة « يا محمد » وجملة «ادعوك» ، فإن الأولى إنشائية والثانية خبرية، ولا تساوى بين الإنشاء والخبر . أما أن « محمد » مساوية للكاف و « أدعو » مساوية « ليا » فأمر غير مقبول أيضاً . وذلك لأنه من المعلوم أن الكاف فضلة يمكن الاستغناء عنها، وأن «أدعو» وحدها إسناد كامل يتم به الكلام . وهل يقبل النحاة مقتضى تأويلهم فيقولون بأن « يا » وحدها إسناد كامل كذلك يتم به الكلام دون محمد .

إن المعرب أو المبنى كما قلنا هو الكلمة بخصوصها ـ أى كلمة محمد أو على أو هذا ــ لا بموقعها . وهكذا لا يصح أن نقول بأن الفاعل أو المفعول

أو الحال معرب أو غير معرب ، لأن هذه مواقع إعرابية تحددها التركيبات المختلفة ، والفاعل والمفعول والنداء وسواها من المواقع الإعرابية ليست كلمات بالذات، بل وظائف تشغلها الكلمات ، كما أن العميد والمدرس والضابط وظائف تشغلها الأفراد .

وهكذا نرى أن النحاة قد خلطوا بين الإعراب والموقع الإعرابى ، فوقعوا فى هذا الخطأ الذى عرضت إليه . وقد دعى النحاة إلى هذا الخلط فرض آخر . ذلك أن الاسم المعرب المنصرف عندهم يجب تنوينه . و « محمد » اسم معرب منصرف ولكنه فى النداء لا ينون . ولتصحيح دعواهم قالوا بأن المنادى المفرد العلم والنكرة المقصودة - وكلاهما لا ينون - لا يمكن أن يكونا معربين ، لأن الاسم المعرب غير الممنوع من الصرف يلتزم التنوين إن لم يكن مضافا إليه أو محلى بأل . وقد كان من الممكن للنحاة أن يضيفوا حالة ثالثة لامتناع التنوين هى وقوع الاسم منادى على أن يكون علما مفردا أو نكرة مقصودة وحالة رابعة هى اسم « لا » النافية للجنس، وبهذا يتفادون مثل هذا الخلط والتناقض [1] .

<u>الحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية</u> : لكل موقع إعرابى حالة إعرابية وسنأخذك فى حديثنا بالتدريج حتى تصل إلى معرفتها .

فى المثال : « ضرب محمد علياً » يوجد ثلاثة مواقع إعرابية هى :

١ — موقع الفعل المسند .

٢ — موقع الفاعل المسند إليه .

٣ — موقع المفعول .

(١) مر بك أن هناك تنوينا يلحق بعض الأسماء المبنية يسمى تنوين التنكير ويوجد هذا التنوين فى الأعلام المختومة بويه وفى بعض أسماء الأفعال وأسماء الأصوات . ونحن نتساءل كيف يدخل التنوين الذى هو من علامات المعرب عن المبنيات؟ وهل يرون بناءها بدخوله ؟ وإذا صح هذا فهل انعدمت علة البناء ؟ ! ؟ وعندنا أنه لابد من دراسة «التنوين» من جديد فى ضوء هذه الحقائق وبدون تأويل

وقد شغل الموقع الأول كلمة « ضرب » وكان من الممكن أن تشغله كلمة أخرى مثل : « أخذ » مثلا . كما شغل الموقع الثانى كلمة « محمد » وكان من الممكن أن تشغله كلمة « الولد » . أما الموقع الثالث فقد شغلته كلمة « علياً » وكان من الممكن أن تشغله كلمة « كتاباً » .

ومعنى هذا عدم وجود فرق فى التركيب بين « ضرب محمد علياً » و « أخذ الولد كتاباً » ، فكل منهما تركيب لغوى يحتوى على المواقع الإعرابية المشار إليها . والخلاف بين هذين التركيبين خلاف قاموسى ينحصر فى دلالة المفردات ولا غير .

والموقع الإعرابى يستلزم حكما إعرابياً هو ما نسميه بالحالة الإعرابية[1]. وهذه الحالة لا تظهر فى الفعل « ضرب » لأنه مبنى . ولكنها تظهر فى كلمة « محمد » وكلمة « علياً » .

وقد تظهر الحالات الإعرابية فى اللفظ بالعلامات الإعرابية ، وقد لا تظهر . وفى اللغة العربية حالات إعرابية أربعة هى : الرفع والنصب والجر والجزم ولكل من هذه الحالات علامات سبق تفصيلها .

والحالة الإعرابية أمر اعتبارى ذهنى ، أما العلامة الإعرابية فأمر لفظى ، فالذى يظهر على الفاعل « محمد » فى المثال السابق هو الضم وليس الرفع . وإذا كانت العلامة أمراً لفظياً فمن غير السليم أن نقول بأنها مقدرة أو منوية أو غير ذلك من العبارات التى يرددها النحاة ، لأن الكلمة أو الصوت الذى لم يلفظ أمر لا وجود له .

من أجل ذلك قلنا بوجود أمرين مختلفين ، هما الحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية . والحالة يمكن أن تلحظ فى الذهن لأنها أمر اعتبارى . أما اللفظ فلا يمكن أن يلحظ ، بل إنه يقال أو لا يقال ولا ثالث لهذين الاحتمالين .

وبناء على هذا انقسمت الحالة الإعرابية - لا العلامة الإعرابية - إلى ظاهرة وغير ظاهرة . أما العلامة فهى موجودة أو غير موجودة . وتظهر الحالة الإعرابية بالعلامات التى نراها مكتوبة ونسمعها ملفوظة فى أواخر الكلمات .

---

(١) هذا بناء على فرض النحاة أن الحرف لا محل له من الإعراب . والحق أن الحرف يشغل موقعاً إعرابياً ولكنه لا يستلزم حكما إعرابياً .

وعند النحاة أن الحالة الإعرابية الظاهرة قد تكون بالإصالة أو بالعارية . أما الحالة الأصلية فكرفع « محمد » لأنه فاعل فى الجملة « جاء محمد » . وأما الحالة الإعرابية المستعارة فيحضرنى منها مثالان .

١ — « جئت بلا زاد » : ويقول النحاة إن الباء حرف جر ، وإن « لا » بمعنى غير ، شبه مضاف إلى « زاد » ، وأن « زاد » استعارت الجر من « لا » .

وهذا ولا شك تمحل وهذر دفع النحاة إليه فرض منطق . وعندهم أنه لا يمكن أن يدخل حرف على حرف آخر ، لأن الحروف كما قلنا تدل على العلاقة وهى أمر يقوم بين الأحداث والذوات فحسب . وبناء عليه فلا يصح أن تكون « لا » سوى اسم بمعنى غير ، حتى يصح دخول حرف الجر عليها . وإذا كانت إسماً فما موقعها من الإعراب ؟ لا موقع لها غير الإضافة . ولكن الإضافة غير ممكنة ، وإلا لكانت « لا » مضافة للاسم النكرة بعدها عند عدم وجود حرف الجر . لأنه لو صح أن « لا » مضافة لزاد فى « بلا زاد » ، للزم أن تكون مضافة لها فى « لا زاد » بدون الباء . ولم يرد نص واحد يجر فيه الاسم النكرة الواقع بعد « لا » . وتخلصاً من هـــذا الموقف قال النحاة بأن « لا » ليست مضافة بل شبيهة بالمضاف . وإذا لم تكن « لا » مضافة إلى « زاد » ، فما سبب جر « زاد » ؟ سببه عندهم أن « زاد » قد استعارت الجر من « لا » . هل يعجبك مثل هذا التلفيق ؟ أما أنا فلا .

٢ — يعرب الخضرى عبارة « المعرب والمبنى » فى حاشيته على[١] ابن عقيل فيقول « ال » فيهما (أى فى كلمة المعرب وكلمة المبنى) اسم موصول . وكلمة « معرب » ، « مبنى » صلة الموصول لا محل لها من الإعراب . أما الرفع الظاهر عليهما فهو مستعار من اسم الموصول الذى هو « ال » . ونحن لا نقبل

---

١ انظر ابن عقيل — حاشية الخضرى أول باب المعرب والمبنى .

استعارة الحكم الإعرابي ، إذ أنه أمر ثابت للكلمة من موقعها هي لا من موقع سواها .

الحالة الإعرابية غير الظاهرة :

يقول النحاة بوجود نوعين من الإعراب غير الظاهر ، هما الإعراب على المحل والإعراب المقدر .

١ — الإعراب على المحل :

يمتنع ظهور العلامات الإعرابية عند النحاة في حالتين[1].

(ا) عند ما يشغل الاسم المبني موقعاً إعرابياً . ولما كان الاسم المبني غير معرب ، فقد قال النحاة بأنه معرب محلا لا لفظا . ومعنى أنه معرب محلا أنه قد وقع موقعاً إعرابياً يقتضي الرفع. ولكن بناءه حال دون اكتسابه له.

وفي المثال : جاء محمد . والمثال جاء هذا يقع كل من «محمد» و«هذا» فاعلا ولكن «محمد» يكتسب الرفع لأنه اسم معرب . أما «هذا» فاسم مبني لا يكتسب الرفع أو سواه . ولهذا يقولون بأن «هذا» قد وقعت في محل لو وقع فيه سواه من الأسماء المعربة لكان مرفوعاً .

(ب) عند ما تشغل الجملة موقعاً إعرابياً . والمعروف أن الإعراب هو تغير أواخر الكلمة ، وبهذا لا يمكن أن توصف الجملة بأنها معربة أو مبنية ، لأنها ليست كلمة ولهذا يقولون في الجملة :

«جاء محمد وهو يجري» إن جملة «هو يجري» في محل نصب حال يريدون بذلك أنك لو أتيت بدلا منها باسم مفرد فقلت : «جاء محمد جارياً»

---

(١) ربما كانت هناك بعض الحالات الأخرى التي لم نصادفها في قراءاتنا لأن النحاة لم يخصصوا محلا لبحث الإعراب على المحل على ما نظن .

لكان هذا الاسم المفرد منصوباً على الحالية .

٢ ـ الإعراب المقدر :

رأيت كيف أنه من غير الممكن أن تكتسب الجملة أو الاسم المبنى الرفع أو النصب أو الجر .

ويرى النحاة أن هناك بعض الكلمات – أو ما يساوى الكلمات[1] – التى تقبل هذه الأمور ، لأنها معربة ، ولكنها لا تأخذ أية علامة من علامات الإعراب لمانع لفظى . وسنحاول هنا ذكر بعض هذه الحالات :

(١) المصدر المؤول . مثل : « أريد أن أقوم » . ويرى النحاة أن « أن أقوم » مصدر مؤول منصوب بفتحة مقدرة لأنه مفعول . ويؤولون المثال الجملة « أريد القيام » .

(٢) الاسم المعتل . مثل : جاء القاضى ورأيت عيسى . وعند النحاة أن « القاضى » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره للثقل ، وأن عيسى مفعول منصوب بفتحة مقدرة على آخره للتعذر .

(٣) اشتغال المحل بحركة غير الحركة الإعرابية :

وهناك عدة حالات لهذا منها :

(ا) المجرور بحرف جر زائد ،

فى المثال « لست بقائم » يعرب النحاة الباء حرف جر زائد و « قائم » مجروراً بحرف الجر الزائد . وهى فى نفس الوقت خبر « ليس » : منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . ومعنى هذا أنه لو حذف حرف الجر فقلنا « لست قائماً » لظهر النصب على « قائم » .

(ب) فاعل المصدر الذى ينصب مفعولا مثل « أعجبنى ضرب زيد عمراً » . ويعرب النحاة « ضربُ » فاعلا لأعجب ، و « ضرب » مضافا و « زيد » مضافا إليه

---

(١) نعنى بهذه العبارة المصادر المؤولة .

و «عمرا» مفعولا لضرب . أما فاعل «ضرب» فهو المضاف إليه «زيد» وهو مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الإضافة .

(ح) اشتغال المحل بحركة المناسبة . مثل «أخذت كتابى» ويعرب النحاة «كتاب» مفعولا. وهو منصوب بفتحة مقدرة على الباء، منع من ظهورها اشتغال المحل (أى الباء) بحركة الكسر التى تناسب الياء الملحقة بها .

(ى) اشتغال المحل بحركة الحكاية . فى العبارة «ويعرب النحاة ضربُ فاعلا» المذكورة فى «ب» كلمة «ضربُ» مفعول «يعرب» . ولكننا لم نستطع نصبها، لأننا نرويها كما ذكرت فى الجملة السابقة «أعجبنى ضربُ زيد عمرا» . ولهذا تحتم أن نحتفظ بالضمة الموجودة على الباء . ويقول النحاة أن «ضرب» فى جملة «يعرب النحاة ضربُ الخ» مفعول منصوب بفتحة مقدرة على الباء، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

مناقشة نظرية التقدير :

يلعب التقدير دوراً كبير فى النحو العربى . وذلك لأن النحاة كثيراً ما يلجأون إليه لتصحيح رأى قالوا به . والتقدير ولاشك أمر غير واقعى ، فحين يقول النحاة بأن المصدر المؤول مفعول منصوب بفتحة مقدرة (كما فى ١) ، فإنهم يفترضون وجود كلمة غير موجودة ، منصوبة بفتحة غير موجودة . ونحن حين نرفض نظرية التقدير نرفضها لعدم واقعيتها هذه ، فالكلمة التى يلحظها النحوى ــ أو يقدرها ــ ليست بكلمة على الإطلاق . والحركة التى يتصورها فى آخرها ليست بحركة أيضاً . والنحاة فى هذا كمن يتخيل وجود الطلاب فيعقد امتحاناً ويوزع كراسات الإجابة وأوراق الأسئلة لمجرد هذا الخيال. وقد سبق أن قلنا إن الكلمة مجموعة من الأصوات الملفوظة بالفعل لا الملحوظة فى الذهن (١) .

الحق أن مادعى النحاة للتقدير ليس أمر لغوياً لفظياً بل دلالياً . ولا بأس

(١) على هذا حوى النحاة فى تعريفهم للفظ والقول والكلمة والكلام . أو على الأقل هذا مايؤخذ من كلامهم عنها .

لدينا عند دراسة دلالة اللفظ ـ ولها طريقتها الخاصة بها ـ من ملاحظة الاعتبارات المختلفة التي تؤدى بالنحاة للتقدير .

هذا هو السبب الفلسفى الذى من أجله رفضنا نظرية التقدير . على أنه من اللازم كذلك أن نشـــير إلى بعض المآخذ الأخرى التى نراها جديرة بالذكر .

١ ــ رأينا أن تقسيم النحاة للكلمة إلى معربة ومبنية قائم على أساس قابلية آخرها للتغير بالحركات أو عدم التغير بها ـ تبعاً لوجودها فى تركيبات مختلفة ـ وبناء على ذلك لا نرى أى فارق بين كلمة « عيسى » وكلمة « هذا » . وعند النحاة أن « عيسى » كلمة معربة مع أن آخرها لا يتغير بتغير التراكيب . وهم يقولون إن هذه الكلمة معربة بحركة مقدرة على آخرها للتعذر ـ أى لوجود الألف التى لا تقبل الحركة . وهذا الكلام نفسه يمكن أن ينطبق على لفظ « هذا » . صحيح إن هناك بعض وجوه الاختلاف بين كلمة « عيسى » وكلمة « هذا » ، ولكن ذلك لا يعنى أنهما تختلفان كل عن الأخرى باعتبار تغير أواخرها الذى هو أساس الإعراب أو البناء .

٢ ــ فى المثال « لست بقائم » يقول النحاة بأن الباء فى بقائم حرف جر زائد، وأن «قائم» خبر «ليس» منصوب بفتحة مقدرة الخ . ومعنى أنها حرف جر زائد إمكان الاستغناء عنها، دون تأثر المعنى العام بهذا ، حيث يمكن أن نقول « لست قائماً » دون فرق كبير فى المعنى . وفى المثال « لست بقائم » عند النحاة عدة مواقع إعرابية يهمنا منها اثنان :

(ا) موقع المجرور بالباء الزائدة ، ويستلزم جر كلمة قائم . وقد تحقق هذا بظهور الكسرة عليها .

(ب) موقع خبر ليس ، ويقتضى نصب كلمة قائم بالفتحة . ولما كانت كلمة «قائم» مجرورة بالكسرة التى جاءت من أجل وجود الباء ، فقد قال النحاة

بوجود فتحة مقدرة على هذه الكلمة كما قلنا . وعندنا أنه لاحاجة إلى التقدير وذلك بأحد فرضين .

أولا : أن نقول بوجود موقعين إعرابيين ، هما موقع المجرور وموقع خبر ليس . وبأنه بناء على ذلك توجد حالتان إعرابيتان، إحداهما تأخذ العلامة وهى حالة الجر التى ظهرت من أجلها الكسرة ، والثانية لاعلامة لها وهى حالة « خبر ليس » . وعندنا أنه لا يتحتم وجود علامة لكل حالة إعرابية .

ثانياً : يمكن أن نقول بعدم وجود موقع « خبر ليس » فى مثل هذه الجملة . وبناء على هذا الاعتبار تكون هذه جملة ذات طرف اسنادى واحد[1] ولست هنا فى مجال عرض هذه النظرية أو الدفاع عنها .

٣ — فى المثال « أعجبنى ضرب زيد عمراً » يقول النحاة بأن « زيد » فاعل « ضَرْب » وأنه فى نفس الوقت مضاف إليه . أما كونه مضافا إليه فهذا واضح من العلامة الإعرابية التى تثبت جره بالإضافة . ولكن ما الداعى لاعتباره فاعلا ؟ الداعى لهذا الاعتبار هو وجود المفعول « عمراً » . ولا يستسيغ النحاة وجود مفعول دون وجود فاعل . وعندنا أن هذا تفكير منطقى ، وأنه ليس هناك مانع لفظى تركيبى من هذا على الإطلاق .

٤ — فى كل من المثالين المذكورين فى حـ ، ءـص٥٢ـفرض النحويون وجود علامة مقدرة للإعراب . ونحن كما سبق لانحتم وجود العلامات الإعرابية حيث أن وجودها أو عدم وجودها ، خاضع لقابلية شكل الكلمة لها . وفى هذين المثالين وجد مانع من ظهور العلامة الإعرابية ـ هو وجود حركة الحكاية ـ فلم تظهر . وهذا كل ما هناك . لا تقدير ولا تأويل ،

---

(١) من الجمل ذات الطرف الاسنادى الواحد الحالات التى ذكرها النحاة لوجوب حذف الخبر ووجوب حذف المبتدأ .

وخلاصة الأمر أننا نقول بضرورة التفريق بين أفكار أربعة ، هى الإعراب ، والموقع الاعرابى ، والحالة الإعرابية ، والعلامات الإعرابية . ويمكن للباحث أن يدرس اللغة العربية من جديد على ضوء التفريق بين هذه الأمور . وسيكون من نتيجة ذلك أن نختلف عن النحاة فى عدة أمور .

١ ـ عند النحاة لايكتسب المبنى الرفع أوالنصب أوالجزم[1] لأنها أمور تخص الكلمات المعربة ، وعندنا أن هذه الأمور حالات إعرابية لمواقع إعرابية. ولما كان كل من المبنى والمعرب يشغل المواقع الإعرابية المختلفة ، فإنه يكتسب بذلك الحالات الإعرابية المذكورة .

٢ ـ لما كانت العلامة الإعرابية من مستلزمات الإعراب ، والحالة الإعرابية من مستلزمات الموقع الإعرابى ، فإنه لايتحتم وجود علامة إعرابية لكل حالة إعرابية . وبالتالى لانحتاج إلى نظرية تقدير العلامات الإعرابية ، التى نراها غير سليمة .

٣ ـ عند النحاة أن المانع من ظهور العلامة الإعرابية نوعان .

(ا) أصلى ، أى ناتج من بناء الكلمة. وهذا يكون فى حالة الأسماء المبنية التى يعتبرها النحاة ضعيفة لأنها أشبهت الحروف كما مر بك. وتعرب الكلمة هنا محلا .

(ب) عارض، وهو الناتج عن وجود ظروف لفظية تمنع ظهور العلامة الإعرابية ، كأن يكون الاسم منقوصاً أو مقصوراً أو غير ذلك من أسباب الإعراب بالعلامات المقدرة .

وعندنا أنه لا فرق بين الحالتين ، وأنه من المحتم أن نعيد تقسيم الكلمات باعتبار قبول أواخرها للحركات أوعدم قبولها، بحيث نتخلص من الفروض المتعسفة التى أوجب النحاة بها التفريق بين كلمة «هذا» وكلمة «عيسى» كما مر بك.

---

(١) لهذا لا يقولون بأن الاسم المبنى مرفوع مثلا ولكن فى محل رفع .

بيّنا لك فيما سبق بعض العيوب التى تعتور تقسيم النحاة للكلمة إلى معربة ومبنية. ونود الآن أن نقترح تقسيما جديداً . وأول ما نلاحظ فى الكلمة العربية ،وجود طائفة من الكلمات تنتهى بحروف علة، وطائفة أخرى لا تنتهى بها . وسيكون هذا هو أساس التقسيم الذى سنجريه على الكلمات .

أولا : الكلمات المنتهية بحرف علة :

هناك كلمات تنتهى بحروف علة من أصل بنيتها ، وكلمات تنتهى بحروف علة زادت عليها مع النون . ونظراً لأن أواخر هذه الكلمات تتغير حسب حروف العلة التى توجد بها[1]، فقد جعلناها قسما مستقلا عن الكلمات التى تنتهى بحروف صحيحة وإليك البيان .

١ــ كلمات تزيد فيها حروف العلة مع النون :

توجد هذه الزيادات فى أواخر الأسماء أو الأفعال . وفى أواخر الأسماء تأتى الألف والنون للتثنية والواو والنون للجمع . والملاحظ أن الألف والواو ليستا ثابتتين ، بل إنهما قد تتغيران إلى ياء على مامر بك فى علامات الإعراب الثانوية . والملاحظ أيضاً أن النون الأخيرة ليست ثابتة ، بل أنها تسقط فى حالة الاضافة . أما فى الأفعال فتزيد ياء المخاطبة وواو الجماعة وألف الاثنين ، مع وجود نون بعدها فى هذه الحالات الثلاثة . وهذه النون تحذف فى حالات الجزم والنصب . ولما كانت النون التى بعد حروف العلة المذكورة قابلة للحذف ، فقد رأينا اعتبار هذه الحالات من حالات نهاية الكلمة بحروف علة تيسيرا للتقسيم .

٢ــ كلمات تنتهى بحرف علة أصلى بدون نون :

قد تكون هذه الكلمات إسماً أو فعلا أو حرفاً . ولا تتغير اواخر الحرف المعتل على الإطلاق . أما أواخر الفعل المعتل فإنها تتغير فى الحالات الإعرابية

---

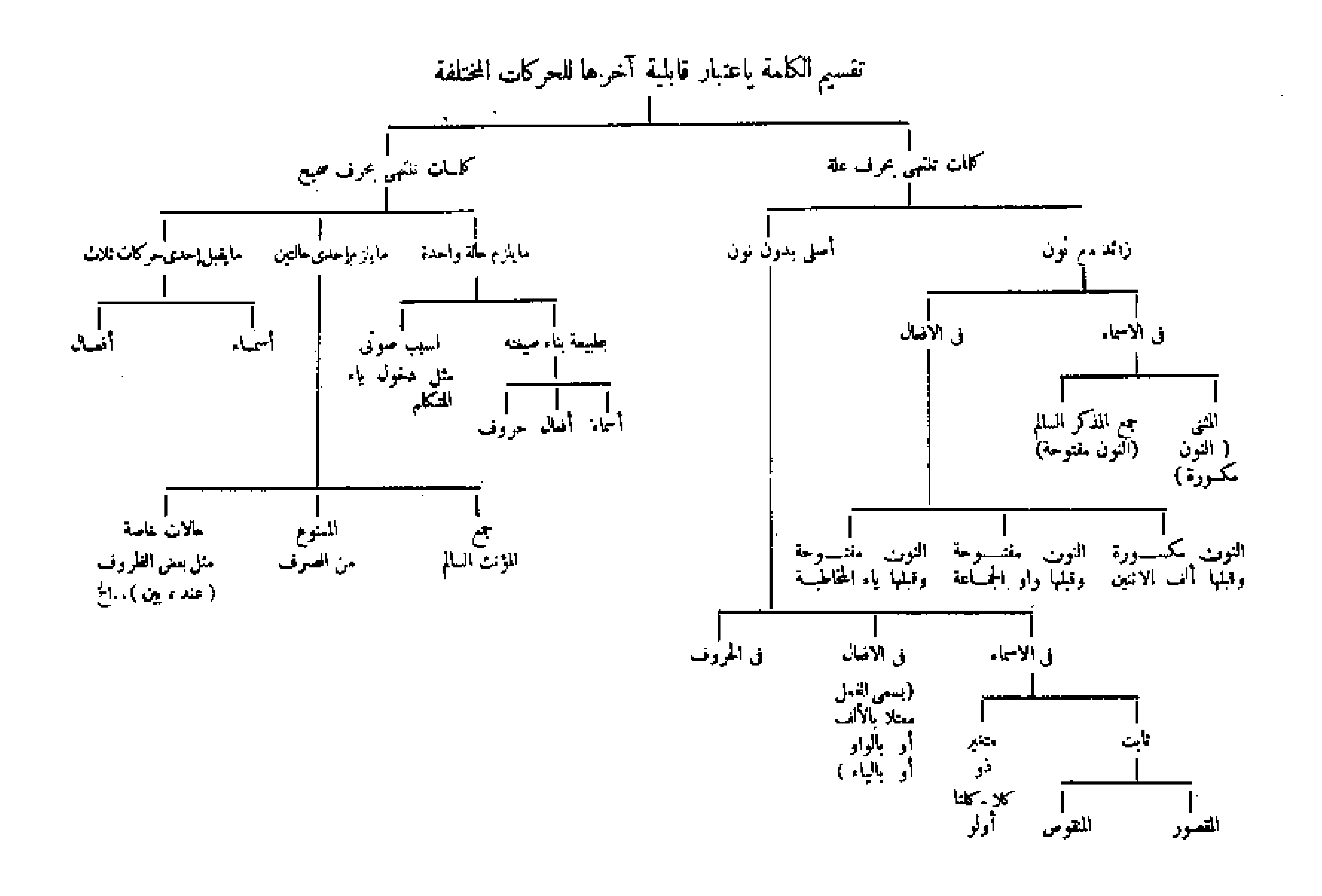
(١) مثال ذلك الاختلاف بين الاسم المقصور والاسم المنقوص فإن جميع الحركات لا تظهر على الأول وبعضها يظهر على الثانى وكلاهما يختلف عن الاسم الصحيح الآخر.

المختلفة، طبقا لحرف العلة ذاته على التفصيل الذى مر بك[1]. وأما الاسم فهناك نوعان نوع يتغير حرف العلة فيه حسب الحالة الاعرابية وهو محصور فى كلمات قليلة هى «ذو» وتتغير الواو فيها إلى ألف أو ياء كما تتغير فى الأسماء الخمسة، و«كلا» و«كلتا» وتتغير ألفها كما تتغير الألف فى المثنى، وأولو وتتغير واوها كما تتغير الواو فى جمع المذكر السالم. أما النوع الآخر فإن حرف العلة فيه غير قابل لأن يستبدل به حرف علة آخر. وينتهى آخر هذا النوع بألف فيسمى مقصوراً أو بياء فيسمى منقوصاً. وقد مرت بك تفاصيل العلامات الإعرابية لكل منهما.

ثانيا — الكلمات المنتهية بحروف صحيحة: تنقسم هذه إلى كلمات تقبل حركة واحدة، وكلمات تقبل أحدى حركتين، وكلمات تقبل ثلاث حركات. وهناك بعض الأسماء وبعض الأفعال لا تقبل سوى حركة واحدة. وقد يكون هذا لسبب صوتى عارض مثل دخول ياء المتكلم على الكلمة. والحروف كلها لا تقبل إلا حركة واحدة. أما ما يقبل إحدى حركتين من الأسماء فيشمل جمع المؤنث السالم والممنوع من الصرف على التفصيل الذى ذكرناه من قبل، كما يشمل بعض الظروف مثل «عند» التى تقبل الفتحة والكسرة فى آخرها. وما عدا هذا من الكلمات يقبل آخره إحدى حركات ثلاث ذكرناها كلها لك.

وإليك تلخيص كل ذلك فى الشكل الآتى:

(١) انظر ص ٤١ وما بعدها.



تقسيم الكلمة باعتبار قابلية آخرها للحركات المختلفة
كلمات تنتهي بحرف علة
كلمات تنتهي بحرف صحيح
زائد مع نون
أصلي بدون نون
في الاسماء
في الافعال
المثنى (النون مكسورة)
جمع المذكر السالم (النون مفتوحة)
النون مكسورة وقبلها ألف الاثنين
النون مفتوحة وقبلها واو الجماعة
النون مفتوحة وقبلها ياء المخاطبة
في الاسماء
في الافعال
في الحروف
(يسمى الفعل معتلا بالألف أو بالواو أو بالياء)
ثابت
متغير
ذو
كلا - كلتا
أولو
المقصور
المنقوص
مايلزم حالة واحدة
مايلزم إحدى حالتين
مايقبل إحدى حركات ثلاث
طبيعة بناء صيغته
لسبب صوتي مثل دخول ياء المتكلم
أسماء
أفعال
حروف
أسماء
أفعال
جمع المؤنث السالم
الممنوع من الصرف
حالات خاصة مثل بعض الظروف (عند ، بين) ..الخ

هذا هو التقسيم الذى ندعو اليه وهو يتميز بما يأتى .

١ — تفادى التقسيم إلى معرب ومبنى على طريقة النحاة ، ومن ثم تفادى التعليلات المنطقية التى تحدثنا عن فسادها .

٢ — لم يفرق بين الكلمات المتماثلة مثل «هذا» و«مصطفى» التى فرق النحاة بينها ، مع أنها فى الواقع لا تختلف إحداها عن الأخرى ، لأن آخر كل منها لا يتغير بتغير التراكيب .

٣ — يتجنب هذا التقسيم التقديرات التعسفية كتقدير سيبويه فى إعراب «وحده» ، وتأويله إياها تأويلا لا تقبله اللغة . وهو تأويل سنناقشه فى باب الحالة ولكننا هنا نقول بأن كلمة «وحدة» تلزم حركة واحدة فى آخرها هى الفتحة . وبهذا لا تختلف فى الواقع عن كلمة «كيف» .

٤ — لا يضطرنا هذا التقسيم إلى تقدير حركات إعرابية فى آخر الكلمة التى لحقتها الياء مثلا ، حيث أننا سنقول بأن هذه من الحالات التى تلزم أواخر الكلمات فيها حركة واحدة لسبب صوتى عارض . كما أننا لن نقول بوجود حركة مقدرة على آخر المنقوص أو المقصور ، لأننا نقول منذ البداية بأنها كلمات تقبل حالة واحدة .

٥ — وأخيرا يقوم هذا التقسيم على واقعية الألفاظ ، لا على أمور اعتبارية لا علاقة لها باللغة .

* * *

إنى لا أشك فى أن ماعرضت إليه ليس سوى محاولة تقبل النقد كما تقبل الزيادة والنقص ، فى ضوء البحث الواسع المستفيض . وكل مايهمنى هنا هو أن أنير الطريق وسأتبع كل من يسير فيه .

التقسيمات الفرعية للكلمة

سبق أن قسمنا الكلمة ابتداء إلى اسم وفعل وحرف . وينقسم كل نوع من هذه الأنواع بدوره إلى أقسام فرعية . وقد سبق كذلك أن أشرنا إلى أن الفعل ينقسم إلى ماض ومضارع وأمر . أما الحرف فلم يفرد له النحاة تقسيما خاصاً ، وإن كانوا قد ذكروا فى مواضع متفرقة عمل بعض الحروف أو معانيها أو وظيفتها فى الجملة . وأقسام الاسم هى أهم الأقسام الفرعية للكلمة عند النحاة . وهى التى سنتحدث عنها فى الصفحات التالية .

أقسام الاسم

قسم النحاة الاسم إلى قسمين : معرب ومبنى . وقد عرفوا المعرب بأنه « الاسم الذى يقبل دخول « أل » التى للتعريف ، أو الذى يقع موقع اسم يقبل دخولها »[1] . وفى هذا التعريف أمران يحتاجان للتفسير .

أما الأول فهو أننا وصفنا « أل » بكونها للتعريف ، وذلك لأن هناك بعض الأعلام (أى أسماء الأشخاص) التى تدخل عليها « أل » . ولما كانت الأعلام معرفة بذاتها ، فإن دخول « أل » عليها لم يكن للتعريف . ومثال ذلك اسم « عباس » وهو معرفة . ونحن نسمعه أحياناً بأل مثل « العباس » . وهذا النوع من التسمية شائع فى مصر حيث لدينا من الأسماء « سيد » و « السيد » ، « سعيد » و « السعيد » ، « شحات » و « الشحات » الخ . ويرى النحاة أن « أل » فى هذه الأسماء « لا تؤثر فى الاسم بالتعريف » لأنه معرفة بدونها .

أما الثانى فهو أن هناك بعض الأسماء النكرة التى لا تقبل « أل » . ويرى

(١) نص التعريف كما ذكره بن عقيل فى باب النكرة والمعرفة هو [النكرة ما يقبل أل وتؤثر فيه التعريف — أبدلنا هذه العبارة بعبارة التى للتعريف — أو يقع موقع ما يقبل أل] .

النحاة أن هذه تقع موقع بعض الأسماء التى تقبل «أل» ، وأنها لذلك تساويها فلا بد أن تكون نكرة مثلها . مثال هذا كلمة « ذو » ، فهى بمعنى كلمة صاحب ، ولا تقبل دخول «أل» . ولكن الكلمة التى تساويها وهى «صاحب» تقبل ذلك . ولهذا تعتبر « ذو » نكرة ، لأنها تساوى «صاحب» وهى نكرة .

عدد النحاة بعد ذكر ما رويته لك هنا أنواع الأسماء المعرفة .

وقبل أن نستطرد فى ذكر هذه الأنواع ، نود أن نقف هنا قليلا لنناقش ما ذكره النحاة .

نلاحظ أولا أن تقسيم النحاة للاسم هنا كان على أساس دلالته على معين أو غير معين ، وإن كان تعريفهم للنكرة تعريفاً يعتمد على شكل الكلمة ، حيث قالوا بأنها الاسم الذى يقبل دخول « أل » ، ودخول « أل » أو عدمه أمر يتعلق بشكل الكلمة لا بمعناها . وهذا هو الاتجاه الذى تدعو إليه . وكنا نود لو اتخذ النحاة دخول «أل» وحده أساس التقسيم ، فقسموا الأسماء إلى ما يقبل دخول « أل » وما لا يقبل ذلك . (١)

يقول النحاة بأنه ينبغى ان تؤثر « أل » التعريف ؛ فإن لم تفعل ذلك مع دخولها ، فالاسم معرفة بدونها . وهذا رجوع من النحاة إلى دلالة الكلمة . أريد كذلك مناقشة النحويين فى كيفية التسمية بما فيه « أل » وهل تكون التسمية بالاسم جميعه أم بالاسم مجرداً عنها ثم تضاف إليه بعد التسمية ؟ وإذا كانت التسمية بالاسم جميعه ، فماذا يعنى النحاة بقولهم إن العلم فى هذه الحالة يقبل دخول أل ؟ هل يريدون دخول « أل » أخرى عليه ؟ طبعاً لا ،

---

(١) كان من الممكن للنحاة أن يتبعوا الطريقة التعليمية التى تدرس الأساليب الدلالية مثل النفى والاستفهام الخ ، فيدرسون موضوع التعريف والتنكير بدلا من تقسيم الاسم إلى نكرة ومعرفة . وسنعرض لهذا فى موضوع « المعرف بأل » .

أم أنهم يريدون أن يفترضوا دخول « أل » على العلم مجرداً منها ، بالرغم من أن التسمية به قد حدثت مع وجودها؟ وهل يصح أن تعتبر « أل » داخلة على العلم فى هذه الحالة؟!؟ لا . بل هى أصلية فيه ، لأن التسمية قد تمت مع دخولها. أو لم يكن من الأفضل للنحاة أن يقرروا مبدأ تعريف العلم ويتركوا الإشارة إلى ما أكسبه التعريف؟ وعلاً كان من الأوفق أن يعترفوا بواقع الأمر ، فيقرروا أن العلم « سعيد » كلمة أخرى غير العلم « السعيد » بالرغم من وحدة الاشتقاق فيهما .

وأخيراً ، يتحدث النحاة عما يقع موقع « أل » . وتشير دلائل الحديث إلى أنهم يريدون ما يساوى معناه معنى ما يقبل « أل » . وإذا كان من الصحيح أن « ذو » تساوى « صاحب » فى المعنى ، فليس من المسلم به تساوى معنى « أحد » و « غير » و « شبه » بمعنى « إنسان » [1] لأنها لو تساوت لما كان هناك فارق فى المعنى بين « أحد » و « غير » ، واختلاف معناهما واضح لا جدال فيه . على أن الاشتراك فى المعنى لا يمكن أن ينهض مبرراً لاشتراك الكلمات فى أحكامها اللغوية . وبالرغم من أن التعريف والتنكير أمور تتصل بالمعانى ، فإنها من وجهة نظر قواعد اللغة أمور تركيبية بمعنى أنه يتوقف عليها إمكان تركيب لغوى كالإضافة مثلا أو عدم إمكانه .

* * *

تنحصر الأسماء المعارف عند النحاة فى خمسة أنواع ، هى الضمير والعلم واسم الإشارة واسم الموصول والمعرف بأداة التعريف. وسندرسها على هذا على هذا الترتيب .

---

(١) انظر حاشيه الخضرى على ابن عقيل . قوله « ومثال ما يقع » باب النكرة والمعرفة . وقد ذكر أن هذه الأسماء من النكرات لشبهها بإنسان

١ — الضمير

تعريف الضمير : يعرف النحاة الضمير بأنه اسم يدل على متكلم أو مخاطب أو غائب . وهو تعريف يعتمد على دلالة الكلمة كما ترى . ويقسم النحاة الضمير عدة تقسيمات على ما يأتي :

(ا) التقسيم إلى ضمير متصل وضمير منفصل .

والضمير المتصل هو ما لا يصح الابتداء به أو وقوعه بعد « إلا » مثل تاء الفاعل في « قمتُ » حيث لا يصح أن نقول « ت قم » ، بل لا بد من استعمال ضمير من منفصل عند التقديم فنقول « أنا قمت » . كما لا يصح « ما جاء إلاهُ » ، بل يجب أن نقول ما جاء « إلا هو » .

أما الضمير المنفصل فهو ما يمكن الابتداء به مثل « أنا » و « هو » في المثالين السابقين . ويقول النحاة إن وقوع الضمير المتصل بعد « إلا » قد ورد شذوذاً في بيتين هما :

أعوذ برب العرش من فئة بغت عَلَى فما لى عَوْضُ إلاّهُ ناصر [١]

وفي هذا البيت يقع الضمير المتصل (هُ) بعد « إلا » .

وما نبالى إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا الاك ديَّار [٢]

وفي هذا البيت يقع الضمير المتصل « كِ » بعد إلا .

ولكن هذا شذوذ غير متكرر وليس من حقنا أن نقلده .

(ب) التقسيم إلى ضمائر رفع وضمائر نصب وضمائر جر .

قلنا من قبل إن هناك حالات إعرابية ثلاثة للاسم ، هي الرفع والنصب

---

(١) عوض بمعنى قط أو مطلقاً . ومعنى البيت « استنجد بالله من جماعة اعتدت على فليس لى سوى الله من ناصر .

(٢) ديار بمعنى أحد . ومعنى البيت « لا يهمنا ألا يكون لنا جيران طالما كنت أنت جارتنا .

والجر . وقد وجد النحاة أن بعض الضمائر لا يمكن أن تحتل جميع المواقع الإعرابية التي تستوجب هذه الحالات الثلاثة ، فهناك ضمائر لا تحتل سوى المواقع التي تستلزم الرفع ، وأخرى لا تحتل سوى المواقع التي تستلزم النصب أو الجر . وقد سموا الأولى ضمائر الرفع والثانية ضمائر النصب والجر . وليس معنى ذلك أنها تُرفع أو تُنصب أو تُجر ، فهى أسماء مبنية تكون فى محل رفع أو نصب أو جر .

ضمائر الرفع :

تختلف ضمائر الرفع التي تلحق الأفعال عن سواها من ضمائر الرفع . وهى متصلة بالفعل دائماً . وسترى فى الجدول الآتى هذه الضمائر .

المفــــرد

الفاعل	الفعل الماضي: الضمير	الفعل الماضي: المثال	الفعل المضارع: الضمير	الفعل المضارع: المثال
١(١) ذ ، ث	تاء مضمومة	ضربتُ	لا يوجد والفعل مبدوء بالهمزة	أضرب
٢ ذ	« مفتوحة	ضربتَ	« « « بالتاء	تضرب
٢ ث	« مكسورة	ضربتِ	الياء « « «	تضربين (٣)
٣ ذ	لا يوجد	ضرب	لا يوجد « « بالياء	يضرب
٣ ث	« وفى آخر الفعل تاء	ضربتْ (٢)	« « « بالتاء	تضرب

المثــــنى

الفاعل	الفعل الماضي: الضمير	الفعل الماضي: المثال	الفعل المضارع: الضمير	الفعل المضارع: المثال
٢ ذ ، ث	ـتما	ضربتما	الألف « « «	تضربان (٣)
٣ ذ	الألف	ضربا	« « « بالياء	يضربان
٣ ث	«	«	« « « بالتاء	تضربان

(١) «١» فى هذا الجدول للشخص الأول أى المتكلم ، «٢» للثانى أى المخاطب ، «٣» للثالث أى الغائب و «ذ» رمز للمذكر ، «ث» للمؤنث . وهكذا يكون ١ ذ ، ث مثلا للمتكلم المذكر والمؤنث .

(٢) التاء الموجودة فى الفعل تاء التأنيث وهى حرف عن النحاة .

(٣) النون الموجودة بعد ألف الاثنين وياء المخاطبة هى نون الرفع . انظر هامش رقم «١» فى الصفحة التالية .

الجمـــع

الفاعل	الفعل الماضى: الضمير	الفعل الماضى: المثال	الفعل الماضى: الضمير	الفعل الماضى: المثال
١ ذ ، ث	ـنا	ضربنا	لا يوجد والفعل مبدوء بالنون	نضرب
٢ ذ	ـتم	ضربتم	الواو « « بالتاء	تضربون[1]
٢ ث	ـتن	ضربتن	النون « « بالتاء	تضربن
٣ ذ	الواو	ضربوا	الواو « « بالياء	يضربون[1]
٣ ث	النون	ضربن	النون « « بالياء	يضربن

(١) النون الموجودة بعد واو الجماعة تسمى نون الرفع وهى توجد عند رفع الفعل وتحذف منه نصبه أو جره شأنها فى ذلك شأن النون الموجودة بعد ألف الاثنين وياء المخاطبة — انظر هامش رقم « ٣ » فى الصفحة السابقة .

ضمائر النصب والجر :

تلحق هذه الضمائر الأسماء والأفعال والحروف. وتكون مع الأفعال فى حالة النصب لأنها فى موقع المفعول، ومع الأسماء فى حالة الجر لأنها فى موقع المضاف إليه، ومع الحروف فى حالة الجر لأنها فى موقع المجرور بالحرف. وهذه هى:

الياء : فى ضربنى [1] وكتابى وإلىّ .

الكاف المفتوحة : ضربكَ وكتابكَ وإليكَ .

الكاف المكسورة : فى ضربكِ وكتابكِ وإليك

الهاء : فى ضربه وكتابه وإليه .

ها : فى ضربها وكتابها وإليها .

وكل هذه ضمائر مفردة .

كُما : فى ضربكما وكتابكما وإليكما .

هما : فى ضربهما وكتابهما وإليهما .

وهذه ضمائر مثناة .

نا : فى ضربنا وكتابنا وإلينا .

كم : فى ضربكم وكتابكم وإليكم .

كنّ : فى ضربكن وكتابكن وإليكن .

هم : فى ضربهم وكتابهم وإليهم .

هن : فى ضربهن وكتابهن وإليهن .

وهذه ضمائر للجمع .

ضمائر النصب فقط :

تستعمل هذه الضمائر فى المواقع التى تتطلب حالة النصب، عندما لا يمكن أن يستعمل الضمير المتصل . وسيأتى بيان ذلك . وهذه هى :

إياى إياكَ إياكِ إياه إياها ، للمفرد .

(١) يقول النحاة إن الضمير هو الياء وحدها أما النون فهى لوقاية آخر الفعل من الكسرة حيث أن الأفعال لا تكسر أواخرها .

إياكما إياهما للمثنى .

إيانا وأياكم أياكن إياهم إياهن للجمع .

وليس هناك ضمائر خاصة بالجر وحده .

ح — التقسيم إلى ضمائر بارزة وضمائر مستترة :

قسم النحاة ضمائر الرفع وحدها إلى ضمائر بارزة وضمائر مستترة .

أما أن هذا التقسيم خاص بضمائر الرفع ، فلأن المواقع الأعرابية التى تستلزم حالة الرفع ، مواقع رئيسية فى الجملة العربية لا يمكن الاستغناء عنها[1] ، بعكس مواقع النصب والجر . ويسمى النحاة الكلمة التى تقع فى موقع رئيسى فى الجملة عمدة[2] ويسمون الكلمة التى تقع فى غير المواقع الرئيسية فضلة[3] .

ولتوضيح ذلك نقول بأن « محمد » فى الجملة « محمد قائم » لا يمكن الاستغناء عنها ، بعكس « محمد » فى الجملة « ضربت محمداً » فمن الممكن أن نستغنى عنها فنقول « ضربت » بدون ذكر محمد . وسيكون المعنى كاملا لدلالته على الحدث والشخص الذى فعله ، وإن كان غير مفصل لأنه لم يذكر الشخص الذى وقع عليه الضرب . « ومحمد » فى الجملة الأولى عمدة مرفوع وفى الجملة الثانية فضلة منصوب .

والحال كذلك فى الضمير فمن الممكن حذف الضمير الذى يقع فضلة مثل الهاء فى « ضربته » ، حيث يمكن أن نكتفى بقولنا « ضربت » . ولكن الضمير الذى يقع عمدة مثل التاء فى « ضربت » لا يمكن حذفه لأن الكلام لا يتم بدونه . ولكننا قد نجد فى بعض الجمل نقصاً فى الكلمات التى تشغل المواقع الرئيسية كالفاعل فى مثل « لقد جاء » . وهنا يوجد الفعل ولا يوجد

---

(١) من أجل هذا افترضوا وجودها مستترة عند عدم ذكرها .

(٢) أى أنها من أعمدة الجملة التى لا بد منها لوجودها .

(٣) أى أنها من الزيادات التى يمكن الاستغناء عنها .

الفاعل . ولمـــا كان الفاعل عمدة لا يمكن عند النحاة أن يحذف ، فقد قالوا بأن الفاعل هنا موجود ، ولكنه مستتر فى الفعل .

من أجل هذا قسموا الضمير إلى ضمير بارز ، مثل تاء الفاعل فى جملة « ضربت » ، وإلى ضمير مستتر مثل فاعل « جاء » فى المثال « لقد جاء » ويقدرونه بهو .

والضمير البارز موجود منطوق به لا حاجة للتدليل على وجوده . أما الضمير المستتر فنوعان :

١ — ما يجوز أن يكون مستتراً ، وهو ما يجوز أن يحل محله اسم ظاهر ، (أى غير ضمير) مثل الضمير المستتر فى الفعل « جاء » فى قولنا « لقدجاء » ، حيث يمكن أن يحل محله « محمد » فنقول « لقد جاء محمد » .

٢ — ما يجب استتاره ، وهو ما لا يجوز أن يحل محله اسم ظاهر مثل الضمير المستتر فى الفعل « اضرب » وتقديره « أنت » ولا يصح أن يحل محله اسم ظاهر ، مثل « محمد » ، إذ لا يقال « اضرب محمد » كما يقال « جاء محمد » .

حالات وجوب الاستتار وحالات جوازه :

يجب استتار الضمير فى الحالات الآتية :

١ — مع فعل الأمر إذا كان الفاعل مفرداً مذكراً مثل اضرب وتقديره أنت .[1]

٢ — مع الفعل المضارع المبدوء بالهمزة مثل أضرب وتقديره أنا .

٣ — « « « « بالنون « نضرب « نحن .

(١) إذا كان الأمر لغير المفرد المذكر ظهر الضمير مثل : اضربى ، اضربا ، اضربوا ، الخ . وهو هنا الياء أو الألف أو الواو الخ .

٤ — مع الفعل المضارع المبدوء بالتاء التي للمخاطب المفرد مثل «تضرب» وتقديره أنت[1] .

وفي هذه الحالات لا يجوز ظهور الضمير . وبناء عليه فإن الضمير الذي بعد الفعل في الجمل « اضرب أنت » ، « أضرب أنا » ،«نضرب نحن»،«تضرب أنت » ، هذا الضمير ليس بفاعل ظاهر بل هو ضمير مؤكد للضمير المستتر . والفاعل هنا ـ عند النحاة ـ ليس بضمير يجوز استتاره ويجوز ظهوره لأن الاسم الظاهر لا يمكن أن يحل محله كما سبق . أما حجتهم في أن هذا الضمير مؤكد للفاعل وليس بفاعل فهي أنه يجوز حذفه ، والفاعل عمدة لا يحذف .

أما حالات جواز الاستتار فهي ماعدا هذه الحالات الأربعة ، وفي جميعها يمكن أن يحل الاسم الظاهر محل الضمير .

* * *

نود أن نقف هنا قليلا لنناقش ما ذكره النحاة عن الضمير ، ولنبدأ بتعريفهم له ، لنرى مدى صلاحيته ، فنلاحظ :

أولا : لا يشمل التعريف ألف التثنية ولا واو الجماعة ولا نون النسوة لأنها لا تدل على المخاطب أو الغائب[2] ، بل تدل الأولى والثانية على العدد ، بينما تدل الثالثة على التأنيث فحسب .

ومن المعلوم أن الألف والواو تلحق الصيغ الإسمية كما تلحق الصيغ الفعلية . وقد اعتبرهما النحاة في حالة التحاقهما بالصيغ الإسمية من الحروف ، فما سبب اعتبارهما في حالة التحاقهما بالصيغ الفعلية من الأسماء مع عدم الفرق في دلالة كل منهما في كلا الحالتين .

---

(١) انظر جدول ضمائر الرفع المتصلة في الجدول الموجود في صفحة ٦٥ و ٦٦ .

(٢) يقول ابن مالك « وألف والواو والنون لما غاب وغيره كقاما واعلما » أي أنها لا تدل على تعيين واحد من هذه الثلاثة ، مع أن تعريف الضمير يقول بأنه مادل على متكلم أو مخاطب أو غائب ، لا على أكثر من واحد من هذه الثلاثة . أنظر ص ٧١ وما بعدها

وأكثر من ذلك يعتبر النحاة ألف الاثنين فى «ضربتما» حرفا، بينما يعتبرون هذه الألف في «أكتبا» ضميراً، أى اسما[1].

ثانيا : يشمل التعريف «تاء التأنيث» فى مثل الفعل «ضربَتْ»، وذلك لأنها تدل على «غائب». وكان من الواجب أن تكون ضميرا حسب تعريفهم. ولكنهم اعتبروها حرفا يأتى لمجرد التأنيث. ومن العجب أن تعتبر التاء التى تدل على المؤنثة — فى «ضربتْ» — حرفا وأن تعتبر النون التى تدل على جمع المؤنثة فى «ضربن» اسما، وذلك بالرغم من أن التاء تدل على غائب، أما النون فلا تدل على الغائب فحسب بل إنها تصلح كذلك للمخاطب ـ فى مثل «أضربن».

ثالثاً : يشمل التعريف الحروف الزائدة فى أول صيغة الفعل المضارع، لأنها هى التى تعين المتكلم أو المخاطب أو الغائب ولم يعتبرها النحاة من الضمائر.

والذى لاشك فيه أن الذى يدل على أن الفاعل فى «أضربُ»[2] هو المتكلم، وفى «يضرب» هو الغائب، ليس سوى الهمزة فى الأول والياء فى الثانى.

* * *

سبق أن قلنا إن ألف التثنية وواو الجمع ونون الإناث لا تعين الشخص (أى المتكلم أو المخاطب أو الغائب) فى صيغة الفعل المضارع. وذلك

---

(١) يقول النحاة إن فاعل «ضربتما» هو التاء فقط وبأن الألف حرف تثنية وليس ضميرا. وإلى هذا أشار الخضرى فى حاشيته على ابن عقيل حين قال: «وأشار بهذا ... إلى بعض أقسام البارز المرفوع. وبقى التاء فى ضربت وضربتما الخ» (قوله وألف، باب، الضمير). ويقولون أيضا إن الألف فى «تضربان» ضمير يقع فاعلا للفعل.

(٢) مثل الهمزة النون فى نضرب وهى تدل على المتكلم الجمع.

لأن الأولى والثانية تدل على العدد ، أما الثالثة فتدل على الجنس ولا غير . ولو تأملنا الصيغ الآتية لعرفنا صحة ذلك .

(ا) يضربان — تضربان ، وفيهما تعين الياء الغائب المذكر والتاء المخاطب المذكر (أو المؤنث المخاطب أو الغائب) ، أى أن الألف لا تعين أحدهما .

(ب) يضربون — تضربن — يضربن ، وفى هذه الصيغ تدل الياء على الغائب والتاء على المخاطب والواو على الجمع المذكر والنون على الجمع المؤنث ، أى أن الواو أو النون لاتدلان على المخاطب أو الغائب .

ويمكن القول بعد دراسة الزيادات التى فى أول الفعل المضارع والزيادات التى فى آخره [1] بأن :

١ — الهمزة والنون تدلان على المتكلم .
٢ — الياء تدل على الغائب المذكر
٣ — التاء تدل إما على المخاطب وإما على الغائب المؤنث .

خلاصة ما نتهى إليه أن دلالات الزيادات فى صيغة المضارع تكون كما يأتى :

الدلالة على الشخص :

١ — هناك زيادات فى أول المضارع تعين وحدها شخص الفاعل وهذه هى الهمزة والنون والياء .

٢ — هناك زيادات فى أول المضارع لا تكفى وحدها للدلالة على شخص الفاعل . [2] وتتمثل فى حالات « التاء » التى نلخصها فى الآتى :

(ا) مع زيادة الياء فى الآخر [3] تدل على المخاطب ، المفرد المؤنث .

---

(١) انظر الجدول الموجود فى ص ٦٥ و ٦٦ .

(٢) يسمى الأستاذ زاليج هارس هذا النوع من الوحدات الدلالية بالوحدات المنقسمة Split morphemes — انظر كتابه المشار إليه من قبل .

(٣) توجد بعدها نون إذا كان الفعل مرفوعا .

(ب) مع زيادة النون فى الآخر تدل على الجمع المؤنث المخاطب .

(حـ) بدون زيادة فى آخر الصيغة ، أو بزيادة الألف تدل على المخاطب أو الغائب .

(د) بزيادة الواو تدل على المخاطب .

الدلالة على الجنس :

ليس للدلالة على الجنس وجود فى صيغ المتكلم ، أما فيما عدا ذلك فإن الدلالة على الجنس ترتبط بالدلالات الأخرى .

الدلالة على العدد :

تعيّن الدلالة على العدد فى المتكلم بالهمزة أو النون فى أول صيغة المضارع . أما فيما عدا ذلك فتعين بوجود الألف أو الواو أو نون الإناث . ويلاحظ أن الألف والواو لا تدل على غير العدد ، حيث أن الدلالة على الشخص تكون بزيادات ذكرناها من قبل .

وإذا صح هذا فإنه من غير الصواب أن تعتبر ألف التثنية ، وهى لاتدل على متكلم أو مخاطب أو غائب ضميرا ، ولا تعتبر الهمزة أو الياء فى أول الصيغة ضميرا ، مع دلالة الأولى على المتكلم والثانية على الغائب .

الحق أن هناك اعتباراً فلسفياً هو الذى دفع النحاة إلى هذا التناقض . ونحب قبل أن نتعرض لهذا الاعتبار أن نتأكد من أن القارىء قد أدرك إلى أى مدى لا تصلح الدلالات أساساً للتعريفات .

أما هذا الاعتبار فهو الفكرة الفلسفية القائلة بأنه لا يجوز أن يجتمع مؤثران على أثر واحد . فلو أكل « محمدٌ » رغيفاً ما ، لكان من المستحيل على سواه أن يأكله . وهكذا يرى النحاة أن وجود فاعل للفعل يمنع وجود فاعل آخر لنفس الفعل فى نفس الوقت . وقد كان لهذه النظرية عندهم نتيجتان

الأولى : عدم اعتبار « تاء التأنيث » فى آخر الفعل الماضى أسما . وذلك لأننا نقول « جاءت فاطمة » فتكون فاطمة فاعلا . ولو اعتبرت تاء التأنيث اسما لكانت فاعلا أيضاً . وهذا لا يصح حيث يمتنع وجود فاعلين لفعل واحد فى نفس الوقت . ولهذه الحالة نظائر أخرى هى :

(ا) ألف الاثنين فى الفعل « ضربتما » ، ومن المعلوم أن التاء ضمير يقع فاعلا . ولو اعتبرنا الألف ضميراً لكانت فاعلا أيضاً وهذا غير جائز . وللخروج من هذا لم يجد النحاة غضاضة فى اعتبارها حرفاً بينما اعتبروها فى مثل « يضربان » اسماً ، لأنه لا يجوز أن يوجد الاسم الظاهر فى هذه الحالة .

(ب)،(حـ)،(ى) ألف التثنية وواو الجماعة ونون النسوة ، فى صيغة المضارع فى لغة أكلونى البراغيث [١] . وقد قال النحاة بأنها حروف على هذه اللغة [٢] لنفس السبب السابق . والذى لا شك فيه أن اختلاف هذه اللغة عن سواها من اللغات ، لم يؤثر فى دلالة الألف أو الواو أو النون . ولما كانت هذه الدلالة أساس التعريف ، فإنه ليس من الصواب أن يتغير اعتبارنا مع عدم تغير الدلالة .

الثانية : عدم اعتبار الزيادات التى فى أول المضارع كلمات مستقلة ، إذ لو اعتبرت هذا الاعتبار لكانت ضمائر متصلة بأول الفعل . والاسم الظاهر أو الضمير الذى يقع قبل الفعل الذى يُسْنَد إليه يكون مبتدأ ، ولكن الثابت أن من الممكن وجود مبتدأ آخر ، وبهذا يوجد محدثان لحدث واحد وهو غير صحيح عندهم .

---

(١) لا يجيز أغلب العرب وجود اسم ظاهر يكون فاعلا بعد صيغة المضارع المنتهى بالألف أو الواو أو النون . ولكن قلة منهم تجيز ذلك . وقد أطلق على لغتهم هذا المثال المشهور « أكلونى البراغيث » ، وفيه توجد واو الجماعة وبعدها اسم ظاهر هو « البراغيث » يقع فاعلا . ولهذا اعتبر النحاة هذه الواو حرفا لا اسماً .

(٢) الأصوب أن تسمى لهجة لا لغة .

ومثال ذلك « محمد يقوم » ،وفيه «محمد» مبتدأ يسند إليه الفعل « يقوم » ، ولو اعتبرت الياء التي تدل على الغائب ضميراً ، لكانت هي الأخرى مبتدأ لأنها اسم واقع قبل الفعل الذي يسند إليه . وبعبارة أخرى سيلزم على ذلك صدور الحدث من « محمد » ومن الضمير المفترض الذي هو الياء ، وهذا يناقض القضية الفلسفية التي آمن بها النحاة .

من أجل هذا قال النحاة بأن هذه الزيادات اللاحقة بأول المضارع ليست بأسماء بل حروف زادت في صيغة الفعل . ونحن لا نجد بينها وبين الضمائر المتصلة أي فرق ،سوى أن هذه في أول الصيغة وتلك في آخرها ،وليس التقديم أو التأخير بالأمر الذي يخرج الاسم عن أن يكون اسما .

* * *

ماذا ينبغي إذن أن نفعل للخروج من هذا التناقض ؟

أحد أمرين :

إما ألا نبالي بهذا الاعتبار الفلسفي ، فنقول بأنه بالرغم من صحته في الموجودات الخارجية ، فإن الألفاظ لا تخضع له ، وليس هناك من مانع على الإطلاق من وجود لفظين يدلان على الفاعل في نفس الجملة . وما دام من الممكن أن نقول « جئت أنا » ، بوجود التاء التي تدل على المتكلم وأنا التي تدل عليه أيضاً ، فلماذا لا يكون من الممكن أيضاً أن نقول بأن التاء في «ضربت فاطمة» ضمير ، مثل التاء في «ضربت» ، وأن فاطمة اسم يدل على الفاعل الذي دلت عليه التاء كما تدل أنا على الفاعل الذي دلت عليه التاء في المثال « ضربت أنا »[1] .

---

(١) يقول النحاة أن « أنا » تأكيد للتاء . ومن الممكن لهم ولا شك أن يجدوا تأويلا لإعراب فاطمة ، كأن يقولوا أنها عطف بيان للتاء أو سوى هذا .

والمخرج الثانى ألا نعتبر أيا من هذه الزيادات ، سواء كانت فى أول الكلمة أو فى آخرها، من الضمائر ، بل مجرد زيادات تصريفية للصيغة الفعلية[1].

وسيترتب على هذا أن نراجع موقف النحويين من موقع الابتداء الذى قالوا بأنه يختلف عن موقع الفاعلية .

* * *

نتحدث الآن عن نظرية البروز والاستتار . ونحن نرى أن الذى جعل النحويين يقولون بها لم يكن سوى فكرة فلسفية أخرى ، هذه الفكرة هى استحالة وجود حدث دون أن يكون له محدث. وبناء على هذا فمن المستحيل أن يوجد فعل دون أن يكون له فاعل . وهكذا اضطر النحاة إلى تقدير فاعل مستتر للفعل « اضرب » والفعل « نضرب » وسواهما .

ومن العجيب أن يقول النحاة بأن « أنا » و « أنت » فى المثالين « أضرب أنا » و « تضرب أنت » ليسا هما الفاعلين، بل أنهما يقعان تأكيداً للضمير المستتر ، وكيف يثبت النحاة وجود هذا المستتر وأنه غير هذا الضمير الذى ظهر أمام أعيننا ؟ ! ؟ .

إنهم يقولون بذلك لأنهم قد عرّفوا الضمير المستتر وجوباً بأنه ما لا يمكن للاسم الظاهر أن يحل محله ، و « أنا » و « أنت » ليسا باسمين ظاهرين بل هما ضميران . وبناء على هذا التعريف يتحتم أن يكون الضمير واجب الاستتار. وإذا كان واجب الاستتار لزم أن تكون « أنا » و « أنت » المذكورتين غير الضمير المستتر الذى يقع فاعلا ، ومن ثم ينبغى أن يعربا تأكيداً له .

---

(١) على هذا الاعتبار يسير مؤلفو القواعد فى اللغات الأوروبية ، فهم يقولون بأن ont فى الجملة الفرنسية nous parlont اسم يقع فاعلا بل يعتبرونها مجرد زيادة تصريفية .

ستقبل على غضاضة هذا المنطق . ولكن ما قول النحاة فى الضمير «هو» فى الجملة «يضرب هو» ؟ ؟ .

عرب النحاة هذا الضمير أيضاً تأكيداً للضمير المستتر . وهم هنا لا عذر لهم لأن الضمير مستتر جوازاً . وإذا كان استتاره جائزاً فلا مانع من ظهوره ، فلماذا لا يقولون بأن «هو» هذه هى الفاعل وليست تأكيداً للفاعل المستتر ؟ ! ؟

هم هنا لا حجة لهم .

* * *

أدرك النحاة إذن معنى الضمير فى قولهم «أضرب» فقالوا بوجوده مستتراً . ولكننا نتساءل ما هى الكلمة التى دلت على المخاطب هنا ؟ إنها ولا شك هى صيغة الفعل «أضرب» . وهذا الفعل لا يقتصر على الدلالة على شخص الفاعل بل إنه يدل كذلك على الحدث وعلى الزمن .

والواقع أن اللغات لا تتضمن بين الدلالات هذا الفصل الفلسفى الذى يتصوره النحاة ، والذى أقاموا على أساسه أقسام الكلمات ، الرئيسية والفرعية . وكثيراً ما تدل الصيغة الواحدة على أمور متعددة .

والفعل فى العربية يختلف عن الفعل فى لغة كالإنجليزية مثلا فى أن الفعل العربى يدل على الحدث والزمن وشخص الفاعل .

وإذا صح أن الفعل الإنجليزى «Walk» (بمعنى يسير) يدل على مجرد الحدث ، فإن سبب ذلك أن الزمن يتحدد بإضافة زيادات إليه مثل ed للماضى (Walk - ed) و shall أو Will للمستقبل shall walk ، will walk . أما الفعل العربى فإن الذى يدل على مجرد الحدث فيه ليس الصيغة بل الأصول . والذى يدل على الضرب فى الكلمة «ضرب» هو الأصول ض . ر . ب . وهى تدل على هذا المعنى سواء كانت فى صيغة ضرب أو صيغة يضرب أو صيغة مضروب الخ . وتدل الحركات والزيادات الموجودة فى الصيغة على

الزمن وشخص الفاعل . ومن الممكن أن يحلّل الفعل يضرب إلى أصول وحركات وزيادات وسنجد ما يأتي :

١ — الأصول ض . ر . ب . وتدل على الحدث فقط .

٢ — الحركات الداخلية وهي سكون الضاد وكسر الراء مع إضافة الزيادة « ي » في أول الصيغة .وهذه مجتمعة تدل على زمن الفعل (غير ماض) وعلى شخص الفاعل [١] أي الغائب المفرد . ومعنى هذا أن الدلالة على الضمائر في اللغة العربية دلالة لازمة لصيغة الفعل . وإذا كان هذا كذلك فما لزوم افتراض وجود الفاعل إذا كان غير موجود من ناحية وإذا كانت صيغة الفعل نفسها تدل عليه من ناحية أخرى ؟

كيفية استعمال الضمير :

هناك بعض القواعد التي تحكم طريقة استعمال الضمائر نذكرها فيما يأتي :

أولا : لا يجوز استعمال الضمير المنفصل إذا أمكن استعمال الضمير المتصل المساوي له في المعنى . ولهذا لا يجوز أن تقول « قام أنا » لأنه من الممكن أن تقول « قمت » .ويستثنى من ذلك حالتان .

١ — المفعول الثاني للأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرا [٢] إذا كان ضميراً .

---

(١) معنى الشخص أن يكون الفاعل متكلماً أو مخاطباً أو غائباً . وهذا تدل عليه صيغة الفعل نفسه . أما ذات الفاعل وهل هو « محمد » أو « علي » فتدل عليه الكلمة التي تقع فاعلا .

(٢) معنى كون أصل المفعولين مبتدأ وخبرا أنه عند حذف الفعل يكون المفعولان مبتدأ وخبرا مثل « ظننت محمدا قائما » فلو حذفنا ظننت لبقيت الجملة « محمد قائم » وهي مكونة من مبتدأ وهو المفعول الأول في الجملة الأولى وخبر وهو المفعول الثاني فيها .

ويجوز فيه أن يكون متصلا مثل الدرهم أعطيتكه . وفيه تقع الكاف مفعولا أولا والهاء مفعولا ثانياً ، كما يجوز أن يكون منفصلا مثل الدرهم أعطيتك إياه ، وفيه تجد المفعول الثانى ضميراً منفصلا هو « إياه » .

٢ — خبر كان وأخواتها إذا كان ضميراً . ويجوز أن يكون متصلا مثل الصديقُ كنته ، والخبر هو الهاء ، وهى ضمير متصل . كما يجوز أن يكون منفصلا مثل « الصديقُ كنت إياه » ، والخبرهنا « إياه » وهى ضمير منفصل.

ثانياً : إذا كان بالكلمة أكثر من ضمير متصل فإن وضعها يخضع للقواعد الآتية .

١ — إذا كان أحدها ضمير رفع ، وجب أن يسبق فى الوضع ضمائر النصب والجر . مثل « ضربته » حيث يجب أن تتقدم التاء ـ لأنها ضمير رفع يقع فاعلا ـ على الهاء التى هى ضمير نصب يقع مفعولا .

٢ — إذا لم يكن من بينها ضمير رفع ، تقدم الضمير الذى يدل على المتكلم فالذى يدل على المخاطب فالذى يدل على الغائب .

مثل « الدرهم أعطيتكه » وفيه يوجد ضمير الرفع وهو التاء متقدما على ما عداه ، أما ضميرا النصب (الكاف والهاء) فقد تأخرا عنها مع تقدم ضمير المخاطب على ضمير الغائب . ومثل « الدرهم أعطيتَنيه » وفيه تقدم ضمير المخاطب لأنه ضمير رفع ، وتأخر ضمير المتكلم (الياء) وضمير الغائب (الهاء) لأنهما ضميرا نصب . ولكن ضمير المتكلم قد تقدم على ضمير الغائب .

ثالثاً : عند وجود عدد من الضمائر من بينها ضمائر متصلة ، يجب تقديم الضمير المتصل ـ مهما كان نوعه ـ على الضمير المنفصل.

مثل أعطيتهم إياك (أى أعطيتك لهم) وهنا يتقدم الضمير المتصل « هم » مع أنه للغائب على الضمير المنفصل الذى للمخاطب .

رابعاً : إذا وجد ضميران منصوبان يدل كل منهما على متكلم أو على

مخاطب أو على غائب ، وجب أن يكون أحدهما منفصلا مثل « الدرهم أعطيته إياه » . وفى الجملة ضميران للغائب فتحتم جعل أحدهما منفصلا وهو « إياه » وبقى الآخر متصلا وهو الهاء .

خامسا : إذا كان الضميران المذكوران — فى رابعاً — للغائب واختلف لفظهما بأن كان أحدهما للمفرد والثانى للمثنى مثلا ، فإنه يجوز أن يكونا متصلين مثل « الدرهم أعطيتهماه » أو « الدرهم أعطيتهما إياه » ، وفيهما ضميران للغائب أحدهما مثنى هو « هما » ، وقد جاء متصلا ، أما الثانى فهو مفرد وقد ظهر مرة فى صورة ضمير متصل « الهاء » ومرة أخرى فى صورة ضمير منفصل « إياه » .

سادساً : عند اتصال ياء المتكلم بالفعل لا بد من فصلها عنه بنون تسمى نون الوقاية . مثل « جاءنى » . والياء ضمير المتكلم مفعول أما النون فلوقاية الفعل من الكسرة التى يتحتم وجودها قبل الياء .

سابعاً : عند اتصال ياء المتكلم بالحروف توجد النون مع استثناء الحالات الآتية :-

١ — ليت : والأكثر وجود النون فيها . مثل ليتنى ، ويقل عدم وجودها مثل

كمنية جابر إذ قال ليتى أصادفه وأفقد جل مالى [١]

٢ — لعل : والصواب عدم وجود النون معها مثل « لعلى » ويقل وجودها مثل :

فقلت أعيرانى القدوم لعلنى أخط بها قبراً لأبيض ماجد [٢]

---

(١) منية بمعنى أمنية وأصادفه بمعنى أجده وجل بمعنى معظم . ومعنى البيت « إن أمنيته كأمنية جابر الذى كان يقول ليتنى أقابل خصمى وأفقد معظم مالى » .

(٢) القدوم بمعنى الفأس وأخط بمعنى أحفر وأبيض بمعنى السيف والمعنى «أعطيانى الفأس حتى أحفر قبراً لهذا الرجل العظيم الذى يشبه السيف فى مضائه ولمعانه » .

٣ — عند التحاق الياء بإن أو بقية إخواتها — غير ليت ولعل — يجوز وجود النون وعدم وجودها ، فتقول إني وإنني ، وكأني وكأنني الخ .

٤ — هناك حروف تدخل عليها الياء مع النون . ولكنها سمعت قليلا بدونها مثل ، قد وقط (بمعنى فحسب أو فقط) . والأصح أن تكون قدني وقطني ، ولكن سمع قدي وقطي .

العلم

تعريفه : عرف النحاة العَلَم بأنه الاسم الذي يعين مسماه بدون قيد . وقد يكون القيد لفظياً كما في المعرف « بأل » ، فإنه يعين ما يدل عليه بوجود « ال » ، وكما في الموصول وهو يعين مدلوله بواسطة الصلة . وقد يكون معنوياً كما في الضمير ، وهو يعين مدلوله بواسطة أمر معنوي هو التكلم أو الخطاب أو الغيبة . ولما كانت كل هذه مما يعين مدلوله بقيد فإنها ليست بأعلام .

تقسيمات العلم

للعلم عدة تقسيمات نذكرها فيما يأتي :

أولا : العلم المرتجل ، والعلم المنقول :

العلم المرتجل هو الذي استعمل من أول الأمر علماً مثل زينب وسعاد[1] .

والعلم المنقول هو ما سبق استعماله في غير العلمية ، وقد يكون النقل عن أمور منها :

---

(١) من الواضح أن « سعاد » مشتقة من الأصول العربية س. ع. د. وقد تكون على وزان قد اقترض من العربية ، أو وجدت إحدى لهجاتها ثم اقترض منها . وليس لدينا من وسيلة للجزم بأحد هذين الفرضين ، كما أنه ليس للنحاة من سبيل للجزم بعدم نقلها إلى العلمية .

الجملة الفعلية مثل « برَق نحره » اسما لشخص و « سُرَّ من رأى » اسما لمدينة [1] .

الفعل المضارع ، مثل « يزيد » اسما لشخص .

الفعل الماضي ، مثل « شمَّر » اسما لفرس .

فعل الأمر ، مثل « إصمت » اسما لمفازة [2] .

التركيب الإضافي ، مثل « عبد الله » و « فتح الباب » و « زين العابدين » .

المشتقات ، مثل « كامل » وهو مأخوذ عن اسم الفاعل و « مصطفى » وهو مأخوذ عن اسم المفعول و « مفتاح » وهو مأخوذ عن اسم الآلة و « كريم » وهو مأخوذ عن الصفة المشبهة .

المصدر ، مثل « سعد » و « فضل » .

أما الجملة الإسمية فلم يرد أن العرب قد سموا بها .

ومن الأعلام المنقولة المركبات المزجية ، وقد تكون هذه في الأصل تركيبات عربية قد حُرِّفت بعد التسمية ، مثل « سامُرّا » اسم لمدينة بالعراق، وقد حرِّف عن « سر من رأى » وهو اسم المدينة في الأصل ، وقد نقل عن جملة فعلية . ومثل « معد يكرب » وهو تحريف لتركيب عربي إضافي هو « مَعْدَى كَرَب » ، وقد تغيرت حركاته بعد التسمية به فصار « معدِ يكرِب » [3] .

وقد يكون منقولا عن تركيب لغوي مقترض من لغة أخرى مثل « سيبويه » .

---

(١) من الأعلام التي أعرفها في ريف مصر « فج النور » و « فجّ » فعل ماض و « النور » فاعل أي أنه منقول عن جملة فعلية .

(٢) المفازة : الغابة .

(٣) أنظر حاشية الخضري على ابن عقيل « قوله معدى كرب » باب العلم .

ويقول الخضرى إن أصل هذا الاسم تركيب إضافى فارسى ، حيث أنه يتكون من كلمة « سيب » ومعناها التفاح ، وكلمة « ويه » ومعناها رائحة . ومعنى الإسم رائحة التفاح .[١]

ثانيا — علم الشخص وعلم الجنس :

من المألوف إطلاق العلم على شخص بذاته . وقد أطلق العرب إلى جانب هذا النوع من الأعلام أعلاما أخرى، لا على الأشخاص بل على الأنواع . ولهذا قسم النحاة العلم إلى علم شخص ، وهو ما يطلق على فرد بعينه ، وإلى علم جنس ، وهو مايطلق على أى فرد من أفرادالنوع ، دون أن يختص به واحد بالذات . ومثال علم الشخص « محمد » وهو اسم لشخص بالذات . ومثال علم الجنس « أسامة » وهو علم يطلق على أىفرد من أفراد هذا النوع من الحيوان الذي يسمى « أسد »، و « ثعالة » وهو علم يطلق على أى ثعلب و« فجار » وهو يطلق على أى فاجر أو فاجرة .

وقد حاول النحاة التفريق بين علم الجنس واسم الجنس بفروض فلسفية مغالية ، لانجدلها أية قيمة لغوية[٢].ونحن لانجد أىفرق بين دلالة « أسامة » وهو علم جنس ودلالة « أسد » وهو اسم جنس ، فكلاهما يدل على حقيقة ما تتمثل فى أى فرد من أفراد هذا النوع من الحيوان . [٣] ولكن علم الجنس

(١) الخضرى ، قوله سيبويه ، باب العلم .

(٢) انظر الصبان على الأشمونى ،قوله الإشارة إلى الفرق، باب العلم. والخضرى ، قوله كحكم النكرة ، باب العلم .

(٣) نتحدث هنا عن الدلالة باعتبارها وسيلة للتفريق بين نوع من الكلمة ونوع آخر، لأن النحاة قد اتخذوها أساسا للتفريق ، ونحن هنا نرد عليهم بمنطقهم . والواقع أن الذي يفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ليس الدلالة بل الاستعمال كما سنرى .

يفترق عن اسم الجنس فى الاستعمالات اللغوية ، وهذا وحده عندنا هو الجدير بالاعتبار .

وعند العرب يعامل علم الجنس معاملة المعرفة ، بينما يعامل اسم الجنس معاملة النكرة ويظهر هذا فيما يأتى .

١ — صحة اتيان الحال من علم الجنس لا من إسم الجنس متأخراً .
مثل « جاء أسامة مسرعاً » . و« أسامة » علم جنس يطلق على أى «أسد» .
وقد وقع بعده اسم نكرة يصلح حالا فوقع موقع الحال بدليل نصبه .
ولو وضعنا كلمة « أسد » وهى إسم جنس بدلا من « أسامة » التى بمعناها ، لكانت كلمة « مسرع » صفة لا حالا ، حيث أن الاسم النكرة الواقع بعد اسم نكرة سابق عليه يكون صفة له . ولهذا نقول « جاء أسد مسرعٌ » برفع « مسرع » على أنها صفة لأسد المرفوع .

٢ — منع علم الجنس من الصرف إذا توفرت علة أخرى من علل المنع مع العلمية . وليس كذلك الحالُ مع اسم الجنس لأنه ليس بعلم . ومن أجل هذا منع « أسامة » و « ثعالة » من الصرف لأنهما علمان مؤنثان .

٣ — لا يصح دخول « ال » على علم الجنس لأنه من المعارف و « ال » لا تدخل إلا على النكرات ، بينما يصح دخولها على اسم الجنس لأنه نكرة .
ولهذا يصح أن نقول « الأسد » بدخول « ال » التى لاتدخل على «أسامة» وهى كلمة تساويها فى المعنى .

ومعنى هذا أن علم الجنس يعامل معاملة المعارف . أما اسم الجنس فمعاملة النكرات .

ثالثاً — الاسم والكنية واللقب :

يقسم النحاة العلم إلى اسم ولقب وكنية .

الاسم : هو ماليس بكنية أو لقب .

الكنية : هى علم صُدِّر بكلمة « أب » أو كلمة « أم » مضافة إلى اسم بعدها ، مثل أبو بكر وأم كلثوم .

اللقب : هو علم يُشعر معناه بمدح أو ذم . مثل زين العابدين والأقرع وأنف الناقة .

ترتيب الأعلام :

إذا توالى أكثر من علم واحد وجب أن ترتب وفقاً للقاعدتين الآتيتين .

١ — يجب تأخير اللقب على الاسم .

٢ — يصح تقديم الكنية أو تأخيرها عما سواها من اسم أو لقب .

وتطبيقاً لهاتين القاعدتين يمكن أن نجد فى اللغة العربية النماذج التركيبية الآتية:

١ — اسم + لقب ، مثل محمد سَعْد .

٢ — كنية + لقب ، مثل أبو بكر سَعْد .

٣ — لقب + كنية ، مثل سعد أبو بكر .

٤ — اسم + كنية ، مثل محمد أبو بكر .

٥ — كنية + اسم ، مثل أبو بكر محمد .

٦ — اسم + لقب + كنية ، مثل محمد سعد أبو بكر .

٧ — كنية + اسم + لقب ، مثل أبو بكر محمد سعد .

٨ — اسم + كنية + لقب ، مثل محمد أبو بكر سعد .

وأظنك تلاحظ فى هذه النماذج أن اللقب لم يتقدم على الاسم ، بينما تتقدم الكنية أو تتأخر عن كل منهما .

إعراب الأعلام :

(أ) الأعلام المبنية والأعلام المعربة :

يكون العلم مبنياً على الكسرة إذا كان مركباً مزجياً مختوماً بويه ، مثل « سيبويه » و « عمرويه » . ويكون معرباً فيما عدا ذلك .

وإذا كان العلم منقولاً عن جملة أو عن جار ومجرور[1] لم تظهر العلامة الإعرابية على آخره ، بل تكون مقدرة لاشتغال المحل بحركة الحكاية[2] ، مثل : « ذهبت إلى سر من رأى » و « جاءنى برق نحرهُ » .

أما العلم المنقول عن مركب إضافى فإن صدره ، أى الجزء الأول المضاف ، يعرب حسب ما يقتضيه موقعه من الجملة ، فيرفع إن كان فاعلا وينصب إن كان مفعولا الخ . ويكون الجزء الثانى مضاف إليه مجروراً مثل « جاء عبدُ اللهِ » .

وإذا عرضت للعلم علة من علل المنع من الصرف كالتأنيث مثلا ، ظهرت عليه العلامات الإعرابية الأصلية إلا فى الجر ، على التفصيل الذى مرّ بك[3] .

(ب) الموقع الإعرابى للعلم .

يأخذ العلم المواقع الإعرابية المعروفة فيكون فاعلا أو مفعولا الخ ، فإذا توالى أكثر من علم واحد ، أخذ الأول المواقع الإعرابية التى يقتضيها التركيب ، وعوملت الأعلام التى تليه تبعاً لما يأتى :

(أ) إذا توالى علمان مفردان أضيف الأول للثانى .

---

(١) لم نعثر على علم منقول عن جار ومجرور ومن أمثلته فى العامية المصرية : « بخاطره » والباء حرف جر وخاطر مجرور والهاء مضاف إليه ، حسب التحليل النحوى

(٢) انظر ص ٥٢ .

(٣) انظر ص ٣٥ .

وعند الكوفيين يجوز أن يكون الثانى بدلا من الأول .

مثل جاء محمدُ سعدٍ .

« جاء أبو بكر محمدُ سعدٍ .

« جاء محمدُ سعدٍ أبو بكر .

وفى كل هذه الأمثلة أضيف « محمد » إلى « سعد » .

ويُجيز الكوفيون كذلك أن تعامل هذه الأعلام كما يأتى :

جاء محمدٌ سعدٌ .

جاء أبو بكر محمدٌ سعدٌ .

جاء محمدٌ سعدٌ أبو بكر .

و « سعد » فى كل هذه الأمثلة بدل من « محمد » عند الكوفيين .

(ب) إذا توالى علمان مضافان أو علم مفرد وعلم مضاف ، عوملا كما يأتى :

أولا : يكون الثانى بدلا من الأول مثل :

جاء سعدٌ أبو بكر . و « أبو » بدل من « سعد » و « بكر » مضاف إليه .

جاء أبو بكر سعدٌ . و « سعد » بدل من « أبو » .

جاء عبد الله أبو بكر . و « أبو » بدل من « عبد » ، و « بكر » و « الله » مضاف إليه .

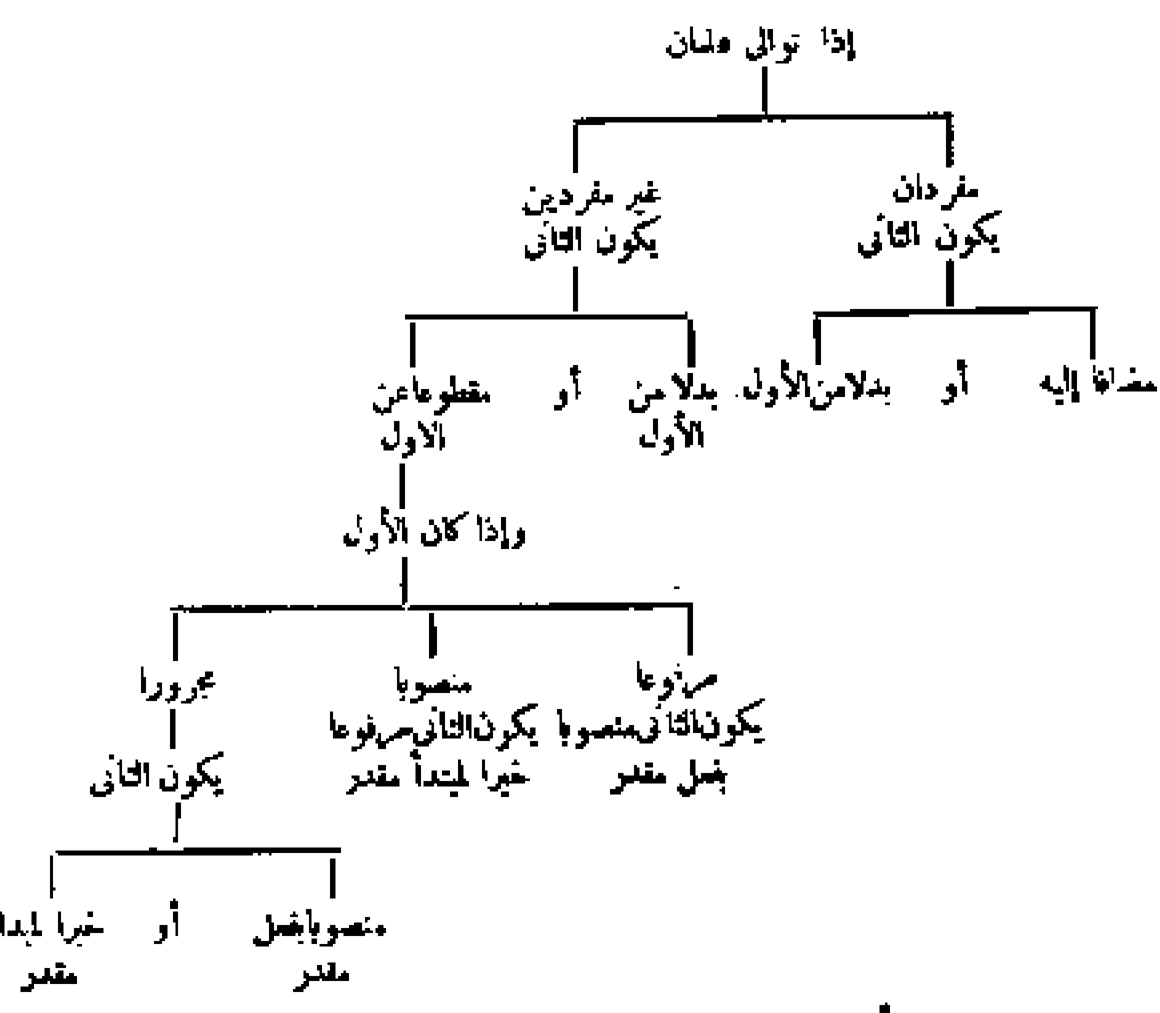
ثانياً : هناك إعراب آخر ، هو قطع الثانى منهما . ومعنى القطع أن يعتبر الأول نهاية جملة ، والثانى بدء اً لجملة أخرى . ويعرب الثانى على التفصيل الآتى :

(أ) إذا كان العَلَم الأول مرفوعا ، نصب الثانى بفعل مقدر ، مثل : « جاء محمدٌ . أبا بكر » . و « محمدٌ » فاعل مرفوع و « أبا » مفعول لفعل محذوف تقديره « أعنى » و « بكر » مضاف إليه .

(ب) إذا كان الأول منصوبا ، رفع الثانى خبراً لمبتدأ محذوف ، مثل : « رأيتُ محمدا . أبو بكر » و « محمداً » مفعول منصوب و « أبو » خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو ، و « بكر » مضاف إليه .

(حـ) إذا كان الأول مجرورا ، رفع الثانى خبرا لمبتدأ محذوف ، أو نُصِب مفعولا لفعل محذوف ، كما سبق فى (أ) و (ب) مثل : « مررت بمحمد . أبو بكر » . و « أبو » خبر لمبتدأ محذوف كما فى « ب » ، ومثل « مررت بمحمد . أبا بكر » ، و « أبا » مفعول لفعل محذوف كما فى « أ » .

ويمكن تلخيص المواقع الإعرابية للعلم فى الجدول الآتى :



نود فى النهاية أن نعرض إلى بعض الملاحظات التى تتصل بموضوع العلم . وأول هذه الملاحظات هو مانجد من الفرق بين استعمال الأعلام فى العربية الحديثة التى نتكلمها ونكتبها اليوم ، وبين الاستعمال التقليدى الذى وصفه النحاة فيما سبق .

وقد كانت الأعلام قديماً أسماء تطلق على الشخص بذاته ، سواء كانت مفردة أو متعددة ، فمثلا فى « محمد أبو بكر زين العابدين » ، يشير كل علم من هذه الأعلام — على حدة — إلى نفس الشخص الذى يشير له سواه. أما فى العرف الحديث ، فإن « محمد » اسم للشخص و « أبو بكر » إسم لأبيه و « زين العابدين » اسم لعائلته . ويظهر أن العرب كانت تسمى الشخص باسم ما مثل «محمد» ، ثم يطلقون عليه فيما بعد أوصافا لايلبث أن يُعرَف بها ، فتصير كذلك أعلاماً له ، كأن يلقبوه بالطويل أو زين العابدين . الخ .

من أجل هذا قال النحاة بأن اللقب هو ماأشعر بمدح أو ذم . وإطلاق الأسماء على الأشخاص على هذا النحو نزعة لغوية إنسانية . فنحن نطلق الأسماء لتدليل أعزائنا أو لتعيير خصومنا . واللقب بهذا المعنى يختلف عن اللقب كما نعرفه اليوم وكما نستعمله فى العربية الحديثة . وهو نظير لما سميناه فى كتابنا « اللغة بين الفرد والمجتمع » بأعلام التدليل وأعلام التعيير . أما اللقب فى العربيه الحديثة فهو إسم يطلق على العائلة ، ويلحق اسم أى فرد من أفرادها . وقد يستعمل مفرداً لأى فرد من أفراد العائلة . كما يستعمل علم الجنس لأى فرد من أفراد النوع المسمى به . واسم « أيوب » مثلا لقب يطلق علىّ وعلى أخى وعلى أبى . كذلك نلاحظ أن اللقب لايتفق فى التذكير والتأنيث مع الإسم الأول — أى اسم الشخص . فنحن نقول مثلا « محمد أيوب » و « فاطمة أيوب » [1] .

أما الكنية فيبدو لنا أنها استعمالات لغوية تخصصت بالعلمية . ونحن

(١) هناك نزعة فى بعض قرى الريف المصرى لاتفاق اللقب مع الإسم فى الجنس ويتم ذلك بتأنيث اللقب مثل « محمد الطويل » و « فاطمة الطويلة » أو بإضافة « أم » إلى اللقب مع الاسم المؤنث ، مثل « محمد قاسم » أو « محمد أبو قاسم » و « فاطمة أم قاسم » .

نجد من بين الاستعمالات العربية صفات مضافة ، تبدأ بأب أو بأم أو بأخ أو بجد أو بابن أو ببنت ، مثل : « محمد بن عبد الله ، جد الحسين » و « فاطمة بنت محمد » و « أخو العرب » و « أبو المكرمات » و « أم المحسنين » .

وقد تخصص من بين هذه التركيبات بالعلمية ماصُدِّر منها بأب أو أم . ومن أجل هذا لا يكون « أبو بكر » في الواقع أبا لشخص اسمه « بكر » ، ولا « أم كلثوم » أمّا لشخص اسمه « كلثوم » . وهذا بعكس بقية التركيبات التي لم تتخصص للعلمية .

* * *

قلنا من قبل إن استعمال الأعلام في العربية الحديثة ، يختلف عن الاستعمال التقليدي الذي وصفه لنا النحاة ، على التفصيل الذي ذكرناه.ولهذا الاختلاف نتائج إعرابية لا بد لنا من ذكرها إتماما للبحث .

عرفت أن أول العلمين المفردين يضاف للثاني على رأى ، أو يكون بدلا منه على رأى آخر . وقد استنكر الخضرى الإضافة لأن الاسم لا يضاف إلى ما يتحد معه في المعنى[1]. كما أوَّل الصبان ـ خروجا من تناقض قاعدة الإضافة المذكورة وقاعدة إعراب العلمين المفردين ـ أول العلمين بالمسمّى وثانيهما بالاسم[2].وهذا التأويل لا وجه له . فنحن لانضيف المسمى الذى هو ذات، بل نضيف الكلمة الأولى إلى الكلمة الثانية . واتحاد مدلولها أمر لايقبل الشك.

ولن نواجه مثل هذا الإشكال في الاستعمال الحديث ، لأن العلم الأول اسم للشخص والثانى اسم لأبيه والثالث اسم لجده والرابع اسم لعائلته . ومن ثم فليس هناك اتحاد في الدلالة . مما يتعارض وقاعدة النحويين في الإضافة .

أما البدلية ـ وهى الرأى الثانى ـ فهى لا تستقيم مع الاستعمال الحديث ،

(١) انظر الخضرى ، قوله فأضف ، باب العلم .

(٢) انظر الصبان ، قوله فأضف حتما ، باب العلم .

لأن القاعدة النحوية أن البدل والمبدل منه شيء واحد. وليس هذا هو الحال في الاستعمال الحديث، لأن الاسم الأول ـ كما ذكرنا ـ للشخص والثاني لأبيه وهكذا.

وما يقال عن عدم استقامة البدلية عند كون الاسمين مفردين، يقال كذلك عند كونهما غير مفردين.

أما القطع، فلن يستقيم في الاستعمال الحديث إلا مع اختلاف التقدير. وقد مر بك أن المثال «رأيت محمدًا. سعدٌ» مؤوَّل بالجملة «رأيت محمدًا. هو سعد» ولكن المثال الحديث «رأيت محمدا. سعدٌ» يجب أن يؤوَّل بالجملة «رأيت محمدًا. هو ابن سعد».

كذلك رأيت أن المثال «جاء محمد. سعدًا» قد أوِّل بقولنا «جاء محمد. أعني سعدًا»، ولكن تأويل المثال الحديث «جاء محمد. سعدًا» يجب أن يكون «جاء محمد. أعني ابن سعد».

كل هذه التأويلات على فرض أن الاستعمال الحديث يَنصب الاسم الثاني أو يرفعه، كما ذكر النحاة عن الاستعمال القديم. ولكن الواقع اللغوي اليوم لا يشهد بهذا، بل يجنح إلى تسكين أواخر الأعلام. وهو من تأثير العامية في اللغة الفصيحة التي نتكلمها أو نكتبها اليوم. وإذا صح هذا فليس هناك من مبرر لكل التأويلات التي ذكرناها.

بقي أمر أخير ينبغي أن نذكره. ذلك أننا لا نوافق النحاة في نظريتهم القائلة بارتجال الأعلام[١]. والتسمية تقليد — قبل كل شيء — للأسماء أو الصفات التي نحب أن نسمي بها أبناءنا.

ويبدو من الأمثلة التي ذكرها النحاة للأعلام المرتجلة، أنها أسماء

(١) يقول سيبويه: بأن الأعلام كلها منقولة وهو رأي نوافقه عليه. انظر الأشموني وحاشية الصبان «قوله كلها منقولة» باب العلم.

لا تتفق مع أيّ من الصيغ العربية التي يعرفونها . وقد مثلوا للعلم المرتجل بسعاد . وهو كما ذكرنا واضح الصلة بالأصول العربية س . ع . د . وكل ماهناك أن وزنه غير معروف للنحاة[1]. والظاهر أنهم قد أخذوا هذا التقسيم عن أرسطو الذى قال هو الآخر به[2] .

اسم الإشارة

هو اسم وضع لمشار إليه . وأسماء الإشارة هي :

« ذا » للمذكر المفرد و « تا » للمؤنث المفرد

« ذان » المثنى المذكر و « تان » المثنى المؤنث فى حالة الرفع .

« ذين » للمثنى المذكر و « تين » للمثنى المؤنث فى حالة النصب والجر .

« أولاء » للجمع المذكر والمؤنث العاقل[3] .

« هنا » و « ثمّ » للإشارة للمكان .

قرب المشار إليه وبعده :

يفرق بعض أسماء الإشارة بين ثلاث درجات من القرب والبعد . ويفرق بعضها الآخر بين درجتين فحسب . وهناك اسم إشارة واحد مختص بالإشارة للمكان للبعيد على ما يأتى :

---

(١) انظر الهامش رقم ١ ص ٨١

(٢) أنظر ص ١٧٤ من كتاب Urban's Language and Reality طبع لندن .

(٣) تستعمل أولاء قليلا للإشارة لغير العاقل مثل قول الشاعر :

ذم المنازل بعد منزلة اللوا والعيش بعـــد أولئك الأيام

ومعنى البيت « أن جميع الأماكن مذمومة إذا قيست باللوا — وهو اسم مكان حبيب إلى نفس الشاعر . وإن الحياة بعد تلك الأيام التى عشناها فى هذا المكان لم تعد طيبة » .

(ا) الأسماء التي تفرق بين ثلاث درجات ، هي كما في الجدول الآتي :

المشار إليه	اسم الإشارة	قريب	متوسط	بعيد
مفرد مذكر	ذا	ذا	ذاك	ذلك
مفرد مؤنث	تا	تا	تاك	تالك
جمع مذكر أو مؤنث	أولاء	أولاء	أولئك	أولالك
مكان	هنا	هنا	هناك	هنالك

(ب) الأسماء التي تفرق بين درجتين ، تظهر في الجدول الآتي :

المشار إليه	اسم الإشارة	قريب	بعيد
مثنى مذكر	ذان	ذان	ذانك
« مؤنث	تان	تان	تانك

أما الاسم الذي يشير للبعد فحسب فهو ثَمّ، وتختص بالإشارة للمكان البعيد.

الخطاب في اسم الإشارة :

لعلك لاحظت أن كاف الخطاب وحدها تلحق أسماء الإشارة لتدل على التوسط — أو على البعد في الإشارة للمثنى . ويرى النحاة أن هذه الكاف حرف [1] خطاب : وهي تتصرف حسب الجنس والعدد هكذا .

(١) لم يعتبر النحاة هذه الكاف ضميرا مع انطباق تعريف الضمير عليها لأن ذلك يستلزم أن تكون مضافا إليه وأن يكون اسم الإشارة مضافا . ولما كان اسم الإشارة مبنيا فإنه لا يصح أن يضاف عند النحاة - كما ذكر الأشمونى . ونحن نعجب من عدم التطبيق تعريف نوع من الأنواع على أحد أفراده لمجرد تصحيح قاعدة ما . كما نعجب من اعتبار اسم الإشارة مبنيا مع أنه يُثنى ، والمبنى لا يثنى عند النحاة . وفوق هذا فإن الصيغ المثناة لاسم الإشارة تكون بالألف في حالة الرفع وبالياء في حالة النصب والجزم - أي أنها تتغير بتغير التراكيب ، ومن ثم ينبغي أن تكون معربة لا مبنية .

ذاكَ ، ذاكِ ، ذا كُمَا ، ذا كُم . ذا كُن .

وقد تدخل الكاف بعد اللام على أسماء الإشارة التى للمفرد ولكنها تدخل وحدها على أسماء الإشارة لمثنى .

كذلك تدخل الكاف وحدها على « أولاء » فنقول « اولئك » ، فإذا دخلت مع اللام حذفت الهمزة الأخيرة فى « أولاء » فقلنا « أولالِك » .

وتدخل الكاف وحدها أو مع اللام على « هنا » دون « ثم » .

دخول هاء التنبيه :

تدخل هاء التنبيه على اسم الإشارة ، وفى هذه الحالة يصح أن تلحق إسم الإشارة الكافُ وحدها مثل ذلك هذا ، هذاك . ولكن لا يصح أن تلحقها الكاف .

وتدخل الهاء على جميع أسماء الإشارة السابقة فيما عدا « ثم » .

ويصح الفصل بين هاء التنبيه وبين اسم الإشارة بضمير المشار اليه مثل ، « ها أنا ذا » بمعنى « هذا أنا » و « ها نحن ذان » بمعنى « هذان نحن » . ويصح فى هذه الحالة أن تتكرر هاء التنبيه فتلحق أيضا بأول اسم الإشارة ، مثل « ها أنا هذا » و « ها نحن هذان » . وفى القرآن الكريم « ها أنتم أولاء » و « ها أنتم هؤلاء » .

الموصول

الموصول عند النحاة هو الاسم الذى يحتاج دائما إلى جملة ـ أو ما يساويها ـ وإلى عائد أو ما يقوم مقامه[1] . وقد حصر هذا التعريف جميع نقاط البحث التى سنتعرض لها . وهى ، الأسماء الموصولة ، والصلة ، والعائد . وسنتحدث عنها بهذا الترتيب .

(١) نص التعريف هو « الاسم المفتقر الى عائد أو ما يخلفه وإلى جملة صريحة أو مؤولة » أنظر الأشمونى .

أولا : الأسماء الموصولة :

هذه الأسماء على ثلاثة أنواع ، ما يفرق بين المذكر والمؤنث وبين المفرد والمثنى والجمع ، وما لا يفرق بين هذه ولكن يفرق بين العاقل وغيره وما لا يفرق بين أى من هذه الأمور كلها .

١ — الموصولات التى تفرق بين مدلولاتها فى الجنس والعدد [١] .

تظهر هذه الموصولات فى الجدول الآتى :

	مذكر	مؤنث
مفرد	الذى	التى
مثنى	اللذان فى الرفع اللذَين فى النصب والجر	اللتان فى الرفع اللتَين فى النصب والجر
جمع	الذين ، الألى	اللات ، اللاتى ، اللاء

ونلاحظ من هذا الجدول أن صيغ المثنى وحدها هى التى تختلف فى حالة الرفع عنها فى حالة النصب والجر [٢] . أما سواها فيلزم صيغة واحدة دائما . على أن من النحويين من يفرق بين صيغة الألى فى الرفع وبينها فى النصب والجر ، فيقول فى الرفع « الألو » وفى النصب والجر « الألى » .

٢ — الموصولات التى تفرق بين العاقل وغيره .

هذه هى « من » و « ما » . وتستعمل « من » عادة للعاقل و « ما » لغير العاقل . مثل « جاءنى من وعدنى بالمجىء » و « فعلت ما أمرتنى به » . وقد يحدث أن تستعمل « من » لغير العاقل و « ما » للعاقل ، مثل « سبحان ما يسبح الرعد بحمده » . و « ما » هنا تعنى « الله » ، وهو اسم يطلق على عاقل . ومثل « ومنهم

(١) الجنس هو التذكير والتأنيث والعدد هو المفرد والمثنى والجمع .

(٢) هذا هو ما يحدث مع أسماء الإشارة للمثنى مما يشير إلى القرب بين اسم الموصول وبينها .

من يمشى على أربع » و « من » هنا تعنى « الحيوان » ، وهو اسم يطلق على غير عاقل .

٣ — الموصولات التى لا تفرق بين مدلولاتها فى الجنس أو العدد أو العقل :

هذه هى « أى » و « ال » . ومن أمثلة « أى » الموصولة [1] « خاطب أى هؤلاء الأولاد » وهى هنا للعاقل . ومثل « اشتر أى هذه الدواب » و « أى » هنا لغير العاقل .

ومن الممكن أن يقصد بكل من هذين المثالين المفرد أو غير المفرد ، بدليل أنه يمكن للمخاطب أن يجيب قائلا :

سأخاطب هذا الولد ، أو سأخاطب هذين الولدين الخ .
أو سأشترى هذه الدابة أو سأشترى هاتين الدابتين الخ .

ومن أمثلة « ال » الموصولة :

رأيت الولد القادم إليك وهذا مفرد عاقل
« الأولاد القادمين إليك « جمع عاقل
سأحضر فى العام القادم « مفرد غير عاقل
« فى الأعوام القادمة « جمع « «

ويقول النحويون إن « ال » التى تدخل على اسم الفاعل [2] اسم موصول بمعنى « الذى » ، وإن اسم الفاعل هو صلة الموصول . وذلك لأن معنى « القادم » هو « الذى يقدم » . والذى دعا النحاة لاعتبار « ال » اسم موصول ورود بعض الأمثلة التى تدخل فيها « ال » على غير الاسم ، مثل :

ما أنت بالحكم التُّرضى حكومته ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل

(١) سنذكر فيما بعد طريقة إعراب « أى » .
(٢) مثل اسم الفاعل فى هذا اسم المفعول والصفة المشبهة .

ومعناه «ما أنت بالحكم الذى يرضى المتخاصمون حكمه . . الخ» و«ال» هنا مساوية فى معناها واستعمالها «للذى» التى قد تدخل على الأفعال ، كما دخلت «ال» هنا . ومثل :

من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بنى معد

أى «من القوم الذين منهم رسول الله الخ» . ولا يمكن أن تكون «ال» هنا حرف تعريف لأن المعرف بأل لا يضاف . ومثل :

من لا يزال شاكراً على المعه فهو حرٍ بعيشة ذات سعه

أى «من لا يزال شاكراً على الذى معه الخ» . و«ال» هنا ليست حرف تعريف ، لأن حرف التعريف لايدخل على الجار والمجرور كما دخلت «ال» هنا على «معه» .

ويرى النحاة أن دخول «ال» على الفعل قليل ، وأن دخولها على الجملة الإسمية وعلى الجار والمجرور شاذ(١) .

ويرفض الأخفش اعتبار «ال» اسم موصول ، ويرى أنها حرف تعريف ، سواء دخلت على اسم مشتق كاسم الفاعل واسم المفعول ، أو على اسم غير مشتق . ولكل فريق حجته .

١ — حجة من يقول بأنها موصول ، عدة أمور :

(ا) ان الضمير يعود عليها ولا يعود على الاسم المشتق المتصل بها . مثال ذلك : «قد أفلح المتق ربه» . ويرى هؤلاء أن الضمير (الهاء فى ربه) يعود على «ال» ، لا على «متق» . وسبب ذلك على ما يبدو لنا أن «متق» تنصب «رب» وهى مضافة إلى الضمير . ولما كان المضاف والمضاف إليه

---

(١) الفرق بين القليل والشاذ هو أن أولها يستعمل بقلة ، أما ثانيهما فعبارة لغوية خاصة ليس لها نظير ، سمعت من العرب .

كالشيء الواحد ، والضمير وما يعود إليه كالشيء الواحد أيضاً ، فإن مقتضى هذا أن يكون «متى» عاملا فيما هو منه كالشيء الواحد . وعمل الشيء فى نفسه — أو فيما هو منه كالشيء الواحد بعبارة أدق — أمر لا يقبله منطق النحاة .

(ب) يعمل اسم الفاعل الذى بمعنى المضى مع دخول «أل» عليه عمل الفعل ولا يعمل بدونها . ومعنى هذا أن وجود «ال» يقرب اسم الفاعل من الفعل . ولو كانت «ال» للتعريف لأبعدت اسم الفاعل عن الفعل ، حيث أن التعريف مختص بالأسماء . لهذا قالوا بأنها موصولة لا معرّفة .

(حـ) ثبت إمكان دخول «ال» على الفعل فى مثل «ما أنت بالحكم الترضى حكومته» — وقد سبق ذكره — و «ال» المعرّفة مختصة بالاسم ، ولهذا قالوا بأنها موصولة[1] .

٢ — حجة من يقول بأنها حرف تعريف .

(ا) يعمل العامل فى الاسم الذى بعدها ولا يعمل فيها . ولو كانت اسماً لتأثرت بالعامل . مثال ذلك «مررت بالضارب» ، وفيه يظهر الجر على «ضارب» لا على «ال» ، لأنها حرف لا محل لها من الإعراب .

ويبدو أن الخضرى فى إعرابه لعبارة «المعرب والمبنى» ، قد قال بأن كلمة «معرب» قد استعارت الإعراب من «ال» للخروج عما تقتضيه هذه الحجة . وقد سبق لنا أن رفضنا منطق الخضرى فى إعرابه هذا[2] .

---

(١) ذكر الأشمونى دليلا رابعاً هو استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف . ولم تذكر هذا الدليل لأن الاستحسان أمر غير حتمى لا يصلح التدليل به ، ولأن استحسان النحاة لأمر ليس حجة لغوية . حيث أن أساس القواعد هو النقل عن الجماعة اللغوية لا استحسان من يؤلف القواعد أو عدم استحسانه .

(٢) انظر ص ٤٩ .

(ب) لو كانت « ال » اسما لوقعت فاعلا فى المثال « جاء القائم » ، ولكانت كلمة « قائم » لا تكتسب إعراباً . وما لا يكتسب الإعراب مبنى . والثابت إعراب « قائم » فتحتم كون « ال » حرفا .

ورد التسهيل[1] على هذا بأن « ال » مركبة مع صلتها . ولما كان الإعراب لا يظهر إلا فى آخر المركب فقد ظهر فى الاسم الذى بعدها . وأظنك تلاحظ أن هذا الرد يفترض التسليم بأنها موصولة ، وهو محل الجدل .

ونزيد على هذا أن افتراض إسمية « ال » سيوقع النحويين فى تناقض غير سليم . وهم يذكرون أن اسم الموصول معرفة ، وأن ما يكسبه التعريف أحد أمرين ، صلته على رأي ، و « ال » إذا وجدت فيه على رأى آخر ، فإن لم تكن موجودة فيه فإنها تُنْوى . ولنحاول تطبيق هذين الرأيين على « ال » فى « القائم » .

وعلى الرأى الأول تكون « ال » معرفة ، وتكون قد اكتسبت التعريف من « قائم » . ومقتضى هذا أن ينعكس الوضع فى الأسماء المشتقة ، فبدلا من أن تكون « ال » تُكسب الاسم التعريف ، أصبحت تكتسب التعريف منه . ونحن نسأل النحاة ، هل « قائم » بدون « ال » معرفة أم نكرة ؟ إنها ليست من بين المعارف التى ذكروها ، وهى لذلك نكرة . ومن المعلوم أن كل نكرة تقبل دخول « ال » وتكتسب التعريف بدخولها . ولكن افتراض موصولية « ال » يمنع دخول « ال » المعرّفة عليها . وهذا مناقض لتعريف النكرة[2] .

وعلى الرأى الثانى لا يستقيم الحال أيضا لأنه لا يمكن أن تدخل « ال » أخرى على « القائم » — ولا أن تُنْوى — بقصد تعريفه .

---

(١) أنظر الأشمونى فى نفس المكان .

(٢) أنظر ابن عقيل ، باب المعرف بأل . وانظر أيضا تعريف النكرة فى شروح ألفية ابن مالك حيث أنها « هى الاسم الذى يقبل ال ويؤثر فيه التعريف » .

أما حجج النحاة التي دللوا بها على موصولية « ال » فهي جميعها مردودة .

وقد افترض النحاة أن الضمير في المثال « قد أفلح المتقي ربه » يعود على «ال». ولكن الضمير في قولنا « أفلح متق ربه » يعود على «متق». ولسنا ندري لماذا لايعود عليها عند وجود «ال» في المثال الأول، اللهم ألا أن يكون سبب ذلك هو هذه الاعتبارات المنطقية التي ذكروها ، والتي لاقيمة لها في دراستنا اللغوية .

ومايقال عن رفضنا لهذه الاعتبارات المنطقية ، يقال أيضاً فيما يقوله النحاة من تقريب «ال» لاسم الفاعل من الفعل أو إبعادها عنه ، مما يكون سبباً في عمله أو عدم عمله . والظواهر اللغوية توصف ولا تفلسف .

أما دخول «ال» على الفعل فقد قال النحاة أنفسهم بأنه قليل. ومن ثم فإنه لا ينبغي أن يكون أساساً لتقعيد اللغة .

° ° °

نود أن نذكر هنا مستطردين أن اسم الموصول في العامية المصرية هو «اللّي» بتشديد اللام. وقد تسمع هذه الكلمة مخففة في بعض أقاليم مصر، فتكون « الْ » — مع اختلاف في نبرها ونبر الكلمات التي تليها . ونحن نقول في القاهرة « اللّي جاي » و « اللّي جه » و « اللي ييجي » في الوقت الذي يقول فيه من ينطقون بالصيغة المخففة لاسم الموصول (اللي) ، « الْ جاي » و « الْ جه » و « الْ ييجي ». وهذا يقترب اقترابا كبيرا من المشكلة التي نحن بازائها ، فإن « الْ » ـ الصيغة المخففة لاسم الموصول « اللي » ـ تشابه في النطق « ال » أداة التعريف . ومن يدري لعل البيت الذي استشهد به النحاة على دخول « ال » على الفعل مثال قديم لهذه الظاهرة اللغوية المصرية [١] .

---

(١) يقال هذا أيضاً في الأبيات الأخرى التي يستشهد بها النحاة على دخول « ال » على شبه الجملة مثل (من لايزال صابرا على المعه) ، وعلى الجملة الاسمية مثل (من القوم الرسول الله منهم) ؛ الخ .

وقد يوحى هذا بأن اسم الموصول نوع جديد من الكلمة العربية ، نتج من دخول « ال » التى للتعريف على أسماء الإشارة « ذى » و « تى » و « أولى » فى عصر قديم كما كانت تدخل على سواها من الكلمات، أسماء أو أفعالا . ثم حدث أن تخصصت هذه الكلمات ومثنياتها بالدخول على الأفعال ، وتخصصت «ال» بالدخول على الأسماء . وهنا تميزت « ال » بدون اسم الإشارة عن « ال » مع اسم الإشارة ، وأصبح النوع الأخير أسماء الموصول التى نعرفها اليوم . ونحن نلاحظ أن .

الذى تساوى ال + ذى (وهى قريبة من ذا الإشارية للمذكر) [1] .

التى تساوى ال + تى (اسم الإشارة لمؤنث) .

الألى تساوى ال + أولىَ (اسم الإشارة للجمع المذكر والمؤنث) .

الموصول عند قبيلة طيء :

لا تستعمل قبيلة طيء « الذى » و « التى » أو غيرهما من أسماء الموصول ، بل يستعملون بدلا منها كلمة « ذو » . وهم فى ذلك طائفتان .

(١) منهم من يستعمل « ذو » بصيغتها هذه فى جميع الحالات — دون تفريق فى الجنس أو العدد أو العقل ، كما ترى فى الأمثلة الآتية :

	مذكر	مؤنث
مفرد	جاءنى ذو قام	جاءنى ذو قامت
مثنى	« « قاما	« « قامتا
	« « قامو	« « قمن

(١) تظهر « ذا » الإشارية فى صورتها هذه مستعملة استعمال الموصول فى كلمة « ماذا » و « منذا » ، وسيأتى ذكرهما ، كما تظهر فى قول الشاعر .

عدس ما لعباد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق

(ب) ومنهم من يستعمل «ذو» للمذكر المفرد و «ذات» للمؤنث المفرد، ويثنيهما مع المثنى ويجمعهما مع الجمع، كما يأتي :

	مذكر	مؤنث
مفرد	جاءنى ذو قام	جاءنى (١) ذات قامت
مثنى	« ذوا قاما	« ذاتا قامتا
جمع	« ذوو قاموا	« ذوات قمن

إعراب ذو وذات وفروعهما :

فى إعراب «ذو» مذهبان ، الأول بناؤها ، وبهذا يلزم آخرها الواو فى جميع الحالات . والثانى إعرابها إعراب الأسماء الخمسة فترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء مثل جاءنى ذو قام ، رأيت ذا قام ، مررت بذى قام (٢) ، ومثل :

فإما كرام موسرون لقيتهم   فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا

وفيه نجد «ذى» الموصولة مجرورة بالياء كالأسماء الخمسة .

وقد روى البيت هكذا .

فإما كرام موسرون لقيتهم   فحسبى من ذو عندهم ما كفانيا

وعلى هذه الرواية تكون «ذو» مبنية على السكون (الواو) فى محل جر .

أما «ذات» فبعضهم يبنيها على الضم مثل :

جاءتنى ذاتُ قامت ، ورأيت ذاتُ قامت ، ومررت بذاتُ قامت . وفى جميع هذه الأمثلة تظهر ضمة البناء وتكون الكلمة فى محل رفع أو نصب أو جر .

---

(١) هكذا ذكرت الأمثلة فى ابن عقيل . ونعتقد أنه يلزم إضافة تاء التأنيث للفعل حيث أن الفاعل مؤنث حقيق التأنيث .

(٢) معنى البيت « اذا لقيت كراماً أغنياء أخذت منهم ما يكفينى . ولا أزيد عليه »

وبعضهم يعربها كجمع المؤنث السالم فيرفعها بالضمة مثل :
جاءتني ذاتُ قامت . وينصبها ويجرها بالكسرة مثل :
رأيت ذاتِ قامت ، ومررت بذاتِ قامت .
أما « ذوا » و « ذواتا » فتعربان كالمثنى بالألف رفعا مثل :
جاءني ذوا قاما ، أو ذواتا قامتا ، وبالياء نصباً وجرا ، مثل مررت بذوَيْ قاما ، أو ذواتَيْ قامتا . ورأيت ذوَيْ قاما ، أو ذواتَيْ قامتا .
وأما « ذوو » فتعرب كجمع المذكر السالم بالواو رفعا مثل :
جاءني ذوو قاموا . وبالياء نصباً وجرا مثل :
رأيت ذوي قاموا ، ومررت بذوي قاموا .
وأما « ذوات » فتعرب كجمع المؤنث السالم مثل :
جاءتني ذواتُ قمن ، بالرفع بالضمة .
رأيت ذواتِ قمن ، بالنصب بالكسرة .
مررت بذوات قمن ، بالجر بالكسرة .

* * *

نشير هنا مستطردين أيضا إلى العلاقة بين « ذو » الطائية و « الذي » . ويظهر أن اسم الإشارة « ذا » ـ الذي قلنا من قبل بأنه تطور [١] إلى إسم الموصول عند غير طيء ـ قد تطور عند طيء على شكل آخر . لم يستعمل بنو طيء ـ أو أسلافهم بعبارة أدق ـ « ال » لتعريف إسم الإشارة « ذا » ، بل استعملوا « ذا » استعمال «ال» نفسها [٢] ، فادخلوها على الأسماء والأفعال

---

(١) كل ما نذكر عن تطور « ذا » هو محض افتراض دفعنا اليه تشابه اللفظ والاستعمال بين « الذي » و « ذو » الطائية . ولا بد لهذا البحث التاريخي من أسانيد أخرى من هذه الملاحظات العابرة .

(٢) هذا على افتراض أن « ال » كانت تستعمل قديماً استعمال الموصول اليوم .

فقالوا ـ فرضا ـ « جاء ذا أبوه قائم » و « جاء ذا قام أبوه »[١] ، ثم استعملوا « ذو » بدلا من « ذا » . وهذا نظير لاستعمال إسم الموصول فى صورته التى تطور إليها عند سواهم . وهنا اتجه الطائيون أحد اتجاهين فبعضهم احتفظ « بذو » على حال واحد فى جميع التراكيب . وبعضهم صرّفها بالتثنية والجمع على الوضع الذى أشرنا إليه .

ماذا ومنذا :

يعتبر بعض النحاة أن « ماذا » كلمة واحدة ، مكونة من «ما» الاستفهامية و «ذا» ، وأن هذه الكلمة اسم استفهام . ويعتبرون «منذا» كذلك كلمة مكونة من « مَن » و « ذا » . وهم يعربون المثال « ماذا صنعت أخيراً أم شراً » هكذا : « ماذا » اسم استفهام مفعول مقدم للفعل « صنع » . و « خيرا » بدل من « ماذا » وهى لهذا منصوبة مثلها .

وبعضهم يعتبر « ماذا » مكونة من كلمتين ، «ما» وهى اسم استفهام ، و «ذا» وهى اسم موصول بمعنى « الذى » . ويعربون المثال المذكور هكذا .

« ما » اسم استفهام مبتدأ ، و «ذا» اسم موصول ، و«صنعت» صلته . واسم الموصول خبر « ما » . و « خير » بدل من « ما » وهى لهذا مرفوعة ، وبهذا يكون المثال كما يأتى :

« ماذا صنعت أخيرٌ أم شر » برفع « خير »[٢] . وبناء على هذا الاعتبار الأخير تكون « ذا » اسم موصول . وقد اشترطوا لكونها كذلك وقوعها بعد « من » أو « ما » الاستفهامية .

---

(١) يذكر الأشمونى أن « ذا » فى « هذا محملين طليق » اسم موصول . وهو قريب من فرضنا هنا .

(٢) أنظر الأشمونى « شرح البيت ، ومثل ماذا بعد ما استفهام الخ » .

لهذا الاستعمال الموصولى لاسم الإشارة « ذا » علاقة بما افترضنا من قبل من أن اسم الاشارة هو الأصل الذى نشأ عنه اسم الموصول . وقد تطور عند الطائيين بأن استعمل أولا كالأسماء الخمسة، فرفع بالواو ونصب بالألف وجر بالياء ، وظل كذلك عند طائفة منهم . ولكن طائفة أخرى اقتصرت على استعمال إحدى هـذه الحالات الثلاثة وهى حالة وجود الواو (ذو) ، واستعملتها هكذا فى مواقع الرفع والنصب والجر .

ونحب بهذه المناسبة أن نذكر أن جميع هذه الاعتبارات التاريخية يجب ألا تتدخل فى وضع القاعدة النحوية ، فنحن نصف الحاضر بصرف النظر عن المـاضى الذى تطور عنه .

* * *

ثانياً الصلة :

يجب أن يلى اسم الموصول صلةٌ تكمل معناه . ولا بد أن تكون هذه الصلة جملة أو شبه جملة . إلا إذا كان الموصول « ال » فإنه يكون مفرداً على ما سيأتى .

ولا بد لجملة الصلة أن تكون :

١ — خبرية ، فلا يصح « جاء الذى اضربه » لأن الجملة إنشائية .

٢ — خالية من معنى التعجب ، فلا يصح « جاء الذى ما أحسنه » .

٣ — غير محتاجة لمـا قبلها من كلام ، فلا يصح « جاء الذى لكنه قائم » .

٤ — مشتملة على ضمير يعود على الموصول كما سيأتى .

أما شبه الجملة ، أى الظرف أو الجار والمجرور ، فلا بد أن يكونا تامين ، أى يُفيدان فائدة تامة . مثل :

« جاء الذى عندك » و « أنا الذى فى المنزل » .

ومثال الظرف غير التام ، «جاء الذى اليوم». وهذا لا يصح كونه صلة .

ومثال الجار والمجرور غير التام ، «جاء الذى بك» . وهذا لا يصح كونه صلة .

صـــلة «ال» :

يجب أن تكون صلة «ال» اسماً مفرداً مشتقاً . وتنحصر المشتقات الصالحة لأن تكون صلة لأل فى أسماء الفاعل والمفعول والصفه المشبهة . مثل:
جاء القائم . جاء المضروب . جاء الحسن وجهه

والنحاة يرون — ونحن لا نرى رأيهم— أن «ال» بمعنى «الذى» ، وأن القائم بمعنى «الذى يقوم» ، و «المضروب» بمعنى «الذى ضُرِب» ، و «الحسن وجهه» بمعنى «الذى وجهه حسن» أى أن الاسم المشتق يساوى الجملة .

ويقل أن تكون صلة «ال» جملة فعلية مثل :

«ما أنت بالحكم الترضى حكومته» ، وقد مر بك هذا البيت .

صلة أى :

تكون صلة «أى» جملة خبرية أوشبه جملة ، بنفس الشروط التى تقدمت. ولكنها تختلف عن سواها من جمل الصلة ، بأمكان حذف «العائد» ، على الوضع الذى سنذكره الآن .

° ° °

ثالثاً . العائد :

يجب أن تشتمل جملة الصلة على ضمير يعود على الموصول، ويسمى «بالعائد». ولا بد أن يتفق العائد مع الموصول فى الجنس والعدد ، إذا كان من الموصولات التى تفرق فيهما . مثل .

جاء الذى قام (أى هو) ، وجاءت التى قامت (أى هى) .

جاء اللذان قاما ، وجاء الذين قاموا الخ . والعائد هنا الألف والواو .

أما إذا كان الموصول من الأسماء التي لا تفرق بين الجنس والعدد مثل « من » و « ما » ، فيجوز أن يتفق مع لفظ الموصول أولا يتفق . مثل

جاء من سافر (أي هو) وهنا يتفق العائد « هو » مع لفظ « من » ؛ فكلاهما مفرد مذكر الصيغة .

ومثل جاء من سافرا . وهنا يختلف العائد (ألف الاثنين) عن صيغة الموصول . فالعائد مثنى والموصول مفرد الخ .

حذف العائد :

قد يكون ذلك في صلة « أي » أو في صلة غيرها :

(١) في صلة « أي » :

قد تكون صلة «أي» جملة فعلية أو جملة اسمية ، مثل «يعجبني أيهم قاما» ، والصلة هنا جملة «قاما» الفعلية . ويتحتم هنا وجود العائد ، وهو هنا ألف التثنية الموجودة في الفعل . ومثل « يعجبني أيهم هو قائم » ، والصلة هنا جملة « هو قائم » الاسمية .

ويسمى الجزء الأول من الجملة الأسمية الواقعة صلة « صدر الصلة » . وصدر الصلة في المثال السابق كلمة « هو » .

والعائد في هذه الصلة هو صدرها .

وعندما تكون صلة « أي » جملة إسمية يصح أن يذكر « صدر الصلة » أي « العائد » أولا يذكر ، كما يصح أن تأتي « أي » مضافة أومجردة من الإضافة .

وبهذا يكون لدينا نماذج أربعة من تركيب أي مع صلتها

١ — أن تضاف « أي » ويذكر صدر صلتها مثل :

« يعجبني أيهم هو قائم » . وقد أضيفت « أي » إلى « هم » المتصلة بها وذكر صدر صلتها ـ أي العائد (هو) .

٢ — لاتضاف « أي » ولا يذكر صدر صلتها مثل :

« يعجبني أي « قائم » . وهنا جاءت « أي » غير مضافة وحذف صدر صلتها ، أي العائد .

٣ ــ لاتضاف « أي » ويذكر صدر صلتها مثل :

« يعجبني أيٌّ هو قائم » ، وهنا لم تضف أي وذكر صدر الصلة (هو) .

وفي هذه الحالات الثلاثة تعرب « أي » بالحركات الإعرابية الأصلية وتنون إذا لم تكن مضافة .

٤ ــ تضاف « أي » ولا يذكر صدر صلتها مثل :

« يعجبني أيهم قائم » . وهنا أضيفت « أي » إلى « هم » المتصلة بها ولم يذكر صدر الصلة .

وفي هذه الحالة تبنى « أي » على الضم .

ولو فرضنا أننا رمزنا لإضافة « أي » بالعلامة « + » ولحذف صدر الصلة بالعلامة (ــ) لكانت حالات الإعراب كما يأتي :

(+ +) و (ــ ــ) و (ــ +) .

ولكانت حالة الإعراب هي (+ ــ) .

وبعض النحاة يعرب « أي » في جميع الحالات بلا تفريق بين (+ ــ) وبين سواها من الحالات .

٢ ــ في صلة غير « أي » :

يختلف الأمر حسب رفع العائد أو نصبه أو جره على ما يأتي :

(ا) العائد المرفوع . يصح حذفه إذا كان مبتدأ وقد طالت جملة الصلة بوجود مكمل كالمفعول أو الجار والمجرور الخ .

مثل « جاء الذي هو راكب دابة » وفيه يقع العائد « هو » مبتدأ خبره « راكب » . وقد طالت جملة الصلة بوجود المفعول (دابة) . ويجوز حينئذ حذف العائد فنقول « جاء الذي راكب دابة » ، ومثل « جاء الذي هو ذاهب اليك » . وقد طالت الصلة هنا بالجار والمجرور « اليك » ولهذا يجوز حذف العائد « هو » فنقول « جاء الذي ذاهب اليك » .

(ب) العائد المنصوب : يصح حذفه إذا كان ضميرا متصلا بفعل أو صفة .

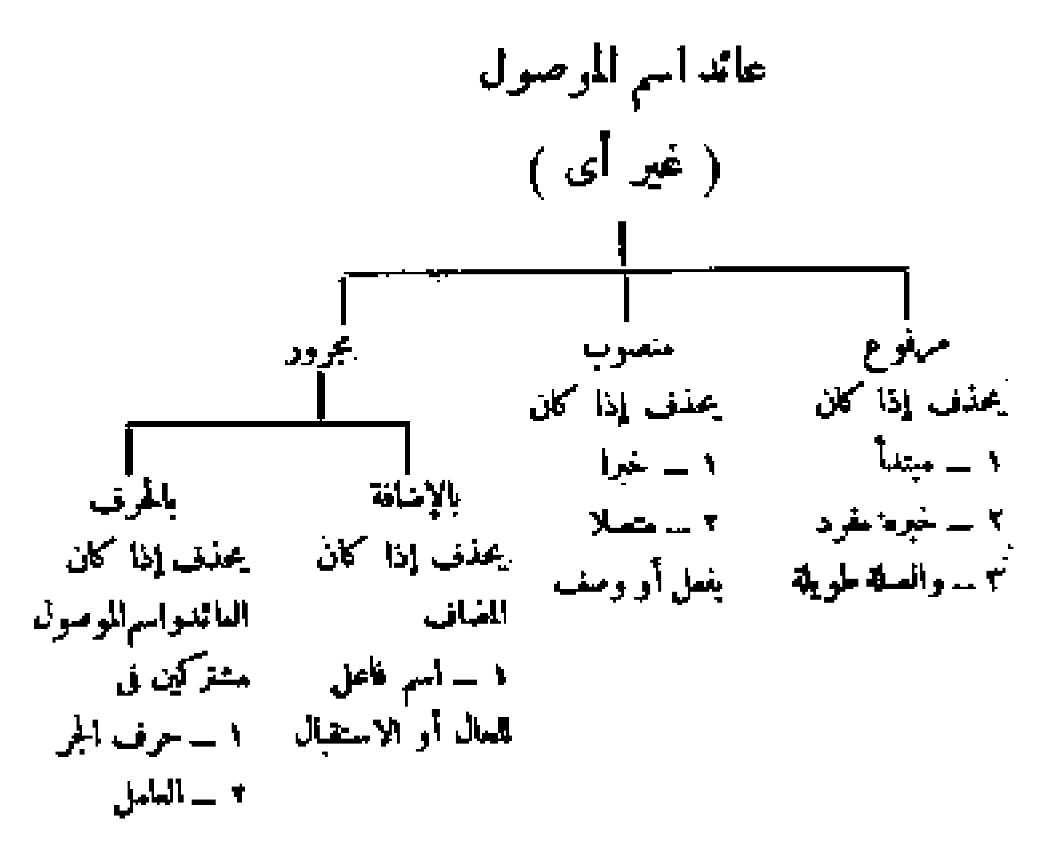
مثل «هذا الكتاب الذى أعطيتكه» و «هذا الكتاب الذى أنا معطيكه». والعائد فى هذين المثالين هو الهاء المتصلة بالفعل «أعطيتك» وباسم الفاعل «معطيك». ولهذا يصح حذفها فنقول «هذا الكتاب الذى أعطيتك» و «هذا الكتاب الذى أنا معطيك».

(ج) العائد المجرور: قد يكون الجر بالإضافة أو بحرف الجر.

١ — الجر بالإضافة، يشترط فيه أن يكون المضاف اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، مثل «جاء الذى أنا ضاربه غداً». والعائد فى هذا المثال هو الهاء. وهى ضمير أضيف إليه اسم فاعل بمعنى المستقبل لوجود كلمة «غدا» بعده. لهذا يجوز حذف العائد فنقول «جاء الذى أنا ضارب غداً». بدون الهاء.

٢ — الجر بالحرف، يشترط فيه أن يكون كل من اسم الموصول والعائد مجروراً بحرف جر متحد فى اللفظ والمعنى مع الحرف الذى يجر الآخر، وأن يكون العامل الذى يعمل فيهما متحداً فى اللفظ والمعنى أيضا. مثل «مررت بالذى مررت به». والعائد هنا هو الهاء فى «به» وهى مجرورة بالباء التى تناظر باء الجر فى اسم الموصول (الذى) فى اللفظ والمعنى. كما أن العامل فى الجار والمجرور هو الفعل «مررت»، وهو ذات الفعل الذى يعمل فى الموصول المجرور بالباء. لهذا يجوز حذف العائد فنقول «مررت بالذى مررت». فلو اختلف العامل مثل «مررت بالذى فرحت به» أو اختلف حرف الجر مثل «مررت بالذى مررت عليه» لما جاز حذف العائد.

وفى الجدول الآتى تلخيص لحالات حذف عائد الموصول، غير أى.



الموصول الحرفى أو الحروف المصدرية :

هناك بعض الحروف التى ترتبط بما تدخل عليه ارتباطاً شديداً . وذلك لأنها تؤول مع ما تدخل عليه بمصدر . وقد سماها النحاة بالموصول الحرفى لا لأنها أسماء موصولة ، بل لأنها تحتاج إلى ما بعدها كما يحتاج اسم الموصول لصلته . وقد كان الأجدر بها أن تسمى «الحروف المصدرية» فحسب . وبالرغم من عدم دخولها فى باب «الموصول» ، فإننا نذكرها لك هنا كما فعل النحاة ، وهذه هى :

١ ــ أن : وتدخل على الفعل المتصرف ، سواء كان :

(ا) ماضيا ، مثل أعجبنى أن حضرت ــ وتأويلها أعجبنى حضورك .

(ب) مضارعا ، مثل يعجبنى أن تحضر ــ وتأويلها يعجبنى حضورك .

(حـ) أمرا ، مثل قلت له أن قم ــ وتأويلها أمرته بالقيام .

وإذا دخلت «أن» على فعل غير متصرف فليست «أن» المصدرية بل «أنّ» التى تنصب الاسم وترفع الخبر ، جاءت فى صورة مخففة ،

أي بدون تشديد نونها ، وتسمى « أن » المخففة من الثقيلة مثل : « وأن ليس للإنسان إلا ما سعى » . ومثل « وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم » .

٢ — أنّ : وتدخل على الجملة الاسمية فيكون المبتدأ اسمها والخبر خبرا لها ، مثل « عجبت من أنك حاضر » . وتؤول مع ما بعدها بمصدر فتصير « عجبت من حضورك » .

٣ — كي : وتدخل على الفعل المضارع مثل ، « جئت لكي أقابلك » وتؤول مع ما بعدها بمصدر فتكون جئت لمقابلتك .

٤ — ما : وهي نوعان : ظرفية وغير ظرفية . وتدخلان على الفعل الماضي والمضارع .

أمثلة « ما » المصدرية الظرفية :

(ا) مع الماضي « لا أكلمه ما حييت » . والتأويل « لا أكلمه مدة حياتي » .

(ب) مع المضارع ويكون معها منفيا بلم غالبا :

مثل : « لا أكلمك ما لم تحضر إليّ » . والتأويل « لا أكلمك مدة عدم حضورك إليّ » .

أمثلة « ما » المصدرية غير الظرفية :

(ا) مع الماضي « عجبت مما ضربت محمدا » أي من ضربك محمدا .

مع المضارع « عجبت مما تضرب محمدا » أي من ضربك محمدا .

٥ — لو : وتدخل على الماضي مثل :

« وددت لو زرتني » أي « وددت زيارتك لي » .

---

(١) معنى أن الفعل متصرف أن يأتي منه المضارع والأمر واسم الفاعل الخ ومعنى أنه غير متصرف أن إتيان هذه الصيغ منه غير ممكن .

وعلى المضارع مثل :

«وددت لو تزورنى» أى : «وددت زيارتك لى» .

المعرف بأداة التعريف

النوع الأخير من أنواع المعارف هو المعرف بأداة التعريف . وأداة التعريف هى «ال» وتختص بالدخول على الأسماء . وقال سيبويه : إن أداة التعريف هى اللام وحدها ، أما همزة الوصل فقد أتينا بها للنطق باللام الساكنة . ولهذا فإنها تسقط فى وسط الكلام . ويقول الخليل بأن الهمزة جزء من أداة التعريف[1] «ال» .

زيادة «ال» :

إذا دخلت أداة التعريف «ال» على نكرة أكسبتها التعريف . ولكن هناك بعض الأسماء المعرفة التى تدخل عليها أداة التعريف . ولما كانت هذه الأسماء معرفة من الأصل ، فقد اعتبرت «ال» زائدة . لأنها لم تكسبها تعريفاً . و «ال» الزائدة على نوعين ، لازمة وغير لازمة .

(أ) أما الزائدة اللازمة فهى التى توجد فى :

١ — بعض أسماء الموصول مثل : «الذى» و «التى» الخ . و «ال» فى هذه الأسماء زائدة لأن الموصول يتعرف بالصلة . وكلمة «الذى» ليست

---

(١) مثل هذا الخلاف قائم بين علماء الأصوات . فنهم من يقول بأن همزة الوصل ليست من أصل المقطع العربى وإنما هى زيادة توجد فى ظرف خاص هو ابتداء الكلام . ومنهم من يقول بأنها من أصل المقطع ، وبأن المقطع يفقد الحرف الأول منه (أى الهمزة) فى وسط الكلام . ويرمز الأولون لمقطعهم بالرمز VC أما الآخرون فيرمزون له بالرمز (CVC) و C معناها حرف ساكن و V معناها حركة .

محددة المعنى (أى معرفة) ولا بد من وجود الصلة بعدها لتتعرف مثل : « الذى قام » . ويرى آخرون أن « ال » فى هذه الكلمات هى التى تكسبها التعريف ، وهى لهذا ليست زائدة .

٢ — بعض الأعلام التى توجد فيها «ال» والتى لا تكون كلمات بدونها ، مثل : « اللات » و « العزى » ، وليس فى العربية « لات » ولا « عزّى » بدون « ال » . و « ال » فى هذه الأعلام ليست للتعريف ، لأن العلم معرفة بنفسه ، فلا حاجة به لأداة التعريف « ال » . ولهذا فهى زائدة .

٣ — كلمة « الآن » ويقول النحاة إن معناها « هذا الوقت » . أى أنها تتضمن معنى الإشارة . ولما كانت الإشارة معرفة ، فإن هذه الكلمة أيضاً معرفة ، وبالتالى لا تحتاج لأداة التعريف « ال » فاعتبرت زائدة . وفى كل هذه الحالات السابقة لا يمكن حذف « ال » ، حيث أن هذه الكلمات بدونها ليست كلمات فى اللغة العربية .

(ب) وأما الزائدة غير اللازمة ، فتكون فى حالات :

١ — فى الضرورة الشعرية . وتكون فى بعض الأعلام التى لا توجد فيها « ال » ، إذا اضطر الشاعر إلى زيادتها لتصحيح وزن البيت . مثل :

ولقد جَنيتك أكمُؤًا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الأوبَر[1]

واسم الثمرات « بنات أوبر » بدون « ال » . ولكن الشاعر زادها حتى يصح له وزن البيت .

وقد تكون الضرورة الشعرية بزيادة «ال» فى التمييز مثل « طبت النفس » فى قول الشاعر .

---

(١) معنى البيت « جنيت لك أكؤاً وعساقلا — وهما من الثمرات طيبة الطعم — ونهيتك عن « بنات أوبر » وهى ثمار رديئة » .

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو[١]

وفى هذا البيت دخلت « ال » على « نفس » وهى تمييز . ومن المعروف أن التمييز واجب التنكير . لهذا اعتبر النحاة « ال » زائدة لا تكسب الاسم التعريف . وقالوا بأن الشاعر قد زاد « ال » لضرورة الشعر .

٢ — فى بعض الأعلام التى توجد فيها « ال » ويمكن أن تحذف منها ويكون ما يبقى بعد حذفها كلمة عربية ، مثل « السعيد » و « الحارث » و « الفضل » . ولو حذفت « ال » من هذه الأعلام لبقى « سعيد » و « حارث » و « فضل » . وهذه كلها كلمات عربية . ويقول النحاة إن « ال » هنا ليست للتعريف ، لأن العلم معرفة بذاته فلا يمكن أن تعرفه « ال » . وزيادة « ال » هنا جائزة لأن حذفها جائز كما ترى . وسبب زيادة « ال » فى هذه الأعلام لمح الأصل ، أى الإشارة للمعنى الأصلى الذى أخذت عنه هذه الأعلام ، كالإشارة للسعادة فى « سعيد » والحرث فى « حارث » والفضل فى « فضل » .

٣ — فى الأسماء التى صارت أعلاما بالغلبة : مثل « المدينة » . وهى اسم يطلق على أى مدينة ، ولكن غلب إطلاقه على البلد الذى مات فيها النبى عليه الصلاة والسلام ، واسمه الحقيق « يثرب » . ومثل « الكتاب » وهو اسم يطلق على أى كتاب ، ولكن غلب إطلاقه على كتاب سيبويه فى النحو . وقد أصبحت كلمة « المدينة » علما على هذا البلد وكلمة « الكتاب » علما على هذا المؤلف الذى كتبه سيبويه . ولما صارت هذه الأسماء أعلاما أصبحت معرفة بالعلمية . ولهذا فإن « ال » فيها لا تكسبها التعريف ، ولهذا اعتبرت زائدة .

حذف « ال » الزائدة :

تحذف « ال » الزائدة إذا وقع الاسم التى تزيد فيه منادى أو مضافا .

---

(١) معنى البيت « يا قيس حينما قابلت وجوهنا — أى عظماءنا — صددت عنهم وطبت النفس عن مقتل عمرو ، أى لم تهتم بمقتله .

مثل : « يا حارث » نداء لشخص اسمه « الحارث » . ومثل « مدينة الرسول » و « كتاب سيبويه » . ومثل قول الشاعر :

أحقا أن أخطلكم هجانى

واسم الشاعر « الأخطل » بوجود « ال » ولكنه فقدها فى الإضافة .

تعريف العدد :

إذا كان العدد مفرداً مثل : ثلاثة أو أربعة ، عُرّف كبقية الأسماء بدخول « ال » .

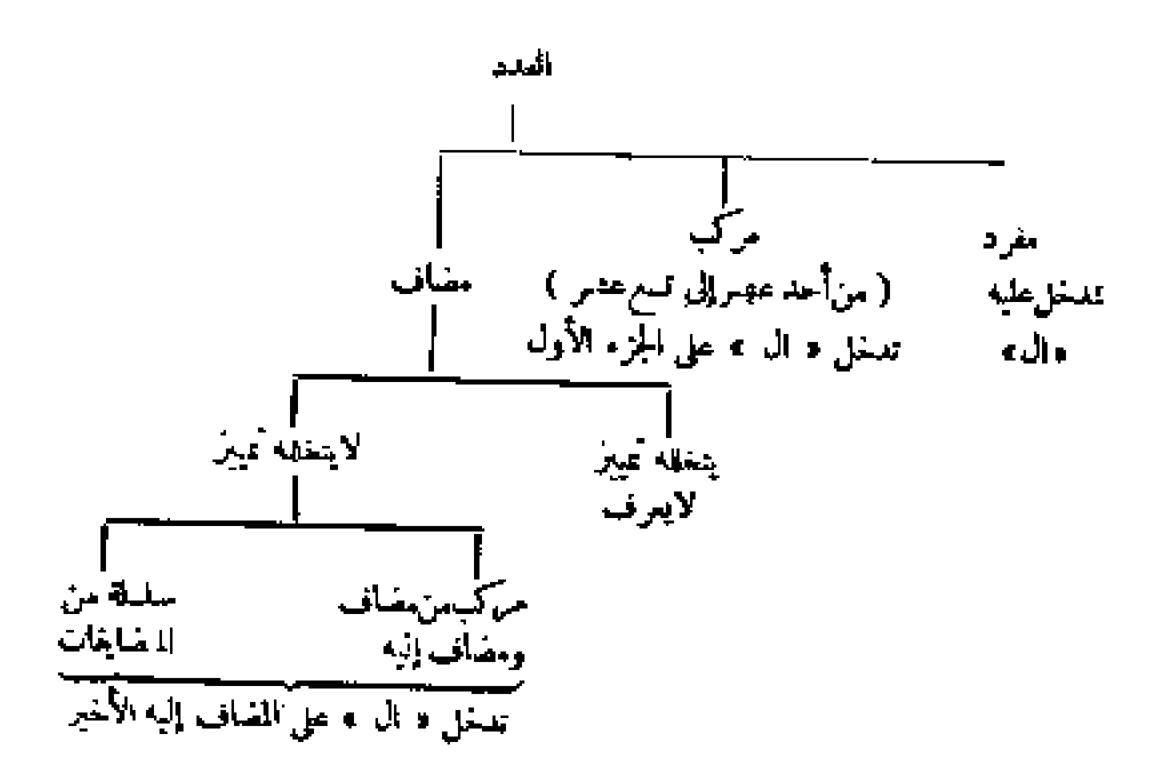
وإذا كان العدد مركباً مثل : « خمسة عشر » عرّف بأل ، وتدخل على الجزء الأول من المركب مثل : « الخمسة عشر » .

وإذا كان العدد مضافاً عرّف بدخول « ال » على المضاف إليه مثل : « ثلاثة أولاد » ، وتعرف بدخول « ال » على « أولاد » فتقول : « ثلاثة الأولاد » .

وإذا كان العدد سلسلة من المتضايفات ، عرف بدخول « ال » على المضاف إليه الأخير . مثل : « خمسمائة ألف دينار » . وفى هذا المثال نجد « خمس » مضافة لمائة ، و« مائة » مضافة لألف ، و« ألف » مضافة لدينار . ولتعريف هذا العدد ، تدخل « ال » على الكلمة الأخيرة وهى « دينار » . فتقول : خمسمائة ألف الدينار .

ولكن إذا وجدت كلمة تعرب تميزاً فى مثل هذه السلسلة الإضافية امتنع التعريف مثل : « عشرون ألفَ دينار » . و « ألف » تعرب تميزاً لعشرون ، والتميز واجب التنكير ، ولو عرفنا كلمة « دينار » التى يضاف إليها ، لكان التميز معرفة لأنه مضاف لمعرفة .

وإليك تلخيص لتعريف العدد فى الجدول التالى :



التعريف والمعارف :

أشرنا من قبل إشارة عابرة إلى الطريقة التعليمية لعرض القواعد اللغوية[1] . وهي طريقة تختلف عن الطريقة التحليلية الشكلية . وتبدأ الطريقة الأولى من حيث تنتهي الثانية ، وتقوم على حصر عدد من المعانى الأساسية فى اللغة كالاستفهام والأخبار والنفى والإثبات والتعريف والتنكير وغير ذلك ، وتبين القواعد الشكلية للتعبير عنها .

والنحاة العرب لم يلتزموا إحدى هاتين الطريقتين على طول الخط . ولكنهم اضطربوا بين هذه وتلك . ومن أمثلة هذا الاضطراب ، بين الشكل والدلالة ما ذكرنا من قبل من تقسيم الاسم إلى نكرة ومعرفة ، على أساس دلالته على معين أو غير معين ، ثم تعريفهم للنكرة على أساس شكلى ، هو قبولها دخول أداة التعريف « ال »[2] . ولا يكاد النحاة ينتهون من تقرير

---

(١) انظر ص ٦١ هامش «١» .

(٢) انظر ص ٦١

هذه القاعدة الشكلية حتى ينتكسون إلى الدلالة مرة أخرى، فيقولون بأن «ال» هذه لا بد أن تكسب الاسم التعريف .

ويحصر النحاة أنواعاً من الاسم يجعلونها من المعارف ، هي : الضمائر وأسماء الإشارة والموصول والأعلام والأسماء المعرفة « بأل » .

ونحن لا ندرى هل يريد النحاة أن يتحدثوا عن التعريف والتنكير وهما اعتباران دلاليان ، أم يريدون أن يحصروا أنواعاً من الأسماء هي التي يسمونها بالمعارف . إن كان الأخير فوسيلتهم الأمينة إلى هذه الغاية هي التزام شكل الكلمات في ذاتها ، أو في وضعها في الجملة وما ينتج عنه من ظواهر مادية فيها أو فيما يحيط بها من ألفاظ . أما إن كان الأول فسوف يغوصون وراء اعتبارات فلسفية لا نهاية لها .

ولا بد لنا من أن نسلم بأن التنكير — بمعنى عدم تعيين الكلمة لمدلول معين بالذات — جزء من معنى كل كلمة ، مهما كانت درجتها من التعريف . وذلك لأن كل كلمة تصلح لأن تطلق على أكثر من ذات واحدة ، وهذا نوع من التنكير بالمعنى السابق . وضمير المتكلم والمخاطب وأسماء الإشارة ، وهي من أعرف المعارف لا تدل على معين ، فكلمة « أنا » و « أنت » مثلا تصلح لى ولك ولأخى وأبى وأمى ، بل وللدلالة على ملايين المتكلمين ممن يستعملونها .

يقول النحاة : إن « أنا » للمتكلم و « أنت » للمخاطب وهما معينان . ولكن « المتكلم » و « المخاطب » فى الواقع نوعان يندرج تحتهما عدد عديد من الأفراد ، كما يندرج أفراد متعددون تحت النوع الذى يسمى « رجل » أو « فرس » .

والأمر كذلك بالنسبة لأسماء الإشارة ، فإنها للمشار إليه عن قريب أو بعيد . والمشار إليه بدوره نوع يندرج تحته أفراد متعددون . ومن ناحية

أخرى فإن اسم الإشارة ، والضمير ، يعين مدلوله بواسطة قرينة خارجية هى الإشارة المادية — بالأصبع مثلا — أو الذهنية ، كتعيينه بالخطاب أو التكلم . وما دامت القرينة الخارجية هى الوسيلة الوحيدة لتحديد دلالة الاسم المعرفة ، فيجب أن تكون دراسة التعريف أو التنكير هى دراسة القرائن التى تكسب الاسم التعريف . ودراسة القرائن ليست دراسة الألفاظ ، إذ أن القرائن هى الظروف الخارجية[1] التى ترتبط بها ، وهذا مجال علم المعانى .

بقيت الأعلام والأسماء الموصولة والمعرفة بأل وضمائر الغيبة والأعلام ، بالرغم من كون المقصود منها أن تقتصر دلالتها على من يسمى بها ، فيها كذلك نوع من التنكير . ولا شك أن اسم « محمد » يمكن أن يطلق على مئات من الناس يسمى كل منهم به . ولا بد من قرائن أخرى غير مجرد ذكر الاسم لتحديد الشخص المراد من بين هذا العدد العديد .

ومن الأعلام ما لا يطلق على فرد بالذات ، بل على « نوع » يندرج تحته أفراد كثيرون ، وهذا هو « علم الجنس » . وقد قال النحاة بأن علم الجنس يدل على ما يدل عليه اسم الجنس ، أى النكرة[2] . وإذا كان هذا صحيحاً فماذا أضافت العلمية إلى هذا العلم من تعريف ؟!؟

الحق أنه لا فرق بين أن تقول : « أسد » أو « ثعلب » وبين أن تقول « أسامة » أو « ثعالة » ، حيث إن هذين الأخيرين يطلقان على أى فرد من الأفراد يطلق عليه الأولان . ما هو التعريف الذى يوجد فى علم الجنس إذن ، اللهم إلا أن يكون اختلافاً فى طريقة استعماله عن الطريقة التى يستعمل بها الاسم النكرة[3] .

---

(١) context of situation

(٢) يقول ابن عقيل بأن « حكم علم الجنس فى المعنى كحكم النكرة من جهة أنه لا يخص واحداً بعينه» شرح قول ابن مالك «ووضعوا لبعض الأجناس علم» الخ

(٣) انظر ص ٨٤

والموصول مع صلته والاسم المعرف بأل ، فى درجة واحدة من التعريف والتنكير . وكل ما ذكره النحاة عن معانى « ال » يصدق على معانى اسم الموصول مما سنناقشه بعد حين .

بقى ضمير الغائب . وهذا قد يعود على معرفة فيدل دلالته ويرد عليه ما ذكرنا من قبل . وقد يعود على نكرة فيدل دلالتها التى يعتبر التنكير جزءاً جوهرياً منها . ومن العبث أن نقول بأن ضمير الغائب فى هذه الحالة معرفة فى المعنى .

معانى « ال » .

المعانى أمور اعتبارية يمكن أن يتسع نطاق كل منهما وأن يضيق . ومن ثم لا يمكن حصر المعانى الفلسفية المجردة حصراً نهائياً قاطعاً ، لأنها كما قلنا تختلف باختلاف اعتبارات كل مفكر . لهذا لا يعترف علماء اللغة بالمعانى المجردة ، بل بالمعانى التى تعترف بوجودها الجماعة اللغوية . وهى تظهر ظهوراً مادياً فى مفردات لغة الجماعة وتركيباتها .

وهنالك من المعانى ما يوجد فى لغة ما ، دون أن يوجد فى سواها ، أو ما يكون فى لغة على شكل لا يتأتى لغيرها . على أنه من الممكن مع هذا أن نقارن بين بعض الدلالات الأساسية فى لغة ما ، وبين ما يناظرها فى لغة أخرى . ويتضح من هذه المقارنة مدى بلوغ إحداهما من الكمال التعبيرى فى مجال هذه الدلالات بالذات[1] .

وبهذا الاعتبار وحده سنحاول حصر المعانى التى ذكرها النحاة لأداة التعريف « ال » ، ونقارنها بالمعانى المناظرة لها فى اللغة الانجليزية ، أى بالمعانى المتعلقة بالتعريف والتنكير ، لنرى مدى الفرق بين اللغتين فى وسائلهما التعبيرية عنهما .

---

(١) انظر كتابنا « اللغة بين الفرد والمجتمع » ص ١٤٨ وما بعدها .

يقول النحاة إن لأداة التعريف عدة معان :

١ — العهد : وفى هذه الحالة يدل الاسم المعرّف على ذات معينة للسامع ، إما لأنها ماثلة أمامه فى الخارج ، أو لأن الإشارة إليها قد تقدمت فى كلام سابق ، أو لأن السامع يعرف هذه الذات لسبب آخر . وهذا ما يعنيه النحاة بتقسيم العهد إلى عهد حضورى . مثل « هذا الرجل زارنى » إذا كان الرجل حاضرا أمامك ، وعهد ذكرى مثل « لقيت رجلا فأكرمت الرجل » ، و« الرجل » تعنى الشخص الذى لقيته ، وعهد علمى مثل « جاءنى الرجل » ، إذا كان المخاطب يعلم أى الرجال أريد .

٢ — استغراق الجنس : أى للدلالة على جميع أفراده . مثل « الإنسان مفكر » أى « كل فرد من أفراد الإنسان مفكر » . ويقول النحاة إن معنى الاسم المعرفة حينئذ هو كمعنى الاسم النكرة إذا سبقته « كل » ، حيث أن معنى « الإنسان مفكر » مساو لمعنى « كل إنسان مفكر » .

٣ — للإشارة لفرد غير معين ، مثل « وأخاف أن يأكله الذئب » ، أى « أى ذئب » .

وقد بالغ بعض النحويين والبلاغيين فى تفريع هذه المعانى وتقسيمها إلى درجة كبيرة[1] . ولن آخذك معهم فى الجرى وراء افتراضاتهم الفلسفية . ولكن ينبغى أن أشير إلى إن هذه المعانى الثلاثة التى تدخل فى اعتبار الجماعة اللغوية العربية ، تدخل كذلك فى اعتبار الجماعة اللغوية التى تتكلم الانجليزية . ولكن اللغة الانجليزية تختلف عن اللغة العربية فى الوسائل التى تستعملها كل منهما للدلالة على هذه المعانى .

أما الانجليزية فلديها ثلاث وسائل شكلية ، هى وجود علامة التعريف

(١) أنظر الأشمونى ، والصبان « قوله ان اسم الجنس » ، والخضرى « قوله للعهد » و « قوله ولتعريف الحقيقة » و « قوله لاستغراق الجنس » باب العلم .

أو وجود علامة التنكير قبل الاسم ، أو عدم وجود أى منهما . هكذا .

الدلالة	التركيب	ملاحظات
المعرفة	the man	مع وجود the
النكرة	a man (an infant)	» » a أو an
الجنس	man	مع عدم وجود شىء

أما العربية فتعبر عن هذه الدلالات الثلاثة بوسيلتين ولا غير[1] ، هما وجود أداة التعريف أو عدم وجودها ، إلى جانب بعض الوسائل الثانوية الأخرى التى سنشير إليها . ومن أجل هذا لم يكن من الممكن فى العربية ، أن يتخصص الاسم الذى فيه « ال » بالمعرفة والاسم الخالى منها بالنكرة ، لأن الدلالة على الجنس قد وزعت بين ما فيه « ال » وما ليس فيه « ال » . وإليك هذه الأمثلة :

١ — « أنت الرجل علما » . و « الرجل » فى هذا التركيب يساوى فى المعنى « كل رجل » كما يقول الخضرى . أى أن الاسم المعرف بأل يتساوى بالاسم النكرة المسبوق بكل . ولا تخرج « كل » الاسم عن تنكيره .

٢ — « أخاف أن يأكله الذئب » و « الذئب » هنا يساوى « أى ذئب » . أى أن الاسم المعرف بأل يساوى الاسم النكرة المسبوق بأى . ولا تخرج « أى » الاسم عن تنكيره .

(١) يقول الأشمونى إن التنكير علامة هى التنوين . وهذا كلام طيب . ولكن التنوين كما هو معروف لا يوجد دائما ، وبهذا فهو علامة جزئية ، ويرى أيضا أن « لا » النافية للجنس من علامات التنكير . ونحن لا نجد فرقا بينها وبين « ال » التى للجنس ، فإذا اعتبرت إحداهما أداة للتنكير أو للتعريف وجب أن يكون للأخرى نفس الاعتبار . انظر الأشمونى شرح قول ابن مالك « فنمط عرفت قل فيه النمط » .

٣ — « لا رجلَ في الدار » ولا هنا لنفي الجنس ، أي أن مدخولها يساوي الاسم المعرف بأل التي تدل على الجنس ، مع اختلاف في نفي هذه وإثبات تلك .

٤ — « يا رجلُ » وياء النداء هنا قد دخلت على نكرة مقصودة فأفادت رجلا معينا ، كما تفيد كلمة « رجل » حين تدخل عليها « ال » التي للعهد .

وربما كان هناك من الحالات الأخرى ما لا يخطر لنا على بال الآن ، مما يتساوى فيه مدلول الاسم المعرف بأل مع مدلول المجرد منها .

ولو قصدنا لدراسة التعريف والتنكير لكان من اللازم أن نحصر هذه الحالات كلهـــا ، ونقسمها إلى ما يدل على التعريف وما يدل على التنكير ، بصرف النظر عن وجود أداة التعريف أو عدم وجودها . وهـذا العمل كما سبق أن أشرنا ، دراسة للدلالة مجالهـا علم الدلالات أو المعاني Semantics .

من أجل هـذا نرى أنه لا بد لنا عند دراسة الكلمات وأنواعها ، من الاعتماد على شكلها لا على دلالتها . وبهذا الاعتبار ينبغي أن نميز المعارف عن النكرات ، لا باعتبار أن الأولى كلمات تدل على معين والثانية كلمات تدل على غير معين .

وسيكون مقياسنا الفروق التي بين هـذا النوع من الكلمات وذاك في الصفات اللفظية والتركيبية لكل منها .

القسم الثاني

« الكلام »

الجملة

سبق أن ذكرنا تقسيم النحاة للنشاط اللغوى إلى كلمة وكلام . وقد عرفنا كلا منهما ، ثم تحدثنا عن الكلمة وأقسامها على الطريقة التى اتبعها النحاة . ونتحدث الآن عن الكلام ، فنلاحظ من تعريف النحاة الذى ذكرناه له[1] أنه يصلح لأن يطلق على جملة واحدة ، كما يصلح لأن يطلق كذلك على عدد لا حصر له من الجمل .

الكلام إذن أعم من الجملة بهذا الاعتبار ، مما هو قريب من رأى علماء اللغة المحدثين . ولكن هؤلاء الأخيرين قد فرقوا بين الجملة باعتبارها أمراً واقعياً ، وبينها باعتبارها نموذجاً يصاغ على قياس منه عدد عديد من الجمل الواقعية . ولتوضيح ذلك أذكر لك أن عبارة « المبتدأ والخبر جملة اسمية » تصف نموذج الجملة الاسمية ، بينما تصف عبارة « محمد قائم جملة اسمية » مثالاً واقعياً لهذا النموذج المشار إليه فى العبارة الأولى . وإذا صح أن العبارة الأولى تصف نموذج الجملة الاسمية وأن الثانية تصف مثالاً لها ، فإنه من اللازم أن نفرق بين نماذج الجمل التى توجد فى لغة من اللغات ، وبين الأمثلة التى تتردد فى استعمالنا لكل منها .

ومجموع نماذج الجمل فى لغة من اللغات هو ما يسمى بعلم النحو Syntax . أما الأمثلة التطبيقية لهذه النماذج فليست علماً ، بل أحداثاً واقعية سماها علماء اللغة المحدثون بالكلام . والكلام عندهم بناء على هذا نظير للكلام عند النحاة العرب الذين عرفوه — كما سبق أن ذكرنا — بأنه « ما دل على أكثر من معنى مفرد وأفاد فائدة تامة » ، أى أنهم لم يقصدوا به النماذج التركيبية للجمل بل الأمثلة الواقعية لها ، وهى وحدها التى تدل على معان تفيد فائدة

---

(١) أنظر ص ٢ .

تامة . ومن المسلم به أن النموذج « اسم مسند إليه + اسم مسند » لا يفيد فائدة لغوية ، كما تفيد عبارة « محمد قائم » التي هي تطبيق لهذا النموذج . والواضح أن النحاة — بمقتضى تعريفهم هذا — قد قصدوا بالجملة ما يقصد به علماء اللغة بعبارة « الحدث اللغوي »[١] وهو نفس الاتجاه الذي ارتضاه « السير آلان جاردنر » في كتابه « اللغة والكلام » ، حيث قال بأن الجملة مثال للكلام تُنطق وتُسمع وتُشير إلى معنى محدد[٢] .

وسواء أطلق لفظ الجملة على « الحدث اللغوي » أو على « النموذج التركيبي » الذي تأتي على مثاله الأحداث اللغوية ، فإن من المهم أن نفرق بين هذين الأمرين تفريقاً كاملا حتى لا تختلط بين المثال والواقع[٣] .

كذلك يرى النحويون أن الجملة أمر كلي مركب من كلمات . وهم هنا يرون جزءاً من القصة ولا أكثر . وليست الجملة مجرد مجموعة من الكلمات ، بل هي إلى جانب هذا عدد من النماذج التركيبية المتداخلة . ففي الجملة الواحدة (مثل هل قال ؟) نموذج لتركيب الكلمات هو (أداة استفهام + فعل ماض) ونموذج للنغم tone pattern هو (نغم متوسط + نغم مرتفع هابط) ونموذج للنبر هو (نبر خفيف + نبر شديد) الخ . وتطبيق هذا العدد من النماذج المجتمعة ، بالإضافة إلى النطق بالكلمات ، هو ما يكوّن الجملة الواقعية التي تفيد فائدة يحسن السكوت عليها[٤] .

---

(١) انظر كتابنا اللغة بين الفرد والمجتمع ص ١٥ وما بعدها .

(٢) انظر A. Gardiner's Speech and Language ص ٨٩ الطبعة الثانية — اكسفورد ١٩٥١ .

(٣) جميع التأويلات النحوية تفسير لواقع الجملة ، أي للحدث اللغوي . وهي بهذا لا تتصل بعلم النحو الذي هو علم النماذج التركيبية ، بل بعلم المعاني الذي هو تفسير لمعاني الأحداث اللغوية الواقعية من ناحية ، والنماذج التركيبية من ناحية أخرى .

(٤) أنظر ص ١٧٠ Bloomfield's Language طبع نيويورك ، يناير سنة ١٩٥٠ .

وكلمة « محمد » يصح أن تنطق بحيث تفيد النداء ، كما يصح أن تنطق بشكل آخر يفيد الاخبار أو التعجب أو الاستفهام . والفرق بينها فى حالة وأخرى، ينحصر فى الفرق بين نماذج النبر أو النغم التى يستعملها المتكلم عند النطق بها . ولا بد لدراسة قواعد لغة من اللغات من دراسة هذه النماذج التركيبية المتداخلة لكل نوع من أنواع الجمل فيها . وهذا عمل يقتضى اتجاها جديدا فى البحث لم تعن جامعاتنا مع الأسف ـ على وفرة إمكانياتها ـ بالأخذ به .

* * *

الجملة والقضية :

مر بك أن النحاة العرب قد بنوا تقسيمهم للكلمة على أساس من تقسيم فلاسفة الأغريق للموجودات[1] . والموجودات[2] ـ أى الذوات والأحداث ـ عند الأغريق هى الأجزاء التى تتكون منها القضايا ، كما أن الكلمات عند النحويين هى الأجزاء التى منها تتكون الجمل . ولو تأملنا العبارة « محمد قائم » بعين المنطق ـــ أو الفيلسوف ـــ لرأيناها تشير إلى حقيقتين خارجتين ، هما شخص محمد وحدث القيام ، وإلى وجود علاقة بينهما ، هى وقوع الحدث من الشخص . هذه الأركان الثلاثة هى مايكون القضية عند المناطقة . وقد قالوا بأنها تتكون من موضوع ، هو فى هذا المثال «محمد» ، ومن محمول هو فى هذا المثال « قائم » ، ومن علاقة هى نسبة الحدث إلى الشخص .

وعلى آثار من تفكير المناطقة سار علماء اللغة العرب ، فقالوا بدورهم بأن الجملة تتكون من كلمات ، كما تتكون القضية من دلالات على الأحداث أو الذوات . أما أجزاء الجملة فهى المسند إليه والمسند والرابطة ، وهى نفس أجزاء القضية المنطقية مع اختلاف فى التسمية .

---

(١) انظر ص ٩ ـــ ١٠ .

(٢) أدق من هذا أن نقول « صور الموجودات فى الذهن » .

هذا ما قاله البلاغيون . أما النحويون فلم يقولوا بأن الرابطة جزء من الجملة ، لأن الجملة الاسمية العربية ليس فيها رابطة لفظية . ولكنهم يقولون بوجود الرابطة فى حالة واحدة ، هى حالة كون خبر المبتدأ ظرفا أو جارا ومجرورا ، حيث يرون أنه متعلق بمحذوف تقديره « كائن » . وهذا المحذوف هو نظير الرابطة فى اللغات التى تستعمل الروابط اللفظية ، Copulas ، كالإنجليزية ، والاغريقية بعد عصر هوميروس .

من أجل هذا يقول نحاة العرب كذلك ، بأن الجملة تنقسم إلى جملة إسمية وجملة فعلية . وهو تقسيم مشابه لتقسيم الجملة اللاتينية التى توجد فيها كذلك الجملة الإسمية[١] - أى الجملة المكونة من إسمين دون وجود رابطة بينهما - إلى جانب الجملة الفعلية . ومن أمثلة الجملة الإسمية فى العربية قولنا : الكرام قليل .

وفى اللاتينية : omnia praeclara rara[٢] .

أما فى الانجليزية فتبدو الجملة على هذا الوضع :

All splindid things are rare

مع وجود الرابطة «are» التى لا يوجد لها نظير فى الجملة اللاتينية أو العربية .

* * *

لم يكن النحاة العرب وحدهم مقلدين لفلاسفة الاغريق ، فعلى نفس الطريق سار النحاة من الغربيين . وعندهم أن الجملة تتكون من subject وهو نظير للمسند إليه عند العرب ، ومن predicate وهو نظير للمسند . وهذان اللفظان منقولان عن اصطلاحين من اصطلاحات أرسطو المنطقية ، هما باللاتينية Subiectum و Praedicatum . وقد استعمل أرسطو نفس هذين الاصطلاحين فيما بعد ، فى حديثه عن اللغة . وهذا أمر له دلالته[٣] .

---

(١) انظر ص ٢٣٠ Gray's Foundation of Language . ولا أدرى إذا كان هذا التقسيم من وضع قدماء الاغريق أم هو ملاحظة شخصية للمؤلف .

(٢) omnia = كل ، praeclara = rara = نادر .

(٣) انظر ص ٢٢٨ نفس المرجع .

أقسام الجملة :

يقول النحاة العرب بأن الجملة على نوعين إسمية وفعلية .

وقد جعلوا من الجمل الفعلية جملة النداء وجملة نعم وبئس وجملة التعجب .
ونحن لا نرى رأى النحاة هذا ، فعندنا أن الجمل فى العربية نوعان : إسنادية وغير إسنادية . والجمل الإسنادية تنحصر فى الجمل الاسمية والجمل الفعلية .
أما الجمل غير الإسنادية ، فهى جملة النداء وجملة نعم وبئس وجملة التعجب . وهذه لا يمكن أن تعتبر من الجمل الفعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية .

وسواء قبلنا تقسيم النحاة للجملة أو لم نقبله ، فإن هذا لن يؤثر على عرضنا هنا للجملة العربية ، لأننا نتبع طريقة النحاة فى عرض المادة التى قالوا بها .
وقد أفرد النحاة لكل من جمل النداء والتعجب ونعم وبئس ، أبواباً قائمة بذاتها ، بما لا يجعل لهذا الخلاف النظرى بيننا وبينهم أثراً عملياً فى عرض هذه الأبواب .

الجمل الإسنادية :

نعنى بالجملة الإسنادية هنا ، الجملة التى يصفها اللغويون العرب بأنها تقرر ثبوت شىء لشىء أو نفيه عنه ، سواء كان هذا الثبوت أو النفى على وجه الإخبار أو الإنشاء .

والجملة الإسنادية كما سبق أن أشرنا نوعان : اسمية . وفعلية .

والجملة الإسمية : هى الجملة التى تبدأ باسم ، سواء كان جزؤها الآخر اسماً أو فعلا أو شبه جملة (أى ظرف أو جار ومجرور) .

أما الجملة الفعلية فهى الجملة التى تبدأ بفعل يليه فاعل أو نائب فاعل .

الجملة الاسميـــة

المبتدأ والخبر :

للجملة الاسمية ركنان يسمى أولها المبتدأ، ويسمى ثانيهما الخبر[١]. ولا بد للمبتدأ أن يكون اسماً ، أما الخبر فقد يكون اسماً أو جملة فعلية أو جملة اسمية أو شبه جملة ، على التفصيل الذى سيأتى . والاسم الذى يقع مبتدأ أوخبراً قد يكون جامداً مثل كرسى وغلام ، وقد يكون مشتقاً؛ أى مأخوذاً من أصول فعلية ، مثل ضارب، وهى مأخوذة من الأصول ، ض . ر . ب .

أولا : الاسم الجامد :

يقع الاسم الجامد مبتدأ كما يقع خبراً. ويكون خبراً بدون قيد ، ولكنه يكون مبتدأ بشرط أن يكون معرفة ، أونكرة تدل على معين. وعلة وجوب ذلك عند النحاة، أن الإخبار لايصح أن يكون إلاعن معيّن ، والاسم المعين هو المعرفة . أما النكرة فلا تدل على معين إلا فى حالات خاصة جعلها النحاة مبررات لوقوع الاسم النكرة مبتدأ .

مبررات الابتداء بالنكرة :

(ا) أن تقع النكرة بعد :

١ — جار ومجرور أو ظرف يعربان خبراً له ، مثل : عندى كتاب ، فى البيت كتاب .

٢ — استفهام أو نفى ، مثل : « هل رجل جاءك » ، ما رجل جاءك .

٣ — واو الحال ، مثل : « جئته ورجل يكلمه » .

---

(١) نرى تأخير ذكر تعريف المبتدأ والخبر حتى ننتهى من توضيح المبتدأ المشتق الذى يأخذ فاعلا يسد مسد الخبر ، حيث أن هذا المبتدأ جزء من التعريف الذى ذكره الأشمونى ، للمبتدأ .

٤ — لولا ، مثل قول الشاعر :

لولا اصطبار لأودى كل ذى مقة   لمّا استقلت مطاياهن للظعن[١]

٥ — لام الابتداء ، مثل : « لَرَجلٌ قائم » .

٦ — كم الخبرية ، مثل قول الشاعر :

كم عمةٌ لك يا جرير وخالة   فدعاء قد حلبت على عشارى[٢]

٧ — فاء الجزاء ، مثل : إن ذهب عيرٌ فعير فى الرباط[٣] .

(ب) أن تكون النكرة :

١ — مكمَّلة بإضافة ، مثل : « قائل شعر فى الدار » .
أو صفة ، مثل : « رجل كريم فى الدار » .
أو معمول ، مثل : « أضاربٌ الولدان[٤] » .

٢ — معطوفة على ما يصلح لأن يكون مبتدأ ، مثل :

« محمد ورجل قائمان » و « محمد » معرفة مبتدأ و « رجل » معطوف عليه فهو مبتدأ مثله بالرغم من أنها نكرة .

ومثل : « قائلُ شعر ورجل فى الدار » . و « قائل » نكرة مضاف مبتدأ و « رجل » معطوف عليه فهو مبتدأ مثله .

---

(١) اصطبار مبتدأ خبره محذوف تقديره حاصل . ومعنى البيت : « لولا الصبر لهلك المحبون عندما سارت الدواب بالمحبوبات » .

(٢) كم خبر مقدم وعمة مبتد مؤخر . والمعنى : « عماتك وخالاتك عن كن يحلبن نياق حتى تلتوى أصابعهن كثيرات ، فعلام الفخر يا جرير ؟ ! ؟ » وفدعاء : ملوية الأصابع .

(٣) هذا مثل يقوله من يضيع منه شىء عنده بديل له . والعير : الحمار .

(٤) « ضارب » مبتدأ و « الولدان » فاعل سد مسد الخبر وقد عمل اسم الفاعل « ضارب » فيه الرفع .

٣ ـــ قد عطف عليها ما يصلح لأن يكون مبتدأ .

مثل : « رجل ومحمد قائمان » . ورجل نكرة مبتدأ لعطف اسم معرفة عليها

ومثل : « رجل وقائل شعر فى الدار » ورجل نكرة مبتدأ لعطف نكرة موصوفة عليها .

٤ ـــ شاملة بأن تكون :

(أ) للتنويع مثل قول الشاعر :

فأقبلت زحفاً على الركبتين فثوبٌ لبست وثوب أجر

و « ثوب » الأولى اسم نكرة خبره « لبست » ، والثانية اسم نكرة أيضاً خبره « أجر » ، وصح الابتداء بالنكرة فى هاتين الجملتين ، لأن كلا من الاسمين يدل على تنويع .

(ب) للإبهام مثل قول امرىء القيس فى هجاء شخص :

« مرسعة بين أرساغه[1] »

ومرسعة اسم نكرة مبهم ، لإفادة التفاهة ، وقد وقع مبتدأ لإبهامه ، وخبره « بين أرساغه » أى « تميمة تافهة معلقة فى يديه » .

(ح) للعموم ، مثل « كلٌ يموت » . و « كل » اسم نكرة مبتدأ لدلالته على العموم .

٥ ـــ للدعاء أو التعجب .

مثل : « سلام على آل ياسين » . و « سلام » اسم نكرة مبتدأ لأنه للدعاء .

ومثل : « ما أحسن زيداً » . و « ما » اسم نكرة مبتدأ لأنه للتعجب و « أحسن » خبره

٦ ـــ مصغرة مثل : رجيل فى الدار و « رجيل » تصغير « رجل » .

---

(١) المرسعة التميمة التى يعلقها الناس لحمايتهم من الجن ، والأرساغ جمع رسغ وهو المعصم .

٧ — أداة أو جواباً لشرط .

مثل : من يقم أقم معه . و«من» اسم شرط مبتدأ . وهو نكرة وخبره «يقم» .

ومثل أن يقال : «من عندك ؟» . فتقول : «رجل» . وفي هذه الحالة تكون «رجل» مبتدأ خبره محذوف تقديره «عندي» .

ثانياً : الاسم المشتق :

(١) إذا وقع متقدماً ، فإما أن يكون مفرداً أو غير مفرد . فاذا كان مفرداً وكان الاسم الثاني مفرداً ، أعرب الأول خبراً مقدماً . والثاني مبتدأ مؤخراً على رأي ، أو أعرب الأول مبتدأ ، والثاني فاعلا سد مسد الخبر على رأي آخر . مثل : «أقائم محمد» .

ويعرب على الرأي الأول هكذا :

الهمزة للاستفهام و «قائم» خبر مقدم و«محمد» مبتدأ مؤخر .

ويعرب على الرأي الثاني هكذا :

الهمزة للاستفهام و «قائم» مبتدأ و «محمد» فاعل لقائم سد مسد الخبر .

أما إذا كان الأول مفرداً والثاني مثنى أو جمعاً ، فانه يتحتم أن يعرب الأول مبتدأ ، والثاني فاعلا سد مسد الخبر(١) . مثل : «أقائم الولدان» .

ويشترط لكون الاسم المشتق مبتدأ شرطان :

١ — اعتماده على نفي أو استفهام .

٢ — ذكر الفاعل - سواء كان اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً - وتمام الكلام به .

ومعنى هذا أنه إذا لم يعتمد على نفي أو استفهام لم يكن مبتدأ ، بل يكون خبراً مقدماً . وكذلك يكون الاسم المشتق إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً أو اسماً ظاهراً لم يتم به الكلام ، كما يتضح من الأمثلة الآتية :

---

(١) سبب وجوب هذا الإعراب دون الإعراب الآخر أنه يتحتم أن يتفق الخبر مع المبتدأ في العدد . ولهذا أعرب الاسم المشتق مبتدأ والثاني فاعلا له ، ولا يتحد الفاعل في العدد مع الوصف الذي يرفعه .

١ — «قائم محمد». وفيه «قائم» خبر مقدم و «محمد» مبتدأ مؤخر. وهنا لم يعتمد الوصف على نفى أو استفهام.

٢ — «قائم محمدان». هذا المثال قليل، لعدم اعتماد المشتق على نفى أو استفهام. وتعرب «قائم» مبتدأ و«محمدان» فاعل سد مسد الخبر، لأن «قائم» مفرد ولا يصح أن يكون خبراً لمثنى، فتحتم أن يكون المثنى فاعلا له.

٣ — «أقائم أبوك». فيه الهمزة للاستفهام و «قائم» مبتدأ و «أبوك» فاعل سد مسد الخبر. ويتم المعنى بذكر هذا الفاعل[1].

٤ — «أقائم أبوه على». وفيه الهمزة للاستفهام و «قائم» خبر مقدم و «أبوه» فاعل لقائم و «على» مبتدأ مؤخر. ويلاحظ فى هذا المثال أن الفاعل «أبوه» لا يكمل الجملة، ولهذا لم يعرب «قائم» مبتدأ، بل خبراً مقدماً للمبتدأ المؤخر «على».

أما إذا كان الاسم المشتق متقدماً وكان مثنى أو جمعاً، فانه يتحتم أن يكون الاسم الثانى موافقاً للأول فى التثنية أو الجمع.

وفى هذه الحالة يكون الاسم المشتق خبراً مقدماً والاسم الثانى مبتدأ مؤخراً مثل:

«أقائمان الولدان» وفيه «قائمان» خبر مقدم و «الولدان» مبتدأ مؤخر.

(ب) إذا وقع الاسم المشتق متأخراً عن الاسم الآخر، كان المشتق خبراً والاسم الآخر مبتدأ. وفى هذه الحالة يكون فى الاسم المشتق ضمير مستتر يجوز ظهوره إذا كان معنى الخبر منسوباً للمبتدأ مثل: «محمد قائم». والقيام هنا منسوب لمحمد. ولهذا يقال بأن فى «قائم» ضميراً مستتراً تقديره «هو»

---

(١) يصح أيضاً أن يكون «قائم» خبراً مقدماً و «محمد» مبتدأ مؤخراً كما ذكرنا من قبل.

يعود على « محمد » . ويجوز ظهور هذا الضمير فتقول « محمد قائم هو [١] » .

ويجب هنا أن نذكر أن الضمير لا يستتر فى الاسم المشتق الذى يرفع اسما ظاهراً مثل « محمد قائم أبوه » ، حيث لا يكون فى قائم ، ضمير مستتر لرفعه الاسم الظاهر .

أما إذا كان معنى الخبر غير منسوب للمبتدأ [٢] فإنه يتحتم ذكر الضمير ، سواء سبب عدم ذكرة لبساً أولم يسبب ، مثل «زيد هند ضاربها هو» والمعنى ظاهر بدون الضمير « هو » ، « زيد محمد ضاربه هو » . والضمير « هو » فاعل « ضارب » يعود على الاسم القريب منه وهو « محمد » . وبذكره تعين أن فاعل الضرب هو « محمد » لا « زيد » .

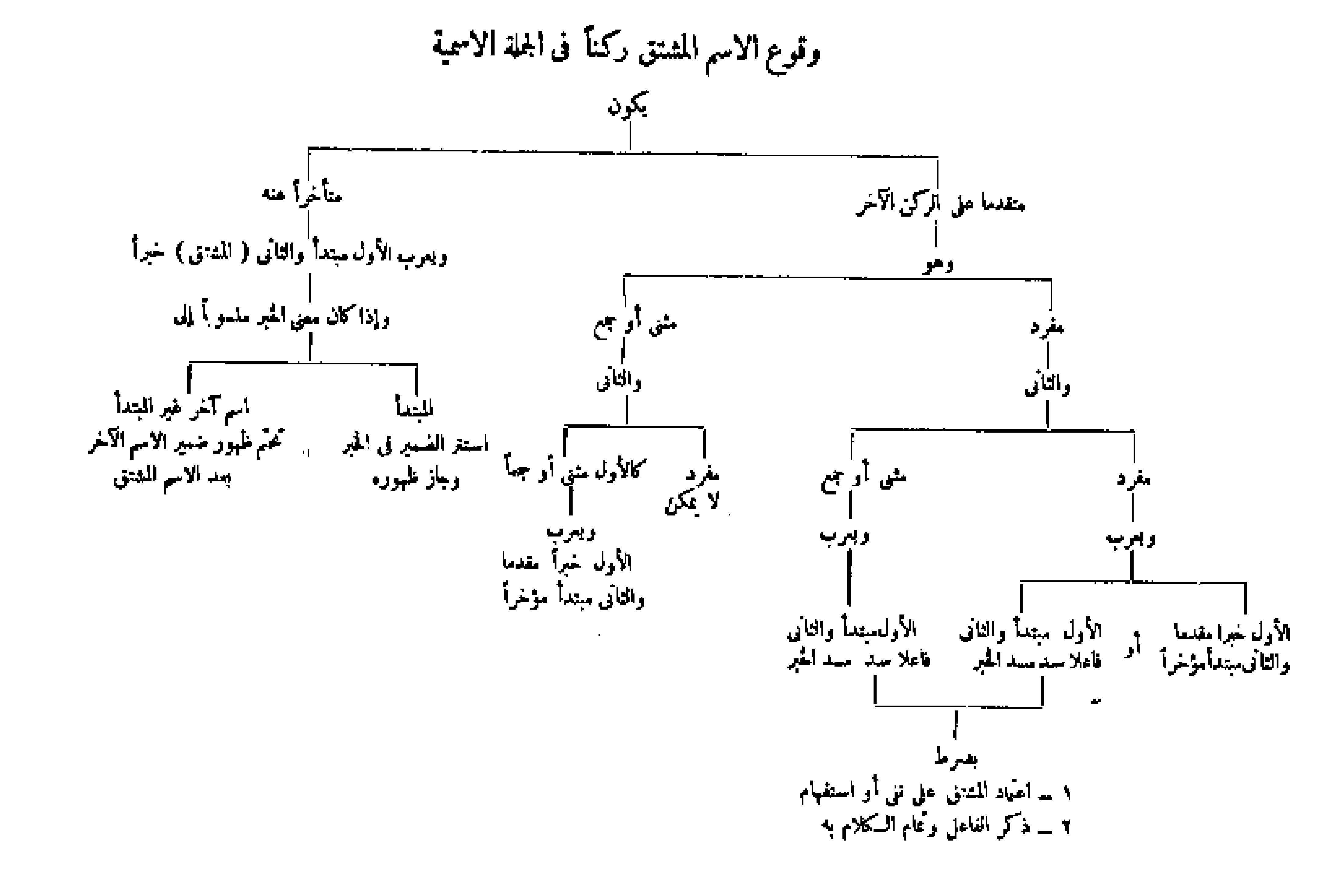
ملاحظة : يراد بالاسم المشتق فى جميع ما ذكرنا اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل . أما اسم الآلة واسم الزمان واسم المكان فتعتبر أسماء جامدة .

فى الجدول الآتى تلخيص لحالات الاسم المشتق

---

(١) يقول سيبويه : إن « هو » تأكيد للضمير المستتر فى « قائم » أو فاعل لقائم .

(٢) يعبر النحاة عن هذا بقولهم إن الخبر قد جرى على غير من هو له .



وقوع الاسم المشتق ركناً فى الجملة الاسمية
يكون
متقدما على الركن الآخر
متأخراً عنه
ويعرب الأول مبتدأ والثانى (المشتق) خبراً
وإذا كان معنى الخبر مسنداً إلى
المبتدأ
استتر الضمير فى الخبر وجاز ظهوره
اسم آخر غير المبتدأ
تحتم ظهور ضمير الاسم الآخر بعد الاسم المشتق
وهو
مفرد
مثنى أو جمع
والثانى
مفرد
مثنى أو جمع
ويعرب
الأول خبراً مقدما والثانى مبتدأً مؤخراً
أو
الأول مبتدأً والثانى فاعلا سد مسد الخبر
الأول مبتدأً والثانى فاعلا سد مسد الخبر
بشرط
١ ــ اعتماد المشتق على نفى أو استفهام
٢ ــ ذكر الفاعل وتمام الكلام به
والثانى
مفرد
لا يمكن
كالأول مثنى أو جمعاً
ويعرب
الأول خبراً مقدما
والثانى مبتدأ مؤخراً

تعريف المبتدأ والخبر :

يمكن لنا بعد أن ذكرنا حالات الاسم المشتق فى الجملة الاسمية ، أن نذكر تعريف النحاة لكل من المبتدأ أو الخبر .

والمبتدأ هو « اسم عار من العوامل اللفظية غير الزائدة ، مخبر عنه ، أو رافع لفاعل يستغنى به عن الخبر [١] » .

ويقتضى هذا التعريف شيئاً من التوضيح . وعند النحاة أن لكل كلمة معربة عاملا يعمل فيها الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم ، حسب موقعها الإعرابى . وهذا العامل قد يكون لفظياً مثل « إنّ » فى المثال « إن محمداً قائم » . وهى التى عملت النصب فى « محمد » . وقد يكون العامل معنوياً كعامل المبتدأ . وهو الابتداء ويعمل الرفع فى المبتدأ .

لهذا ذكر فى تعريف المبتدأ ، أنه عار عن العوامل اللفظية . ولكن المبتدأ رغم هذا قد يكون معمولا لعامل لفظى زائد . وهذا لا يمنع كونه مبتدأ حسب التعريف المذكور . مثل : « هل من خالق غير الله يرزقكم » . و « من » هنا حرف جر زائد ، بدليل إمكان حذفه دون اضطراب فى الجملة ، و « خالق » مجرور بمن فى اللفظ . وهى مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة لاشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد [٢] ، ولكل مبتدأ خبر عند النحاة . ولكن المبتدأ المشتق قد لا يكون له خبر ، لأنه يرفع فاعلا يتم به الكلام ، ويستغنى به عن الخبر كما ذكرنا .

أما الخبر فهو ركن الجملة الاسمية الذى يتم به المعنى مع المبتدأ . والعامل فى الخبر هو المبتدأ ، وهو عامل لفظى ، أو الخبرية ، وهى عامل معنوى .

ولن نتعرض هنا لنظرية العمل فى النحو العربى فسنتحدث عنها فى مجال آخر .

---

(١) التعريف عن الأشمونى — باب المبتدأ والخبر .

(٢) أنظر ص ٥١ .

الخبر غير المفرد :

ذكرنا أن كلا من المبتدأ والخبر قد يكون إسماً جامداً ، كما قد يكون اسماً مشتقاً . وقد يكون الخبر — دون المبتدأ — جملة أو شبه جملة .

(١) وقوع الجملة خبرا :

تقع الجملة خبرا سواء كانت إسمية أم فعلية . ويشـــترط فى جملة الخبر شرطان :

١ — ألا تكون للنداء ، أو مصدرة بلكن أو بل أو حتى .

٢ — أن تتضمن معنى المبتدأ .

ويتحقق تضمن جملة الخبر لمعنى المبتدأ بأحد أمور :

١ — أن تكون جملة الخبر هى نفس المبتدأ فى المعنى ، مثل « قولى الله حسبى» . و « قول » مبتدأ والياء مضاف إليه، و « الله » مبتدأ ثان و « حسبى » خبر المبتدأ الثانى ، والجملة خبر المبتدأ الأول . ومن الملاحظ أن « الله حسبى » هى نفس « قولى » ، أى أنها هى المبتدأ فى المعنى .

٢ — أن تحتوى جملة الخبر على ضمير يعود على المبتدأ ، ويسمى بالرابط . مثل « محمد أبوه قائم » . و«محمد» مبتدأ ، و « أبوه » مبتدأ ثان ، و «قائم» خبر المبتدأ الثانى، والجملة خبر المبتدأ الأول. وفى جملة الخبر ضمير متصل بأب يعود على «محمد».

وقد يكون الضمير مذكورا كما فى المثـال السابق ، وقد يكون مقدرا مثل « السمن منوان [١] بدرهم » أى منوان منه بدرهم .

٣ — أن تحتوى على اسم إشارة إلى المبتدأ مثل :

« ولباسُ التقوى ذلك خير » . و « لباس » مبتدأ و« التقوى » مضاف إليه، و « ذلك » اسم إشارة للمبتدأ ، واقع مبتدأ ثانياً ، و « خير » خبر للمبتدأ الثانى والجملة خبر المبتدأ الأول .

(١) منوان مثنى « منا » . وهو مكيال السوائل .

٤ — أن يتكرر لفظ المبتدأ مثل :

« الحاقة ما الحاقة » . « الحاقة » مبتدأ ، و « ما » اسم استفهام مبتدأ ثان و « الحاقة » خبر المبتدأ الثاني . والجملة خبر المبتدأ الأول .

٥ — أن يكون في جملة الخبر اسم عام يشمل معناه معنى المبتدأ مثل :

« محمد نعم الرجل » . و « محمد » مبتدأ ، و « نعم » فعل ماض ، و « الرجل » فاعل ، وهو اسم يشمل معناه معنى المبتدأ لأن « محمد » اسم رجل .

(ب) وقوع شبه الجملة خبرا :

شبه الجملة هو الظرف أو الجار والمجرور . ولكل منهما متعلق أي فعل أو اسم مشتق يتصل به اتصال المفعول بفعله .

ومثال وقوع الظرف خبرا «زيد عندك» و «عند» ظرف ، والكاف مضاف إليه ، و « عندك » ليست خبرا بل متعلقة بكلمة محذوفة تقديرها « كائن » أو « يكون » . وهذه الكلمة المحذوفة هي الخبر .

ومثال وقوع الجار والمجرور خبرا « زيد في الدار » . و« في الدار » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر . وهذا المحذوف هو « كائن » أو « يكون » .

ويكون تقدير المثالين على ذلك :

إما : « زيد كائن عندك » و « زيد كائن في الدار » .

وفي هذه الحالة يكون الخبر مفردا لأن المحذوف اسم مفرد .

أو : « زيد يكون عندك » و « زيد يكون في الدار » .

ويكون الخبر على هذا جملة ، لتقدير المحذوف بفعل فاعله ضمير مستتر يعود على المبتدأ .

وهناك من يقول بأن الخبر هو الظرف أو الجار والمجرور ، بدون تقدير متعلّق بمحذوف .

نريد هنا أن نوجز ما قدمنا مفصلا فنقرر ما يأتى :

١ — يصلح الاسم الجامد للوقوع مبتدأ أو خبراً إذا كان معرفة ، فإذا كان نكرة فإنه لا يصلح أن يكون مبتدأ إلا إذا دل على معين ، فى الحالات التى ذكرناها بالتفصيل .

٢ — المصدر الصريح والمؤول مساويان للاسم الجامد ، فيصح أن يقع كل منهما مبتدأ أو خبراً . وإليك الأمثلة :

« ضربك شديد » ، و « ضرب » مصدر صريح وقع مبتدأ .

« أن تصوموا خير لكم » ، و « أن تصوموا » حرف مصدرى وفعل ، فى تأويل مصدر ، هو المبتدأ . والتقدير « صومكم خير لكم » .

« النجاح صبر وجلد » ، و « صبر » مصدر صريح وقع خبراً .

« الخير أن تقول الحق » ، و « أن تقول » حرف مصدرى وفعل ، فى تأويل مصدر خبر . والتقدير « الخير قولك الحق » .

وقد يحذف الحرف المصدرى ويبقى الفعل بدونه مثل « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » . وتقدير المثال « سماعك بالمعيدى خير من رؤيته » ، و « سماع » مصدر مؤول من « أن » المحذوفة والفعل « تسمع » .

٣ — قد يكون الاسم المشتق مبتدأ . وذلك إذا اعتمد على نفى أو استفهام . وفى هذه الحالة يرفع فاعلا يغنى عن الخبر ـ على التفصيل الذى مر بك . ويقع الاسم المشتق خبراً كذلك ، فيرفع ضميراً مستتراً أو بارزاً يعود على المبتدأ . وهنا ينسب معنى الخبر إلى المبتدأ ، فيجوز استتار هذا الضمير أو ظهوره مثل : « محمد قائم » أو « محمد قائم هو » ، بظهور الضمير « هو » . أما إذا رفع المشتق اسماً ظاهراً على الفاعلية ، فإن معناه ينسب إلى غير المبتدأ فيتحتم إبراز الضمير ، مثل : « محمد قائم أبوه » بوجود الهاء فى « أبوه » .

٤ — لا تصلح الجملة ولا شبهها لأن تكون مبتدأ ، إلا إذا قصد لفظها

مثل : « لا إله إلا الله كلمة الحق » . والمبتدأ هنا جملة « لا إله إلا الله » . وقد قصد لفظها أى « هـذه العبارة كلمة الحق » . ومثل : « فى الدار جار ومجرور » و « فى الدار » شبه جملة قصد لفظها ولهذا فهى مبتدأ .

٥ — إذا وقعت الجملة خبراً وجب أن تحتوى على رابط يربطها بالمبتدأ . ويكون الرابط ، ضميراً أو اسم إشارة أو تكرار لفظ المبتدأ أو اشتمال جملة الخبر على لفظ عام يشمل معناه معنى المبتدأ . وقد مرت الأمثلة لكل هذا .

٦ — إذا وقع شبه الجملة خبراً ، وجب أن يكون متعلقاً بمحذوف ويكون هـذا المحذوف خبرا . وقد يقدر المحذوف باسم مشتق أو بجملة فعلية . وقد مثلنا لكل ذلك .

* * *

موضع المبتدأ وموضع الخبر :

يأخذ المبتدأ الموضع الأول فى الجملة الإسمية ، ويأخذ الخبر الموضع الثانى[1] . ولكن هناك حالات يجوز فيها عكس هذا الترتيب ، ويكون ذلك بأن يتقدم الخبر على المبتدأ جوازاً أو وجوباً . وقد يمتنع تقديم الخبر فيظل فى المكان الثانى من الجملة .

أولا — جواز تقديم الخبر :

يجوز تقديم الخبر على المبتدأ إذا لم يؤد ذلك إلى التباس أيهما بالآخر مثل :

(١) « قائم زيد » . و « قائم » مسند و « زيد » مسند إليه . والمسند إليه يكون مبتدأ أو فاعلا ، ولكن « زيد » لا يمكن أن يكون فاعلا ، لعدم اعتماد الاسم المشتق على نفى أو استفهام كما تقدم ، فلم يبق إلا أن يكون « زيد » مبتدأ مؤخرا .

---

(١) هذا على فرض أن الجملة مكونة من مبتدأ وخبر ولا غير .

(ب) « قام أبوه زيد » . و « زيد » اسم مرفوع لايمكن أن يكون فاعلا للفعل « قام » ، لوجود فاعله وهو « أبوه » ، فلم يبق إلا أن يكون مبتدأ مؤخرا . أما خبره فالجملة الفعلية السابقة عليه . ولو لم يكن « زيد » مبتدأ لعاد الضمير على متأخر فى اللفظ وفى الرتبة وهو « زيد » . أما كونه متأخرا لفظا فظاهر . أما كونه متأخراً فى الرتبة ، فلأنه لو لم يكن مبتدأ لما استحق المكان الأول فى الجملة . ولا يجيز النحاة أن يعود الضمير على متأخر فى اللفظ والرتبة .

(حـ) « فى الدار زيد » . و « زيد » مبتدأ مؤخر خبره الجار والمجرور . ولا موضع له غير الابتداء .

وفى كل الحالات السابقة يصح أيضاً تقديم المبتدأ فنقول « زيد قائم » و « زيد قام أبوه » و « زيد فى الدار » . أى أن تقديم الخبر أو تأخيره جائز .

ثانياً — وجوب التقديم :

يتحتم تقديم الخبر على المبتدأ فى الحالات الآتية :

١ — إذا كان المبتدأ نكرة لامسوغ لكونها مبتدأ غير تقديم خبرها ، بأن يكون الخبر شبه جملة [1] مثل « في الدار ولد » و « عندك ولد » .

٢ — إذا اشتمل المبتدأ على ضمير يعود على الخبر ، مثل :

« فى الدار صاحبها » و « صاحب » مبتدأ واجب التأخير عن خبره (الجار والمجرور) ، لوجود ضمير فى المبتدأ يعود على جزء من الخبر — وهو المجرور (الدار) . وقد وجب هنا تقديم الخبر ، حتى لا يعود الضمير على متأخر فى اللفظ والرتبة .

٣ — إذا كان الخبر إسماً له الصدارة . وهناك بعض الأسماء التى يجب

(١) أنظر مبررات الابتداء بالنكرة ص ١٣٠

وجودها فى أول الجملة مثل ، أسماء الاستفهام والشرط . ولو وقع بعض هذه الأسماء خبراً لتحتم لوجب على المبتدأ . مثل :

« أين نصيرك » . ومن الواضح أن « نصير » هو المسند إليه حيث أنه محل السؤال . والمسند اليه هو المبتدأ . وقد تأخر لأن خبره اسم استفهام يتحتم أن يكون فى صدر الجملة .

٤ — إذا كان المبتدأ محصوراً بإلا أو بإنما . مثل :

« مافى الدار إلا محمد » . و « محمد » مبتدأ محصور بالا ، فوجب تأخيره .

« إنما فى الدار محمد » . و « محمد » مبتدأ محصور بانما فوجب تأخيره عن الخبر .

٥ — إذا كان المبتدأ «أن» ـ المفتوحة الهمزة ـ واسمها وخبرها فى تأويل مصدر ، مثل : « فى رأيى أنك قائم » . وتأويل المثال « فى رأيى قيامك » . و « فى رأيى » خبر مقـــدم . والمصدر المؤول مبتدأ مؤخر . ويتحتم تأخير المبتدأ هنـا ، لأن لفظ « أن » لا يـكون مفتوح الهمزة إذا وقع فى أول الـكلام .

ثالثاً : امتناع تقديم الخبر :

يمتنع تقديم الخبر فى الحالات الآتية :

١ — إذا كان المبتدأ اسماً له صدر الـكلام ، مثل « من لى منجداً[1] » . و « من » اسم استفهام مبتدأ ، له الصدارة ، فلا يجوز تقديم الخبر عليه .

٢ — إذا كان المبتدأ متصلا بلام الابتداء ، مثل : « لزَيد قائم » و «زيد» مبتدأ متصل بلام الابتداء ، فلا يصح تقديم الخبر عليه .

٣ — إذا كان الخبر محصورا بإلا أو بإنما مثل :

---

(١) المنجد : المغيث .

« ما محمد إلا قائم » ، إنما زيد قائم[1] .

٤ — إذا كان الخبر فعلا فاعله ضمير مستتر يعود على المبتدأ مثل :

« محمد قام » . و « محمد » مبتدأ و « قام » فعل ماض فاعله ضمير مستتر يعود على « محمد » . ولو تقدم الخبر « قام » لأصبحت الجملة « قام محمد » ، ولكان « محمد » فاعلا وليس مبتدأ مؤخراً .

ولو كان الفاعل ضميراً بارزاً لجاز تقديم الخبر مثل : « قاما الولدان » . وذلك لأن « الولدان » لا يمكن أن تكون فاعلا لقام ، لأن فاعلها موجود وهو الضمير المتصل — ألف الاثنين . ولنا تعليق على هذا المثال سنذكره في حينه .

٥ — إذا كان الخبر صالحاً لأن يكون مبتدأ ، والمبتدأ صالحاً لأن يكون خبراً . مثل : « محمد أخوك » . ولو قدمت « أخوك » فقلت : « أخوك محمد » ، لكانت مبتدأ لا خبراً مقدماً . ولنا كذلك تعليق سنذكره على هذه الحالة .

٦ — إذا كان الخبر متصلا بالفاء مثل : « الذى يأتيني فله درهم » .

° ° °

حذف المبتدأ وحذف الخبر :

يكون حذف المبتدأ أو الخبر وجوباً أو جوازاً . ويمتنع حذف أي منهما إذا لم يكن هناك دليل يدل عليه إذا حذف .

(أ) حذف المبتدأ :

يحذف جوازاً إذا دل عليه دليل ولم يكن من الحالات التي يجب فيها

(١) المحصور بإلا هو الاسم الواقع بعدها . والمحصور بإنما هو الاسم الذى لا يقع بعدها مباشرة .

الحذف وسنذكرها ، مثل ما إذا سألك سائل « ماعملك؟ » فقلت « طالب » . وفى هذه الإجابة حذف المبتدأ وبقى الخبر . والتقدير « أنا طالب » . ومن الممكن بطبيعة الحال أن تكون إجابتك « أنا طالب » بدون حذف .

ويحذف المبتدأ وجوباً فى مواضع هى :

١ — النعت المقطوع إلى الرفع ، مثل « مررت بزيد . الكريمُ » . وقد مر بك معنى القطع فى باب العلم[1] . ويكون هذا المثال بدون قطع فيما لو قلت « مررت بزيد الكريم » بجر الكريم .

٢ — فى جملة نعم وبئس إذا وجد الاسم المخصوص بالمدح أو الذم ، مثل « نعم الرجل محمد » و « بئس الغلام على » . و « نعم » أو « بئس » فى هذين المثالين فعل ماض ، و « الرجل » أو « الغلام » فاعل ، و « محمد » أو « على » هو الاسم المخصوص بالمدح أو بالذم ، ويعرب خبرا لمبتدأ محذوف تقديره « هو » . وحذف هذا المبتدأ واجب .

٣ — عندما يكون الخبر مصدرا نائبا مناب الفعل ، مثل « صبر جميل » . وتعرب « صبر » خبرالمبتدأ محذوف . والتقدير «صبرى صبر جميل» . و«صبر» فى المثال المذكور نائب عن الفعل « اصبر » .

٤ — فى الجملة « فى ذمتى لأزورنك » . ويعرب النحاة « فى ذمتى » جارا ومجروراً متعلقاً بمحذوف ، خبر . والمبتدأ محذوف وجوباً . والتقدير «فى ذمتى قسم» و « قسم » المحذوفة وجوباً هى المبتدأ .

(ب) حذف الخبر :

يحذف جوازا إذا دل عليه دليل ولم يكن من حالات وجوب الحذف ،

---

(١) انظر ص ٨٧ .

مثل ما إذا سألك سائل « من المتكلم ؟ » فتقول « محمد » . و « محمد » مبتدأ وخبره محذوف جوازا تقديره « المتكلم » . ويجوز أن يذكر الخبر فتقول « محمد المتكلم » . ومثل قول الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما عنـ ـدك راض والرأى مختلف [٢]

و « نحن » مبتدأ خبره محذوف جوازا تقديره « راضون » . وقد دل على هذا الخبر المحذوف كلمة « راض » المذكورة فى البيت .

ويحذف وجوبا فى حالات نذكرها لك :

١ — أن يكون المبتدأ نصا فى اليمين ، أى اسما لا يستعمل فى غير القسم ، مثل « لعَمرك لأزورنك » . واللام للقسم ، و « عَمْر » مبتدأ ، والكاف مضاف إليه ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا تقديره « قسمى » (أى لعمرك قسمى لأزورنك) . أما إذا لم يكن المبتدأ نصا فى اليمين ، مثل « عهد الله لأزورنك » فليس من الواجب حذف الخبر ، حيث يمكن أن تقول « عهد الله على لأزورنك » . و « عهد » مبتدأ و « الله » مضاف إليه و « على » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر .

٢ — أن يقع بعد المبتدأ واو لا تصلح إلا بمعنى مع ، مثل : « كل رجل وواجبه » . والواو للعطف ، ولكن يتحتم كونها بمعنى مع . لهذا يعرب المثال هكذا : « كل » مبتدأ و « رجل » مضاف إليه والواو ، حرف عطف للمعية و « واجبه » معطوف على « كل » ، وخبر المبتدأ محذوف تقديره « مقترنان » . وتقدير المثال « كل رجل وواجبه مقترنان » . ولا يجوز ذكر هذا الخبر [١] .

٣ — أن يكون المبتدأ مصدرا وبعده حال تسد مسد الخبر ، ولكنها لا تصلح أن تكون خبرا ، مثل « ضربى العبد مسيئا » . وقد أعرب النحاة هذا المثال على النحو الآتى :

---

(١) يرى ابن عصفور أن الكلام تام بدون تقدير الخبر . وهذا الكلام وجيه وسنذكر ما يؤيده فيما بعد .

« ضرب » مبتدأ والياء مضاف إليه « فاعل فى المعنى » و « العبد » مفعول و « مسيئاً » حال . وتقدير المثال « ضربى العبد حاصل إذا كان مسيئاً » وصاحب الحال هو الضمير المستتر فى « كان » ، وليس « العبد » صاحب الحال . ولا تصلح « مسىء » لأن تكون خبراً للمبتدأ « ضرب » ، لأن الضرب لا يمكن أن يوصف بأنه مسىء .

٤ — إذا دخلت « لولا » على الجملة الإسمية . وهناك مذاهب ثلاثة فى حذف الخبر بعد « لولا » .

المذهب الأول ، الأغلب حذف الخبر مع « لولا » ولكن قد يوجد قليلا . مثال الحذف « لولا زيد لأتيت » . و « زيد » مبتدأ خبره محذوف وجوبا ، والتقدير « لولا زيد موجود لأتيت » .

ومثال وجود الخبر بعد « لولا » قول الشاعر :

لولا أبوك ولولا قبله عمر ألقت إليك معدٌّ بالمقاليد [(١)]

ومعنى البيت « لولا ظل أبيك وظل جدك من قبله ، لتوليت زمام السلطان بين العرب » . ويتضح من هذا التفسير ، وجود جملتين بعد « لولا » ، إحداهما محذوفة الخبر وهى « لولا أبوك » ، وتقدير الخبر « موجود » . والثانية مذكورة الخبر وهى جملة « لولا قبله عمر » . والخبر هو « قبله » ، و « عمر » مبتدأ مؤخر . والثانية محل الشاهد ، حيث ذكر الخبر بعد « لولا » وهذا قليل .

المذهب الثانى : الحذف واجب دائماً ، وما ورد من الجمل مما يظهر فيها الخبر بعد « لولا » مؤول . وذلك بأن يقال فى البيت السابق مثلا ، بأن « الأصل لولا أبوك ولولا أن قبله عمر » ، فتكون الجملة ليست جملة « لولا » .

---

(١) معد هو ابن عدنان أبو العرب . وقصد به فى هذا البيت القبائل العربية . ولهذا أنث الفعل معه . والمقاليد المفاتيح . ومعنى ألقت إليك بالمقاليد سلمتك السلطة لتتصرف كما يبدو لك .

بل جملة « أن » . وحذفت « أن » وبقى المبتدأ والخبر .

المذهب الثالث : يختلف الأمر حسب معنى الخبر . فإن كان كونا مطلقاً (أى بمعنى موجود) وجب حذفه مثل .

« لولا محمد لما جئت » . والخبر هنا كون مطلق لأن التقدير « لولا محمد موجود الخ » .

أما إذا كان غير ذلك، فإما أن يدل عليه دليل أو لا يدل عليه دليل .

فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكر الخبر، مثل « لولا محمد محسن إلى لهلكت » . والخبر هنا « محسن » وهو ليس كونا مطلقاً ، لأن الذى منعنى من الهلاك ليس مجرد وجود محمد بل إحسانه . ولا بد من ذكر الخبر هنا لعدم وجود ما يدل عليه .

ولكن لو وجد ما يدل على الخبر جاز حذفه ، مثل ما لو سألك سائل « هل أحسن محمد إليك؟ » ، فإن لك تقول « لولا محمد لهلكت » ـ مع عدم ذكر الخبر ، أو أن تقول « لولا محمد محسن إلى لهلكت » ـ مع ذكر الخبر . ومن هذا قول أبى العلاء .

يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا

ومعنى البيت « ان الرعب من هذا السيف يذيب كل السيوف القاطعة، فلولا أن هذه السيوف ممسوكة بأغمادها لسالت » . وترى من هذا أن هناك قرينة يمكن بمساعدتها الاستغناء عن الخبر ـ وهو جملة « يمسكه » . هذه القرينة هى تقدم ذكر أن السيوف تذوب ، وما هو معرف من أن الغمد كيس من المعدن يوضع فيه السيف ، فلو فرض أن سال السيف لأمسكه الغمد ، ومنعه من السيلان . ولهذا يمكن حذف هذا الخبر فتقول « فلولا الغمد لسال » وهذا بطبيعة الحال ليس محتفظاً بالوزن الشعرى .

وهذا الرأى الأخير هو أحسن الآراء الثلاثة .

(حـ) حذف المبتدأ والخبر معاً .

يحذفان جوازا عندما يدل عليهما دليل ، كما لو سألك سائل « هل أنت قائم ؟» ، فأجبت « نعم » . ويرى النحاة أن تقدير هذه الجملة هو «نعم أنا قائم»

تعدد الخبر :

يجوز تعدد الخبر للمبتدأ الواحد مع عطف الخبر اللاحق على السابق ، أو بدون عطف . ومثال تعدد الخبر مع العطف « أنت قوى وذكى » . ومثال تعدده بدون عطف « أنت قوى ذكى » .

وهناك رأيان آخران :

رأى يقول بأن تعدد الخبر بدون عطف لايجوز، إلا إذا كان الخبران معاً ، يؤديان معنى يمكن التعبير عنه بلفظ واحد ، مثل «الرمان حلو حامض » ، أى « الرمان مز» . ومثل «الماء ساخن بارد» أى «الماء فاتر» . ولو ورد من الجمل ما تتعدد فيها الأخبار دون عطف ، فإننا نقدر مبتدأ لكل خبر . مثل قوله تعالى « وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد » والتقدير « وهو الغفور هو الودود هو ذو العرش هو المجيد » .

ورأى يقول بأنه لا بد لتعدد الأخبار من اتفاقها فى الصيغة ، فتكون جميعاً مفردة أو مثناة أو جمعاً أو جملا فعلية أو جملا إسمية الخ .

ويعرب هؤلاء قوله تعالى « فإذا هى حية تسعى » هكذا .

« إذا » فجائية و « هى » مبتدأ و «حية» خبر و«تسعى» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر يعود على « هى » السابقة والجملة حال .

أما أصحاب الرأى الأول فيعربون « تسعى » خبرا ثانيا .

* * *

انتهينا من عرض أحكام المبتدأ والخبر . ونود الآن أن نتعرض لبعض آراء النحاة بالملاحظة .

أولا : الفاعل الذى يسد مسد الخبر .

١ — إذا وقع الاسم المشتق فى أول الجملة ، وكان معتمداً على نفى أو استفهام ، اعتبر مبتدأ ، واعتبر الإسم الذى يليه فاعلا يسد مسد الخبر . وبناء على ذلك فان « المحمدان » فى المثال « أقائم المحمدان » فاعل لقائم يسد مسد الخبر . وقد قال النحاة بذلك ولم يقولوا بأن « المحمدان » خبر يسد مسد الفاعل ، لعدم مطابقة « قائم » لـ « محمدان » فى العدد . وهى مطابقة لازمة ، إذا اعتبر « قائم » خبراً للمحمدان ، وممنوعة إذا اعتبر فاعلا .

ولكن مقتضى قولهم هذا فساد تعريفهم للخبر . وهو عندهم « جزء الجملة الإسمية الذى تتم الفائدة مع المبتدأ » . ولا شك أن هذا التعريف ينطبق على « المحمدان » فى المثال المذكور ، لأن « قائم » مبتدأ و « المحمدان » هو جزء الجملة الإسمية الذى تتم به الفائدة . ولا يدفع فساد التعريف ماقد يقال من أن الفاعل يسد مسد الخبر .

كذلك ينطبق هذا التعريف على الحال الذى يسد مسد الخبر فى مثل « ضربى العبد مسيئاً » . أما قول النحاة بأن الخبر محذوف ، فهو قول لاغناء فيه ، لأن الحال هنا هو الذى به يتم المعنى ، بحيث لو حذف فقلنا « ضربى العبد » لما كانت الجملة كاملة .

ومعنى هذا اختلاط المعرفات . وهو أمر مرفوض رفضاً منهجياً فى جميع العلوم .

قلنا من قبل بأن الجملة ليست سوى انعكاس نحوى للقضية المنطقية . وقد مرت الجملة النحوية فى دورين ، أما المبكر منهما فلم يفرق بين نوعها الإسمى ونوعها الفعلى تفريقا حاداً ، بل اعتبرها — كما يعتبرها البلاغيون — اسنادا مكونا من مسند ومسند إليه . وكان سيبويه أمام النحاة عن قالوا بهذا . وأما الدور المتأخر فقد انفصلت فيه الجملة الإسمية عن الفعلية وبوبت

الأحكام لكل منهما وفصلت، على ماترى بين أيدينا اليوم.

ومن ثم كان التفريق فى قاعدة المطابقة بين هذين النوعين من الجملة، وهو تفريق لانرى له مبررا كافياً.

وقد قام تفكير سيبويه — والبلاغيون من بعده — على أساس أن الفعل والخبر يمثلان المسند. وأن الفاعل والمبتدأ يمثلان المسند إليه. ونود الآن أن نلفت النظر إلى التناقض الذى تجره نظرية الفاعل الذى يسد مسد الخبر فى هذا الصدد. وفى المثال «أقائم محمد؟» تعرب «قائم» مبتدأ أى أنها مسند إليه. وتعرب «محمد» فاعلا أى أنها مسند اليه أيضاً. ومقتضى هذا وجود جملة تتكون من مسندين إليهما ولا غير. ولو قيل بأن «محمد» قد سد مسد الخبر وأنه بذلك مسند، لكانت هذه الكلمه مسنداً ومسنداً إليه فى نفس الوقت، وهو أمر لايقبله عقل.

وللنحويين فى هذا المثال إعراب آخر، هو اعتبار «قائم» خبراً مقدما و «محمد» مبتدأ مؤخرا. ومقتضى هذا الإعراب أن تكون «قائم» مسندا و «محمد» مسندا اليه. وهو عكس وضعهما على الإعراب الآخر الذى سبق. ومن المعلوم أن الإسناد اعتبار دلالى لا إعرابى. ولا يقبل المنطق السليم أن يكون المسند حسب الإعراب الأول هو المسند إليه حسب الاعراب الثانى، لأن جملة «أقائم محمد؟» لم تتغير فى ذاتها، سواء أعربت على هذا الوضع أو ذاك.

٣ — وضع النحاة قاعدتين للمطابقة بين طرفى الجملة، إحداهما للجملة الإسمية والثانية للجملة الفعلية. وقد قالوا بأنها لازمة فى الأولى بين المبتدأ والخبر، وبأنها ممتنعة فى الثانية، إذا كان الفاعل — أو نائبه — مثنى أو جمعاً، حيث يتحتم فى هذه الحالة بقاء الفعل فى صيغة المفرد.

ولم يكن النحاة فى هذا التفريق محكومين بالواقع اللغوى بمقدار ماكانوا

محكومين باعتبارات فلسفية لا علاقة لها باللغة . وهم قد منعوا المطابقة فى العدد بين الفعل وفاعله ، إذا كان مثنى أو جمعا ، لأن علامات المطابقة هى ألف الاثنين وواو الجماعة [1] ، وقد اعتبرهما النحاة من الأسماء . ومقتضى جواز المطابقة أنه يحتمل أن يوجد بعد الفعل اسمان يعتبر كل منهما فاعلا له ، أولها ألف الاثنين أو واو الجماعة ، وثانيهما الاسم الظاهر الذى قد يلى الفعل . ولما كان من غير المقبول فلسفيا ، وجود فاعلين لفعل واحد ، لامتناع وجود مؤثرين لأثر واحد ، فقد قالوا بعدم جواز مطابقة الفعل فى العدد لفاعله المثنى أو الجمع .

وما يقال عن الفعل وفاعله ، يقال كذلك عن اسم الفاعل وفاعله ، ولهذا تمتنع المطابقة بينهما فى العدد إذا كان الفاعل غير مفرد .

قد يقول القارىء «ولكن العربية لا تجيز أن يقع الاسم المثنى أو الجمع، بعد الفعل الذى تلتحق به ألف التثنية أو واو الجماعة . والرد على هذا من أمثلة النحاة أنفسهم مما يشعر بجواز ذلك . وإليك الأمثلة .

(ا) أقائمان الزيدان .

وتعرب «قائمان» خبرا مقدما و« الزيدان » مبتدأ مؤخرا، وذلك لاتفاقهما فى العدد ، حيث لا يمكن إعراب « الزيدان » فاعلا لهذا السبب .

(ب) « قاما الزيدان » .

ويعرب النحاة « قام » فعلا ماضيا والألف فاعلا وجملة « قاما » خبرا مقدما و « الزيدان » مبتدأ مؤخرا .

ولا يرى النحاة مانعا من اتفاق « قاما » مع « الزيدان » فى التثنية ، طالما اعتبرت « قاما » خبرا و « الزيدان » مبتدأ . ويقول ابن عقيل فى موضوع

---

(١) مثل ألف الاثنين وواو الجماعة فى هذه الأحكام ، ياء المخاطبة .

تقديم الخبر ما نصه « وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميرا بارزا مثل « الزيدان قاما » فيجوز أن تقدم الخبر فتقول « قاما الزيدان » . . . . ومنع ذلك قوم .

ولنا هنا على النحاة مأخذ خطير . هم بين أمرين ، أما أن يكونوا قد صنعوا هذه الأمثلة صنعا للتمثيل لقاعدتهم ، وإما أن يكونوا قد أخذوها عن الواقع اللغوى العربى دون أن يحسنوا التفكير .

وعلى الفرض الأول نلاحظ أن الأمثلة التى أوردوها ليست نصوصا منقولة ، كالشعر والحديث والقرآن والأمثلة العربية أو سوى ذلك مما ثبت نقله عن العرب ، بل هى أمثلة تدور حول زيد وقيامه ـ وما أكثرها فى أمثلة النحاة !!!

وعلى الفرض الثانى تنهدم قاعدة المطابقة التى يقول بها النحويون من أساسها . حيث أنه لو صح أن العرب تقول :

أقائم الزيدان	وتقول	أقائمان الزيدان
كما تقول ، قام الزيدان	«	قاما الزيدان (١)

فإن القاعدة التى تُستخلص من هذا أن مطابقة الفعل للاسم المثنى الواقع بعده ، فى العدد أمر جائز لا ممتنع . أما ما يحتال به النحاة من أن « الزيدان » فى « قام الزيدان » فاعل ، بينما هى فى « قاما الزيدان » مبتدأ ، فأمر لا غناء فيه ، لأننا لا ندرس تأويل النحاة للمثال ، بل ندرس المطابقة الواقعية بين الفعل والاسم المثنى الذى يليه ويكون مسندا إليه .

وما يقال عن الفعل والاسم المثنى الواقع بعده ، يقال عن الاسم

---

(١) انظر الحالة الثانية من حالات امتناع تقديم الخبر فى ابن عقيل

المشتق والاسم المثنى الواقع بعده . ولا تحتم بينهما مطابقة، كما يظهر من الأمثلة المذكورة ـ على فرض صحتها .

٤ ـ يشترط النحاة لصحة وقوع الاسم المشتق مبتدأ يرفع فاعلا يسد مسد الخبر، أن يعتمد على نفي أو استفهام. ويقولون بأنه لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف أو بالاسم أو بالفعل .

أما النفي بالحرف مثل «ما قائم محمد» فلا أشكال فيه .

وأما النفي بالاسم مثل «غير قائم محمد»، فنلاحظ أن المبتدأ هنا ليس الاسم المشتق ، بل الاسم المضاف إلى الاسم المشتق ، وهو «غير» . وكان الأولى أن ينبه النحاة إلى ذلك . ولكنهم يعتبرون المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، وهذا مبرر لعدم ذكرهم لهذا التفصيل ذكراً صريحاً . أما النفي بالفعل فله أحدى أمكانيتين :

الأولى دخول «كان» المنفية في إحدى صيغها على جملة المبتدأ أو الخبر، مثل «ما كان قائم محمد» ومثل «لم يكن قائم محمد» . (هذه الأمثله من صنعنا ولا نقول بنقلها عن العرب .) ولم يذكر النحاة هذه الحالة من حالات النفي بالفعل على ما أعتقد .

الثانية دخول «ليس» على جملة المبتدأ أو الخبر. ونلاحظ أن شرح الأشموني وحاشية الصبان ،قد ذكرا صحة كون الاسم المشتق الواقع بعد «ليس» مبتدأ يرفع فاعلا ، دون ذكر مثال لذلك . أما ابن عقيل فقد ذكر مثالا لهذا عبارة «ليس قائم الزيدان» . ونلاحظ على هذا المثال أن «قائم» لا يطابق «الزيدان» في العدد ، مما يحتم كون الاسم الثاني فاعلا للأول ، حسب قاعدة المطابقة التي ذكرناها من قبل. ومقتضى صحة هذا المثال أن يصح أيضاً أن نقول «ليس قائم زيد»، على أن تكون «قائم» مبتدأ و«زيد» فاعلا يسد مسد الخبر. وأنا عظيم

الشك فى صحة نقل شواهد مقطوع بصحتها عن العرب، تؤيد مثل هذا الاستعمال الذى تدخل فيه « ليس » على إسمين مرفوعين . إنى أشك كما قلت من قبل فى إهمال هذه الأمثلة كلها ، وحتى أعثر — أو يدلنى من هو أكثر منى معرفة — على نصوص عربية قاطعة ، غير مصنوعة ، لهذه الحالات كلها فسأظل على رأيى من إهمال قاعدة النحاة فى المطابقة (١) ، وبالتالى من إهمال قولهم بوجود نوع من المبتدأ يرفع فاعلا يسد مسد الخبر .

٥ — من أمثلة المبتدأ الذى يرفع فاعلا يسد مد الخبر قوله تعالى « أراغب أنت عن إلهتى يا إبراهيم » . وقد ذكر النحاة أعرابين لهذا المثال .

أما الإعراب الأول فهو ، الهمزة للاستفهام و« راغب » مبتدأ و« أنت » فاعل سد مسد الخبر ، و « عن » حرف جر و« الهتى » مجرور بعن ، والجار والمجرور متعلق براغب .

أما الإعراب الثانى فيقول بأن « راغب » خبر مقدم و « أنت » مبتدأ مؤخر وأن الجار والمجرور « عن آلهتى » متعلق براغب .

ولا يرتضى النحويون هذا الإعراب الثانى لأنه يلزم عليه أن يفصل المبتدأ ، وهو « أنت » ، بين « راغب » وبين معموله ، « عن آلهتى » — والمبتدأ أجنبى عن المعمول (أى الجار والمجرور) . ولا يرضى النحاة الفصل بين الفعل (أو الاسم المشتق) وبين معموله بأجنبى . وهذا الحرج لا يتأتى على الإعراب الأول ، لأن « أنت » فاعل لراغب والفاعل ليس أجنبيا عن فعله . ولهذا فليس هناك مانع من أن يفصل بينه وبين معموله (الجار والمجرور) .

عرضت لك هذين الإعرابين مثالا على عدم واقعية التفكير النحوى .

---

(١) انظر رأى الاستاذ إبراهيم مصطفى فى المطابقة فى كتابه احياء النحو ، طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٣٧ ص ٥٦ وما بعدها .

والذى لا شك فيه أن هذا المثال الأخير يظهر كيف يهتم النحوى بقاعدته أكثر مما يهتم بالواقع اللغوى .

إن الواقع يقرر وجود « أنت » بين « راغب » وبين « عن آلهتى » ولا أظن فى هذا شيئا من القبح ، سواء اعتبرت « أنت » فاعلا أو غير فاعل . ولو كان هذا الاستعمال قبيحاً لكان قبيحا لذاته ، لا بسبب إعراب النحاة له على هذا الوضع أو ذاك .

وتظهر عدم واقعية النحاة أيضا فى بعض العبارات التى يستعملونها . كعبارة ابن عقيل ـ فى النص الذى سبق اقتباسه ـ بجواز تقديم « قاما » على « الزيدان » فى المثال « الزيدان قاما » ، حيث يقول ومنع قوم ذلك . وكأن الأمر تشريع قائم على المنطق لا تقعيد أساسه ما تنقله عن الجماعة اللغوية من استعمالات .

٦ ــ قبل أن اترك هذا المجال أود أن أثير نقدا أخيرا .

يقول النحاة بأن الإسم المشتق يتحمل ضميراً مستتراً يعود على المبتدأ . ويمثلون لذلك بقولهم « زيد قائم » ، فيقولون بأن فى « قائم » ضميرا مستتراً تقديره « هو » يعود على زيد . وما رأى النحاة فى « قائم » فى المثال « انت قائم »؟ هل يوجد فيها ضمير يعود على أنت؟ وما تقدير هذا الضمير؟ هل يكون «هو» أيضاً . وفى المثال « أنا قائم » هل يكون تقدير الضمير « هو » كذلك . وهل يكون « هو » ضميراً للغائب فى هاتين الحالتين أم ضمير خطاب مرة وضمير متكلم مرة أخرى؟ أم هل يقول النحاة بأن الضمير المستتر فى «قائم» يكون « انت » مرة و « أنا » مرة و« هو » مرة ثالثة؟ . ولكن ما الذى يعين أحدى هذه الإمكانيات الثلاثة؟ إنه المبتدأ « زيد » أو « انت » أو « أنا » فى الأمثلة الثلاثة . وإذا صح هذا فقد انهدمت نظرية استتار الضمير ، لأن إسم الفاعل لا يدل عليه ، بل إن الذى يدل عليه هو الإسم السابق على إسم الفاعل

وأساس نظرية استتار الضمير دلالة الصيغة التي يستتر الضمير فيها عليه. وهذا ليس بمتحقق في هذه الأمثلة.

ثانياً: تقديم الخبر:

نتحدث هنا عن حالة واحدة من حالات تقديم الخبر، هي «أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة، أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ، ولا مبين للمبتدأ من الخبر»(١). ومثال ذلك «زيد أخوك». وفيه يمتنع تقديم الخبر فتقول «أخوك زيد»، وإلا لكان المتقدم مبتدأ، وأنت تريد أن يكون خبراً»(١).

خبرني بعقلك أيها المتكلم، هل تعرب الكلمة مبتدأ أو خبراً حين تنطق بها، وهل كونها هذا أو ذاك بمانع لك من صياغة عبارتك على هذا النحو أو على غيره ؟ !؟

إن ما يخشاه النحوي من التباس المبتدأ بالخبر، ليس أمراً ذا بال لدى المتكلم الذي لا يشعر حتى بفكرة إسناد المبتدأ للخبر أو الخبر المبتدأ. وقد يدرك المتفلسف الفرق بين إسناد الأخوة لزيد في المثال «زيد أخوك» وبين إسناد «زيد» لأخوك في المثال «أخوك زيد». ولكني أشك في إدراك المتكلم - أو عنايته على الأقل - بمثل هذا الفرق. هذا مثال آخر لانشغال النحوي بقاعدته ومدى حساسيته بها. وهي حساسية بالغ فيها حتى أهمل تقدير الجوانب الواقعية في الاستعمالات اللغوية.

ثالثاً: حذف المبتدأ والخبر.

أود بادئ ذي بدء أن أذكر أمراً قد يبدو من الوضوح بحيث لا يحتاج للذكر. ذلك هو عدم دقة إختيار النحاة للألفاظ حتى لا توحي بمعان قد لا تكون مقصودة لهم على الإطلاق. وأريد بهذا لفظ «حذف» وهو

(١) ابن عقيل، موضوع وجوب تأخير الخبر.

يشعر بأن المحذوف كان موجوداً ، ثم حذف بشكل مقصود بعد ذلك . وقد كان من الأدق أن يستعمل النحاة عبارة « عدم ذكر المبتدأ أو الخبر » بدلا من عبارة « حذف المبتدأ أو الخبر » ، لأننا في الواقع لم نذكرهما في جميع الحالات التي قيل فيها بالحذف — حتى يمكن لنا أن نحذفهما .

ونظرية الحذف في الجملة الاسمية قرينة لنظرية استتار الضمير في الجملة الفعلية . وإذا كان من الصحيح أن النحوى قد قال باستتار الفاعل في الفعل خضوعاً للقضية الفلسفية القائلة بأن الحدث لا يوجد بدون محدث ، إذا كان هذا من الصحيح، فإن قوله بحذف المبتدأ أو الخبر، عند عدم ذكرهما، خضوع لشكلية منطقية ، هي تحتم وجود الموضوع والمحمول معاً ، حتى يمكن للقضية أن تكون قضية .

وعند النحوى أنه لا إسناد بدون وجود ركنى إسناد ـ هما المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل . ولكن النحوى هنا قد ألزم نفسه بما لا يلزم . وقد يكون من اللازم وجود ذات هي محمد، وحدث هو الأكل، وعلاقة بين الذات والحدث يكون فيها الذات منتجاً للحدث، حتى تصح القضية التي تثبت أن محمداً قد أكل. ولكن هذا هو ما يحدث في الخارج، شخص وحدث وعلاقة بينهما. ولكن هل يتحتم أن نرمز إلى كل من هذه الأمور بلفظ خاص ؟ وبعبارة أخرى هل من الضرورى وجود لفظ يدل على المسند إليه، ووجود لفظ يدل على المسند، حتى يمكن القول بوجود جملة كاملة تقابل هذه القضية الخارجية [1] ؟ .

الجواب لا ، فليس من اللازم أن تتساوى عدد أجزاء الرمز مع عدد

---

(١) لا يطلب النحاة أكثر من مسند ومسند إليه لأن العلاقة عندهم أمر ذهنى لا وجود له كما قال أفلاطون ـ أنظر ص ـ ولعل من محاسن الصدف أن تكون الجملة الإسمية في العربية لا رابطة فيها كما في الانجليزية ـ انظر ص ـ وبهذا تتفق الاستعمالات اللغوية العربية مع نظرية أفلاطون التي تقول بأن العلاقات غير موجودة .

أجزاء المرموز إليه . ومن الجائز جداً أن أرمز إلى عدد عديد من الدلالات برمز واحد، كما لو أشرت برأسي إليك، مريدا بهذا أن تخرج، وتتبع شخصا آخر ذهب لشأن من الشئون، ثم ترجع لتخبرني بما فعل . وكما لو قلت لك « هيا » مريدا بهذا اللفظ الواحد هذه المعاني المتعددة . وإذا كان من الجائز أن يكون الرمز أمرا – أو لفظا – واحدا ، والمرموز إليه متعددا ، فإنه ليس بلازم أن تتكون كل جملة من مسند ومسند إليه ، لمجرد أن القضية الدلالية التي تشير الجملة إليها ، تتكون من موضوع ومحمول .

ولا يشهد واقع اللغات – بما في ذلك العربية – بضرورة تكون الجملة من مسند ومسند إليه ، باعتبار أن المسند لفظ والمسند إليه لفظ آخر . وليست الحالات التي ذكرها النحاة لضرورة حذف الخبر مرة، وضرورة حذف المبتدأ مرة أخرى ، أو جواز أي من هذين الاحتمالين ، إلا دليلا قاطعا على عدم لزوم استكمال الإسناد اللغوي لركنين، يقابلان ركني القضية المنطقية .

ولغة الأطفال – كذلك – في مرحلتها الأولى لا تظهر إلا في صورة التعبير عن قضايا كاملة بألفاظ مفردة .

من أجل هذا نرى ضرورة القول بوجود نوع من الجملة العربية الاسنادية ذات الركن الواحد ، كما نرى في الأمثلة التي ذكرها النحاة لحذف المبتدأ وحذف الخبر ، أمثلة لهذا النوع من الجملة في العربية . وسنريك الآن فساد التأويلات التي ذكرها النحاة لكل من هذه الأمثلة .

١ — وجوب حذف الخبر بعد « لولا » ، مثل « لولا محمد لهلكت » . ويقدر النحاة الخبر المحذوف بكلمة « موجود » . ولا شك أن معنى الوجود آت من النفي والشرط الذي تدل عليهما « لولا » ، حيث أن نفي الذات لا يعني إلا نفي وجودها . كما أن الشرط ترتيب حدوث أمر — أو نفيه — على حدوث أمر آخر أو نفيه . وهذا يقتضي وجود حدث في الجزء الأول المسمى بجملة الشرط . وهذا الحدث هو الوجود الذي هو لازم لدلالة الذات .

ومعنى هذا أن الذى يكمل الفائدة فى جملة الشرط فى هذه الحالة هو «لولا» ، فلماذا لم يقل النحاة بأنها سدت مسد الخبر ، لأنها دلت عليه ، كما تسد الحال التى تدل على الخبر مسده فى مثل «ضربى العبد مسيئا» .

ولما كان معنى النفى والشرط فى «لولا» يقتضيان معنى الوجود ، فقد قال النحاة بوجوب حذف الخبر إذا كان مجرد الوجود ، أما إذا كان غير مجرد الوجود فقد اوجبوا ذكره . وذلك فى رأينا لعدم دلالة «لولا» عليه حينئذ [1] .

٢ــ يحذف الخبر وجوبا كذلك عند وقوع المبتدأ بعد واو بمعنى المعية . وقد مثل النحاة لذلك بالعبارة «كل رجل وضيعته» ، وقالوا بأن الخبر محذوف والتقدير «كل رجل وضيعته مقترنان» ، على أن «مقترنان» خبر المبتدأ . ولكن من أين أتى النحاة بمقترنان هذه ؟ . من معنى واو المعية . ومقتضى هذا أنه لا لزوم لتقدير هذا الخبر ، لأن الدلالة عليه حاصلة بواو المعية نفسها .

وقد ذكر ابن عصفور أن الخبر هنا لا يحتاج إلى تقدير ، لأن الجملة تامة بدونه . وهذا هو نفس رأينا . ولكن ابن عصفور لم يقل بأن هذه الجملة اسناد كامل ، يتكون من ركن لغوى واحد هو المبتدأ ، لأنه كبقية النحويين مقلد للمناطقة ، فى وجوب وجود ركنين لكل قضية دلالية ، وبالتالى لكل إسناد لغوى .

---

(١) يقول النحاة بأن «لولا» حرف امتناع لوجود ، أى امتناع جواب الشرط لوجود المبتدأ فى جملة الشرط . وهذا اعتراف صريح بأن «لولا» تتضمن معنى الخبر الذى يقدره النحاة ، وبعبارة أخرى بأن الفائدة تتم بها . وبهذا ينطبق تعريف الخبر عليها . انظر حاشية الصبان «قوله للعلم به» باب المبتدأ موضوع وجوب حذف الخبر .

٣ — فى المثال «يمينُ الله لأزورنك» وفى المثال «لعمرُك لأزورنك»، يقول النحاة بأن «يمين» و«عمر» مبتدأ خبره محذوف وجوبا، والتقدير «يمين الله قسمى لأزورنك» و«لعمرك قسمى لأزورنك».

ومقتضى هذا التأويل أن يكون المقسم به جملة قائمة بذاتها، هى «يمين الله قسمى» والمقسم عليه جملة أخرى منفصلة عنها هى لأزورنك. وبالتالى يكون لدينا إسنادان فى كل من المثالين المذكورين، مع أن الواقع أن لدينا فى كل منهما إسنادا واحدا تأكد بالقسم، والمتكلم لا يريد بقوله «يمين الله لأزورنك» و«لعمرك لأزورنك»، أن يخبر المخاطب بأنه أقسم بلفظ «يمين الله» أو بلفظ «لعمرك» حتى يصح تأويل النحاة المذكور، بل يريد أن يخبره بأنه سيزوره مؤكدا ذلك بالقسم. وإذن فليس هناك سوى إسناد واحد عبر عنه المتكلم بالفعل «ازور» المسند للمتكلم. ولا يستقيم تقدير النحاة مع هذا التفسير السليم.

٤ — مثل النحاة لحذف الخبر وجوبا، لوجود حال تسد مسد الخبر بالمثال «ضربى العبد مسيئا». وقدروا المثال بقولهم «ضربى العبد حاصل إذا كان مسيئاً». ثم أعربوا هذا التقدير زاعمين أنهم يعربون المثال المذكور، مع أن الواقع أنهما مختلفان بعضها عن البعض.

أما إعرابهم للمثال - أو بالأحرى للتقدير - فقد كان كما يأتى: «ضرب» مبتدأ، والياء فاعل لضرب مضاف إليه، و«العبد» مفعول و«حاصل» خبر المبتدأ، و«إذا» ظرف للزمان المستقبل، و«كان» فعل ماض تام، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره «هو» يعود على «العبد»، و«مسيئا» حال من هذا الضمير.

وقد حرص النحاة فى هذا الإعراب على أمرين هما:

١ — اعتبار «كان» تامة بمعنى «وُجد» حتى لا يكون «مسيئاً» خبرا لها.

٢ — جعل صاحب الحال الضمير المستتر فى «كان» العائد على «العبد».

أما الأمر الأول ، فقد علل له الأشمونى بعلتين :

أولاهما — أن الكلمات التى تقع موقع « مسيئا » لم ترد إلا نكرات . ولو كانت أخباراً لكان الناقصة، لجاز كونها من النكرات أو من المعارف .

وثانيتها — أن الجملة الإسمية المقترنة بواو الحال، يصح أن تقع موقع « مسيئاً » . وهذا يحتم إعرابها حالا[1] .

وأما الأمر الثانى ، فقد قال النحاة بأن « مسيئاً » ليست حالا من « العبد » ، بل من الضمير العائد عليها ، المستتر فى « كان » المحذوفة . وعلتهم لهذا أنها لو كانت حالا من العبد ، لكانت من مكملات المبتدأ حيث أنها تكمل مفعوله ، ومن ثم لا تصلح أن تكون سادة مسد الخبر ، لأن الخبر ركن آخر من أركان الجملة الإسمية . ولا يصح أن يسد ما يكمل أحد مكملات الركنين مسد الركن الآخر .

هذا ما يقوله النحاة . ونحن نقول بأن عملية تحليل الجمل - أو الإعراب - ليست سوى تعيين المواقع الإعرابية فيها . وهى بهذا الاعتبار لا ترتبط بالمعنى القاموسى للألفاظ ، بل بوظيفتها فى الجملة . وعلى هذا فإن إعراب « جاء محمد » ، لا يختلف عن إعراب « دخل على » ، بالرغم من اختلاف المعانى القاموسية لمفرداتهما . وبالمثل ينبغى أن يكون إعراب « إكرامى الضيف موجودا » مماثلا لإعراب « ضربى العبد مسيئا » ، وذلك لأن كلا من المثالين يحتوى على نفس العناصر والوظائف التركيبية التى فى الآخر . وقد أول النحاة المثال الأخير ، بالجملة « ضربى العبد حاصل إذا كان مسيئاً » ، واعتبروا « كان » تامة بمعنى « وُجد » . وبذلك يكون التأويل النهائى للمثال هو « ضربى العبد حاصل إذا وُجد مسيئاً » . وبناء على ما سبق يتحتم أن يكون تأويل المثال الأول

(١) نحن لا نناقش كون « مسيئاً » حالا فى الجملة « ضربى العبد مسيئاً » ، بل كونها حالا فى الجملة « ضربى العبد حاصل إذا كان مسيئاً » وسترى فساد ذلك .

هو « إكرامى الضيف حاصل إذا وُجد موجودا » . وهذا التأويل الأخير لا يصلح ، لعدم استقامة المعنى . وسبب ذلك اعتبار « كان » تامة . ولو اعتبرت « كان » ناقصة ، لما اضطررنا إلى تفسيرها بالفعل « وجد » ، وبهذا يستقيم التأويل حيث يبقى « إكرامى الضيف حاصل إذا كان موجوداً » . وستكون « موجودا » هنا خبرا لكان .

وهذا يعنى ضرورة إعراب « مسيئا » بدورها خبرا لكان فى التقدير « ضربى العبد حاصل إذا كان مسيئاً » . ولكن هذا الإعراب يخرج المثال عن أن يكون شاهدا للنحاة على سد الحال مسد الخبر ، إذ أن « مسيئا » لن تكون حالا .

ليس أمام النحاة من مخرج سوى إعراب « مسيئاً » حالا من « العبد » ، وعدم قولهم بالتقدير الذى رأيت أنهم به ينقضون قاعدتهم .

ولكن النحاة يتحرجون من إعراب « مسيئا » حالا من « العبد » خشية أن تكون من معمولات المبتدأ فلا تسد مسد خبره . وهم هنا خاضعون لاعتبار فلسفى . وذلك لأنهم يجعلون المبتدأ ركنا للجملة ، مغايرا للخبر ، ويجعلون مكملات المبتدأ بناء على هذا مغايرة للخبر فلا تسد مسده لأن مكمل الشىء جزء منه ، ومن ثم لا يصح أن يسد مسد نقيضه .

وليس فى اعتبارهم هذا وقولهم بأن « مسيئا » حال من الضمير غناء كبير . وذلك لأن الضمير يعود على العبد . والضمير عندهم وما يعود عليه شىء واحد ، أى أن « مسيئا » فى النهاية ستكون حالا من « العبد » . وإلى جانب كل هذا فليس فى الجملة الأصلية ضمير مذكور أو مستتر ، يمكن أن يكون حافزا على مثل هذا الإعراب . وقد كملت هذه الحال ـ بالرغم من أنها من مكملات المبتدأ ـ الجملة فى المعنى ، والإعراب عند النحاة فرع المعنى .

نود كذلك أن نسأل النحاة عن الفرق بين الخبر المحذوف الذى لا يسد مسده شىء ، وبين الخبر الذى يوجد فى الجملة ما يسد مسده . وهل يتحتم

فى الحالة الأخيرة تقدير الخبر ؟ وإذا كان هذا فكيف يقال بوجود ما يسد مسده مع تقديره ، والمقدر مفروض الوجود. وعلى فرض ضرورة التقدير ، فلماذا لا نقول به كذلك عندما يسد الفاعل مسد الخبر فى مثل قولك « أقائم المحمدان ؟ » ! ! !

حذف المبتدأ :

١ — من أمثلة حذف المبتدأ وجوباً « صبر جميل ». ويعرب النحاة « صبر » خبراً لمبتدأ محذوف . والتقدير « صبرى صبر جميل » . وتقدير النحاة هذا هذا يتنافى مع معنى الجملة تنافياً واضحاً .

قال النحاة بأن هذا المصدر « صبر » نائب مناب فعله ، وبأن المثال فى الأصل هو « اصبر صبراً جميلا »[(١)] أى أن معنى المثال هو الأمر بالتزام الصبر الجميل ، بينما أن معنى التقدير هو الإخبار بأن الصبر جميل . والفرق واضح بين أن تأمر شخصاً بفعل شىء وبين أن تخبر بأن الشىء الذى يفعله جميل .

٢ — من أمثلة حذف المبتدأ وجوباً كذلك قولهم « بذمتى لأزورنك » . وتقدير المثال عند النحاة « بذمتى يمين لأزورنك » . و « بذمتى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ، و « يمين » مبتدأ مؤخر ، محذوف وجوباً .

ويقتضى هذا الإعراب أن تتحول الجملة عن معناها ، فبعد أن كان المعنى تأكيد الزيارة بالقسم ، صار بناء على هذا التأويل أخبار السامع بما فى ذمة المتكلم ، وهل هو دين أم قسم أم عهد . وليس هذا هو المقصود من الجملة .

---

(١) أنظر حاشية الصبان « قوله بدلا من اللفظ بفعله » باب المبتدأ والخبر — موانع حذف المبتدأ . ونحن لا نوافقه على ما يقول من حذف الفعل ، ثم العدول عن نصب المثال لرفعه ثم وجوب حذف المبتدأ كما حذف الفعل ، فكل هذا اصطناع للمبررات ، لا يتمشى مع واقع اللغة ولا سلامة المعنى .

وكذلك سيترتب على هذا التقدير أن تكون جملة « لأزورنك » جملة ثانوية ، جاءت لتوضيح كلمة « يمين » ، بينما الواقع أنها هى الجملة الأصلية التى جاء القسم لتأكيدها[١] .

* * *

فى كل هذه الأمثلة رأينا كيف يفتعل النحاة التأويلات افتعالا لا يتفق مع المعانى الطبيعية للأمثلة ، لمجرد تصحيح قواعدهم .

وإذا كان من الصحيح أن أحد ركنى الجملة ـ المبتدأ أو الخبر ـ واجب الحذف فى الحالات التى ذكروها ، فإن من الطبيعى أن نقول بأن فى الجملة فى مثل هذه الحالات ركنا اسناديا واحداً هو المبتدأ أو الخبر . وليس من الضرورى الخضوع لضرورات نظرية ، تستوجب مثل هذه التأويلات المتعسفة ، لمجرد الرغبة فى أن تتساوى أركان الجملة اللغوية بأركان القضية المنطقية .

(١) يمكن أن يقال هذا عن تقدير المثال « لعمرك لأزورنك » وقد سبق .

النواسخ

معنى النسخ فى اللغة العربية إزالة أمر من الأمور وإحلال أمر آخر محله . ومن المعروف أن للمبتدأ والخبر حكما إعرابياً خاصاً ، هو رفع كل منهما . ويمكن نسخ هذا الحكم الإعرابى بدخول بعض الكلمات على جملة المبتدأ والخبر، فيتغير حكمهما . وهذه الكلمات على نوعين أفعال وحروف . وقد استقرت التقاليد النحوية على الحديث عن الأفعال الناسخة ، ثم عن الحروف الناسخة بعد ذلك. وسنتبع نفس هذا المنهج .

١ — كان وأخواتها

هذه عدد من الأفعال الناسخة التى تدخل على جملة المبتدأ والخبر فتلغى حكمهما الإعرابى، وتحل محله حكما آخر يتلخص فيما يأتى :

١ — يُرفع الركن الأول من الجملة (المبتدأ) ويسمى اسم كان ـ أو إحدى أخواتها

٢ — يُنصب الركن الثانى من الجملة (الخبر) ويسمى خبر كان ـ أو إحدى أخواتها

٣ — إذا كان الخبر جملة كانت فى محل نصب ، أما إذا ـ كان اسماً مفرداً فإنه ينصب بعلامة نصب ظاهرة أو مقدرة أو على المحل ، على التفصيل الذى مرّ بك(١) .

وهذه الأفعال هى :

١ — كان ، ظل ، أضحى ، أصبح ، أمسى ، بات ، صار . وتعمل العمل السابق فى كل صيغها ، سواء فى ذلك الصيغ الفعلية أو الإسمية .

٢ — ما زال ، ما برح ، ما فتىء ، ما انفك . ولا يأتى من هذه أمر ولا مصدر ولا صيغ اسمية . وتعمل هذه الأفعال بشرط وجود حرف نفى قبلها ، سواء كانت فى صيغة الماضى أو غيرها .

---

(١) انظر الإعراب على المحل والإعراب المقدر ص ٥١

٣ — ما دام ، ليس . ولا يأتى من هذين الفعلين غير هاتين الصيغتين .
ويلزم وجود «ما» قبل الفعل «دام» حتى يعمل . و «ما» هذه - عند النحاة - مصدرية ظرفية ، لأنها تؤول مع ما بعدها بمصدر ، كما أن فيها معنى ظرف الزمان ، ويتضح هذا من المثال الآتى :

«لا أكلمه ما دام مخاصماً لك» . ويقدر المثال بعبارة «لا أكلمه مدة خصامه لك» ، وفيها يتضح وجود كلمة «مدة» - وهى تدل على الزمان - بدلا من «ما» ، ووجود المصدر «خصام» بدلا من اسم الفاعل «مخاصماً» .

التمام والنقصان :

يطلق على كان - وأخواتها - عند عملها العمل المذكور أنها ناقصة . ومعنى أنها ناقصة أنها لا تعمل عمل الفعل ، فترفع فاعلا وتنصب مفعولا ، بل ترفع اسماً هو فى الأصل مبتدأ ، وخبراً هو فى الأصل خبر للمبتدأ . ومعنى النقصان أيضاً عدم دلالة هذه الأفعال على الحدث ، واقتصار دلالتها على الزمن - كما سنبين فيما بعد .

وعندما تكون هذه الأفعال تامة تعمل عمل الأفعال ، فترفع الفاعل وتنصب المفعول إن وجد [1] . ويكون معناها الحدث والزمن معاً كما يتضح من الأمثلة الآتية :

مثال «كان» التامة ، «كان الله ولم يكن شىء غيره» ، أى «وجد الله ولم يوجد شىء غيره» . ومثال الناقصة ، «كان الله عليما خبيراً» .

ومثال «أمسى» و «أصبح» التامتين ، «فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون» ، أى «حين تدخلون فى المساء وحين تدخلون فى الصباح» . ومثال الناقصتين ، «أمسيت قوياً وأصبحت ضعيفاً» .

ومثال «ما دام» التامة ، «خالدين فيها ما دامت السموات والأرض» .

---

(١) ليست هذه الأفعال عند تمامها متعدية . ولهذا فإنها لا تنصب المفعول به بل المفعولات الأخرى .

ومثال الناقصة : « سأحترمك ما دمت محترماً لغيرك » .

ومثال « بات » التامة ، « بات بالقوم » أى « نزل بهم ليلا » . ومثال الناقصة : « بات مسروراً » .

ومثال « ظل » التامة ، « ظل النهار » أى دام ظله . ومثال الناقصة « ظل قائماً » .

ومثال « أضحى » التامة ، « أضحينا » أى دخلنا الضحى . ومثال الناقصة « أضحيت سعيداً » .

ومثال « صار » التامة ، « صار محمدٌ الغلامَ » أى ضمه إليه . ومنه قوله تعالى : « فصرهن إليك » . ومثال الناقصة : « صار الغلام رجلا » .

أما الأفعال الثلاثة الباقية وهى ، « فتئ » و « زال »[1] و « ليس » فهى ناقصة دائماً .

ترتيب الألفاظ فى جملة كان :

الترتيب الطبيعى للألفاظ فى هذه الجملة يكون هكذا :

النموذج (١) : الناسخ[2] + الاسم + الخبر .

قد يختلف هذا الترتيب على النحو الآتى :

نموذج (١١) : الناسخ + الخبر + الاسم .

قد يكون هذا النموذج واجب الاستعمال ، وذلك كما إذا كان فى الاسم ضمير يعود على الخبر ، حيث لو قدم الاسم لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، مثل : « كان فى الدار صاحبُها » .

---

(١) المقصود بها « زال » التى ماضيها « يزال » ، لا التى ماضيها « يزول » حيث أن هذه الأخيرة تامة دائماً .

(٢) أى كان أو إحدى أخواتها .

وقد يكون ممنوع الاستعمال ، كما إذا لم يكن من الممكن تمييز الاسم عن الخبر بالعلامة الإعرابية مثل : «كان أخي رفيق» .

ومن المعلوم أن كلا من الاسم «أخي» والخبر «رفيق» معرب بحركة مقدرة ، لاشتغال المحل بحركة ياء المتكلم . ولهذا لا يتميز الاسم المرفوع عن الخبر المنصوب .

يجوز استعمال هذا النموذج فيما عدا هذا ، مثل «كان قائماً محمد» . ومن الممكن تمييز الخبر بالنصب والمبتدأ بالرفع .

نموذج ١ ب : الخبر + الناسخ + الاسم .

وهذا النموذج على أنواع :

نموذج ١ ب١ : الخبر + الناسخ (فعل لحسب) + الاسم .

وهذا النموذج قد يكون واجباً ، كما إذا كان الخبر اسما له الصدارة مثل ، «أين كان محمد ؟» و «أين» اسم استفهام خبر له الصدارة .

وقد يكون جائزا ، وذلك في غير ما سبق مثل «قائما كان محمد» .

ولكن غالبية النحاة تمنع هذا النموذج إذا كان الناسخ «ليس» .

نموذج ١ب٢ الخبر + الناسخ (أداة نفي + فعل) + الاسم .

وهذا النموذج جائز عند بعض النحاة مثل «قائما ما زال محمد» ، «قائما ما كان محمد» .

ولكن غالبية النحاة لا تجيزه ، سواء كان النفي بما أو بغيرها .

نموذج ١ ب٣: أداة نفي + الخبر + الناسخ + الاسم .

ويجيز بعض النحاة هذا النموذج إذا كان النفي بما مثل «ما قائما كان محمد» ويمنعه بعضهم .

نموذج ١ ب٤ : الخبر + ما دام + الإسم .

وهذا النموذج ممتنع .

نموذج ١ ب* : « ما » المصدرية الظرفية + الخبر + دام + الاسم .
وهذا جائز عند بعض النحاة ، مثل « ما قائما دام محمد »[١] .

النموذج ب : الناسخ + الاسم + الخبر + معمول الخبر .
ومعمول الخبر إما أن يكون ظرفا أو جاراً ومجروراً ، أو غير ذلك مثل :
كان محمد جالسا عندك ، ومعمول الخبر ظرف .
كان محمد جالسا فى الدار ، ومعمول الخبر جار ومجرور .
كان محمد قائلا الحق ، ومعمول الخبر غير ظرف أو جار ومجرور .

نموذج ب ١ : الناسخ + الخبر + معمول الخبر + الاسم .
هذا النموذج جائز عند الجميع مثل :
كان آكلا طعامك زيد . كان جالساً فى الدار محمد .

نموذج ب ١[١] : الناسخ + معمول الخبر (وهو ظرف أو جار ومجرور) + الاسم + الخبر . وهذا النموذج جائز مثل :
كان عندك محمد جالسا ، كان فى الدار محمد جالساً .

نموذج ب ١[٢] : الناسخ + معمول الخبر (غير ظرف أو جار ومجرور) + الاسم + الخبر .
يجوز عند الكوفيين ويمتنع عند البصريين مثل : كان طعامك زيد آكلا .

نموذج ب ١[٣] : الناسخ + معمول الخبر (غير ظرف أو جار ومجرور) + الخبر + الاسم .
يجوز عند الكوفيين وبعض البصريين ولا يجوز عند سيبويه ، مثل : كان طعامك آكلا زيد .

ملاحظـــة : إذا ورد عن العرب أمثلة للنموذج « ب ١[٢] » أو « ب ١[٣] » ، أوّل النحاة هذه الأمثلة على أن اسم كان ضمير الشأن وخبرها الجملة

---

(١) أنظر تفصيل كل ذلك فى كتاب النحو .

الإسمية التى تليها . وبهذا التأويل لا يفصل معمول الخبر بين كان واسمها . وذلك مثل :

قنافذ هداجون حول بيوتهم   بما كان إياهم عطية عودا[١]

وجملة « كان » هنا من نموذج ب ٢ . ويعربه النحاة هكذا :

« كان » فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره « هو » ، و « عطية » مبتدأ ، و « عود » فعل فاعله ضمير مستتر يعود على عطية ، و « إياهم » مفعول « عود » ، والجملة خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر ، خبر « كان » .

وهذا الإعراب كما ترى يتفادى الفصل بين « كان » واسمها ، حيث أن « إياه » ، مفعول الفعل « عود » ، لم يقع بعد كان ، بل بعد اسمها المستتر ، وبهذا يكون النموذج هكذا :

الناسخ + الاسم + معمول الخبر + الخبر

ومثل :

فأصبحوا والنوى عالى معرسهم   وليس كل النوى تلقى المساكين[٢]

وهذا المثال من النموذج ب ٣ ، إذا أعرب كالآتى :

« ليس » فعل ناسخ و « المساكين » اسمها و « تلقى » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر يعود على « المساكين » ، و « كل » مفعول تلقى ، و « النوى » مضاف إليه ، والجملة خبر ليس .

---

(١) الهداج هو الذى يسير ببطء . والبيت من شعر الفرزدق يهجو به جريراً ومعناه : « إن قوم جرير يسيرون ليلا فى بطء وحذر ، لأنهم من اللصوص . وقد عودهم عطية ، أبو جرير ، هذا » .

(٢) معرسهم أى مكان إقامتهم . وقائل البيت أحد البخلاء . وفد عليه ضيوف فطعموا من بلحه . وهو يقول بأن النوى قد غطى أرضهم بالرغم من أنهم لم يكونوا يلقونه كله فقد كانوا يأكلون البلح مع النوى .

ويتفادى النحاة هذا الإعراب فيقولون ، بأن اسم « ليس » ضمير الشأن مستتر ، وأن « المساكين » مبتدأ مؤخر ، خبره جملة « تلق » .

ويمكن أيضاً أن تعرب « المساكين » فاعل « تلق » ، والجملة خبر « ليس » ، أما اسمها فضمير الشأن محذوف أيضاً .

ويقول الأشمونى بتأويل آخر غير تقدير ضمير الشأن ، وذلك هو القول بزيادة الناسخ ، أو بأن ما ورد من هذه الأمثلة آتى للضرورة . ثم يورد بعض الأمثلة التى يتحتم القول فيها بالضرورة ، لأن الخبر منصوب ، فلا يصح كونه خبراً لمبتدأ فى جملة تكون خبراً للناسخ . وذلك فى مثل :

باتت فؤادىَ ذاتُ الخال سالبةً فالعيش إن حُمّ لى عيش من العجب[1]

ومثل :

لئن كان سلمى الشيبُ بالصد مغريا لقد هوّن السلوانَ عنها التحلم[2]

وفيهما تجد الخبر اسماً منصوباً (سالبةً ، مغرياً) ، كما أن معموله متقدم (فؤادى ، سلمى) بحيث يأتى بعد الناسخ . وهذا هو النموذج ب ١[٣] .

وقد قيل بأن تقدم معمول الخبر فى كل من البيتين لضرورة الشعر .

أمور تختص بها كان :

١ — جواز حذف نون كان . إذا وقعت « كان » فى صيغة المضارع وكانت مجزومة ، حذف حرف العلة منها مثل : يكون ، لم يكن . وهى فى هذا مثل كل فعل أجوف . ولكنها تنفرد عن بقية الأفعال الجوفاء بجواز حذف الحرف الأخير منها أيضاً . وذلك مثل : « لم يكن » و « لم يَكُ » .

(١) الخال نقطة سوداء على الخد وهى عند العرب علامة للجمال ، وحمّ بمعنى قُدّر ، ومعنى البيت « قد سلبت فؤادى هذه الجميلة ، ولو قدر لى أن أعيش لكان هذا عجيباً » .

(٢) التحلم الصبر . ومعنى البيت « لقد جعل شيبى سلمى تصد عنى ، ولكنى أتصبر عنها وهذا ما يسهل على نسيانها » .

٢ — زيادة كان :

تزاد كان حشواً بين الجزئين المتلازمين . ومن ذلك زيادتها في المواضع الآتية :

(ا) بين المبتدأ والخبر ، مثل « زيد كان قائم » .

(ب) بين الفعل وفاعله ، مثل « لم يوجد كان مثلك » .

(ح) بين الصلة وموصولها ، مثل « جاء الذي كان أكرمته » .

(ء) بين الصفة والموصوف مثل « مررت برجل كان قائم » .

(هـ) بين « ما » وفعل التعجب ، مثل « ما كان أحسنه من يوم » .

وزيادتها في هذه الحالة الأخيرة اضطرادية ، بمعنى أنها شائعة في الاستعمال العادي . أما في الحالات الأربع الأولى ، فلا تزاد إلا سماعا . وبهذا تنحصر زيادتها في أمثلة خاصة تخلفت عن الاستعمال العربي القديم[1] .

٣ — حذف كان :

يكثر حذف كان واسمها ويبقى خبرها ، وذلك بعد « إنْ » مثل :

قد قيل ما قيل إن صدقاً وإن كذباً   فما اعتـــذارك من قول إذا قيلا

ويرى النحاة أن « صدقا » و « كذبا » خبر « كان » التي حذفت مع اسمها ، والتقدير : « إن كان القول صدقا وإن كان القول كذبا » .

وبعد « لو » مثل « ائتني بدابة ولو حماراً » ، و « حماراً » هنا خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير « ولو كان المأتيُّ به حماراً » .

وقد حذفت كان واسمها هنا ولم يعوض عنهما شيء .

---

(١) الأمثلة التي ذكرناها مأخوذة عن ابن عقيل فيما عدا المثال الأخير . وهذه الأمثلة كما ترى مصنوعة لا منقولة عن العرب . ومن العجب أن يقرر ابن عقيل أن زيادة كان في الحالات الأولى سماعاً ، ثم يورد أمثلة مصنوعة مع الأمثلة المنقولة .

أما إذا كان حذفها بعد « أن » المصدرية ، فإنه يعوض عنها « ما » مثل :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر   فإن قومى لم تأكلهم الضَّبُعُ

ويقول النحاة بأن « أما » فى البيت هى فى الواقع « أن » المصدرية و « ما » ، وبأن « ما » هذه قد جاءت تعويضاً عن « كان » المحذوفة، حيث أن التقدير « أبا خراشة ! لأن كنت ذا نفر افتخرت عليّ » . وقد حذفت « كان » من كنت فتحتم كون ضمير المتكلم منفصلا — أى أنت — وهذا الضمير هو اسم « كان » ، و « ذا » خبرها و « نفر » مضاف إليه ، وقد عوضنا عن حذف « كان » بذكر « ما » بعد « أن » .

ويشترط لحذف « كان » وتعويض « ما » عنها أن يكون اسم « كان » ضمير مخاطب ، كما رأيت فى المثال السابق .

٢ — أفعال المقاربة والإنشاء والرجاء

هذه أفعال تدخل على جملة المبتدأ والخبر، كما تدخل عليها « كان » وأخواتها . وهى كما يظهر من العنوان ثلاثة أنواع، يسمى كل نوع حسب الدلالة التى يضيفها إلى الجملة .

(١) أفعال المقاربة . وهذه هى « كاد » و « كَرِب » و « أوشك » .

(ب) أفعال الإنشاء . وهذه هى « انشأ » و « طفق » و « وجعل » .

(حـ) أفعال الرجاء . وهذه هى « عسى » و « حرى » و « اخلولق » .

ركنا الإسناد :

يكون الركن الأول من الاسناد اسما لهذه الأفعال ، كما يكون الركن الثانى خبراً لها ، كما سبق فى « كان » وأخواتها . ولكن الركن الثانى هنا لا يكون إلا جملة فعلية . وذلك مثل :

كاد محمد يحضر ، كرب محمد يحضر ، أوشك محمد أن يحضر

ومثل : عسى محمد أن يحضر ، حرى محمد أن يحضر ، اخلولق محمد أن يحضر .

ومثل . أنشأ محمد يتكلم ، طفق محمد يتكلم ، جعل محمد يتكلم .

ومع ذلك فمن النادر كون خبر « عسى » و « كاد » اسما لا جملة فعلية ، مثل :

اكثرت فى العزل ملحاً دائماً لا تكثرن انى عسيت صائما

والمعنى ، اكثرت فى لومى والحث فيه وانى أرجو أن أصوم عن سماع كلامك أو الحديث إليك ، وفى هذا البيت جاء خبر « عسى » اسما مفردا ، وهو نادر . ومثل :

فأبت إلى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها فارقتها وهى تصفر

والمعنى « رجعت » إلى قبيلة « فهم » ولم أكد أرجع ، وليس رجوعى إليها عن ضعف فكم هجرت سواها من القبائل من قبل ، وأنت ترى فى هذا البيت خبر « كاد » اسما مفرد ، وهو نادر أيضاً .

دخول أن على الخبر :

لعلك لاحظت فى الأمثلة السابقة أن الخبر قد يكون متضمنا لكلمة « أن » تسبق الفعل المضارع ، وقد يكون بدونها . ولوجود « أن » أو عدم وجودها قاعدة تذكرها فيما يأتى :

(ا) امتناع وجود « أن » . ويكون ذلك مع أفعال الشروع .

(ب) وجودها وجوباً . وذلك مع « حرى » و « اخلولق » .

(حـ) وجودها كثيراً . وذلك مع « أوشك » و« عسى » .

(ء) وجودها قليلا « أو نادرا » . وذلك مع « كاد » و « كرب » .

ومن أمثلة عدم وجود « أن » مع « عسى » قول الشاعر :

عسى الكرب الذى أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

ومع « أوشك » قول الشاعر :

يوشك من فر من منيته فى بعض غراته [1] يلاقيها

(١) غرات جمع « غرة » وهى ساعة الغفلة .

ومن أمثلة وجودها مع «كاد» قول الشاعر :

كادت النفس أن تفيض عليه إذ غدا حشو ريطة وبرود [١]

ومع «كرب» قول الشاعر :

كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب

جمود والتصرف فى هذه الأفعال :

جميع هذه الأفعال جامدة لا تتصرف فيما عدا «كاد» و «أوشك» ، فإنهما يتصرفان إلى صيغ الماضى والمضارع واسم الفاعل . وقد مرت أمثلة لاستعمالها فى صيغة الماضى .

ومثال استعمال «كاد» فى صيغة المضارع قوله تعالى : «لا يكادون يفقهون قولا» . ومثال استعمال «أوشك» فى صيغة المضارع قول الشاعر :

يوشك من فر من منيته فى بعض غراته يلاقيها

واستعمال صيغة المضارع من «أوشك» أكثر من استعمال صيغة الماضى .

ومثال استعمال اسم الفاعل من «كاد» قول الشاعر :

أموت أسى يوم الرجام وإننى يقينا لرهن بالذى أنا كائد [٢]

و «كائد» اسم فاعل من «كاد» واسمها ضمير مستتر يعود على «أنا» وخبرها محذوف ، والتقدير «كائد أفعل» .

التمام والنقصان :

تختص عسى وأوشك واخلولق بإمكان استعمالها ناقصة أو تامة ، وقد

(١) الريطة الملاءة أو الثوب الرقيق ، والبرود جمع بُرد وهو الثوب أيضاً .

(٢) الرجام اسم لمكان وقعت فيه حرب . والمعنى «فى يوم معركة الرجام قاربت الموت من الهول وقد كانت حياتى مرهونة بما كنت أكاد أفعل» .

مر بك معنى التمام والنقصان [1] وكل ما سبق من استعمالات وأحكام ، لهذه الأفعال خاص بحالة النقصان ، أما عند استعمالها تامة فإنها تأخذ فاعلا يكون دائماً مصدراً مؤولا من أن والفعل ، مثل « محمد عسى أن يقوم » و « محمد أوشك أن يقوم » و « محمد أخلولق أن يقوم » . وفى كل هذه الأمثلة تعرب « محمد » مبتدأ ، و « عسى – أو أوشك » أو « أخلولق » – فعلا ماضياً فاعله المصدر المؤول من أن والفعل بعدها .

ملاحظة : فى الأمثلة التى ذكرناها لاستعمال « كاد » و « اخلولق » و « أوشك » أفعالا تامة ، يلاحظ أن الفعل الذى وقع بعد « أن » والذى أول معهما بمصدر فاعل لهذه الأفعال التامة ، هذا الفعل لم يقع بعده اسم ظاهر . ووقوع الاسم الظاهر بعد هذا الفعل أمر ممكن ، ولكن هناك خلافا بين النحويين فى إعراب الجملة حينئذ ، سنفصله لك الآن .

فى المثال « عسى أن يقوم محمد » إعرابان .

الإعراب الأول : « عسى » فعل ماض تام ، و « أن » حرف مصدرى ونصب ، و«يقوم» منصوب بأن ، و«أن» والفعل فى تأويل مصدر فاعل«عسى» ، و « محمد » فاعل « يقوم » .

الإعراب الثانى : « عسى » فعل ماض ناقص ، واسمه « محمد » الذى وقع بعد الفعل « يقوم » ، و « أن » حرف نصب ، و « يقوم » منصوب بأن ، والجملة الفعلية خبر « عسى » ، وفاعل « يقوم » ضمير مستتر يعود على « محمد » الذى هو متقدم فى الرتبة – لأنه اسم « عسى » – بالرغم من تأخره فى الموضع . ولهذا فلو كان الاسم الذى بعد الفعل مثنى أو جمعاً لتحتم

---

(١) أنظر ص ١٧٦

اتصال الفعل بألف الاثنين أو واو الجماعة، على رأى من يقول بالإعراب الثانى ولا متنع على رأى من يقول بالإعراب الأول

ومثل : « عسى أن يقوم الولدان » على الرأى الأول .

« عسى أن يقوما الولدان » على الرأى الثانى .

وتكون ألف التثنية — أو واو الجماعة — فاعلا بالفعل عند وجودها .

وما يقال فى هذا المثال يقال كذلك فى المثال « أوشك أن يقوم الولدان » وفى المثال « أخلولق أن يقوم الولدان » ، حيث يمتنع على الرأى الأول دخول ألف التثنية على الفعل ، بينما يجب ذلك على الرأى الثانى .

جواز تجريد عسى من الضمير :

إذا لم يذكر اسم ظاهر بعد الأفعال السابقة ، يكون اسماً لها — أو فاعلا عند استعمالها تامة — وجب أن يقدر فيها ضمير مستتر يعرب الإعراب الذى يكون للاسم الظاهر إذا وجد . ولكن ذلك ليس واجباً ، مع الفعل « عسى » حيث يجوز استتار الضمير فيه كما يجوز تجريده من الضمير .

وتجريد « عسى » من الضمير لغة الحجاز . أما استتار الضمير فيه فلغة تميم . ويتضح ذلك من المثال الآتى .

« زيد عسى أن يقوم » ويعرب على لغة تميم هكذا :

« زيد » مبتدأ ، و « عسى » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر تقديره هو يعود على « زيد » ، و « أن يقوم » فى تأويل مصدر خبر « عسى » .

أما عند الحجازيين فيعرب هكذا :

« زيد » مبتدأ ، و « عسى » فعل تام ، و « أن يقوم » فى تأويل مصدر فاعل « عسى » . ولهذا فلو كان الاسم الأول مثنى أو جمعاً لظهر الفرق بين اللغتين باتصال ألف التثنية أو واو الجماعة بالفعل عند تميم ، وامتناع هذا عن الحجازيين مثل :

« الزيدان عسى أن يقوما » ، عند الحجازيين .

الزيدان عسيا أن يقوما » ، عند التميمين .

وهذا كما ذكرنا خاص بعسى ، حيث يجب فى سواها ظهور الضمير عند الحجازيين والتميميين على السواء ، مثل :

« الزيدان أوشكا أن يقوما » ، « الزيدان أخلولقا أن يقوما .. الخ .

الوظيفة الدلالية للأفعال الناسخة

عالج النحاة الأفعال الناسخة من وجهة نظر واحدة ، هى التى سموها بالعمل . ولسنا بصدد مناقشة نظرية العمل الآن ، فنحن نرجو أن نصدر بها الجزء الثانى من هذا المؤلف . ولا شك أننا لو تجاوزنا عن الجانب الفلسفى لنظرية العمل ، واعتبرناها مجرد ارتباط بين ظاهرة لغوية وظاهرة أو ظواهر أخرى ، لكان النحاة فى علاجهم لموضوع النواسخ ممن يسيرون على الطريقة التحليلية الشكلية التى ندعو إليها . وذلك لأن قيمة النواسخ عندهم هى تأثيرها على شكل الكلمة أو الكلمات التى تتبعها ، وهذا ولا شك اتجاه سليم . ولكن عيب النحاة ينحصر فى خضوعهم لنظريات فلسفية ليست ذات قيمة لغوية من ناحية . وقصورهم عن استيفاء جوانب البحث من ناحية أخرى . وقد سبق لك أن رأيت الكثير من الأمثلة للناحية الأولى. أما الناحية الثانية وهى ناحية عدم استيعابهم لجميع جوانب البحث فنقدم لك الآن مثالا لها .

ليس من شك فى أن وظيفة الأفعال الناسخة لا تنحصر فى مجرد أثرها الإعرابى . ولكن لها وظيفة أخرى خاصة بدلالة التركيب الذى توجد فيه .

ومن المعروف أن الدلالة على الزمن فى الجملة الفعلية تؤدى بصيغة الفعل نفسها ، كما تؤدى باستعمال بعض الكلمات التى تدل على الزمن دلالة قاموسية مثل « أمس » و « اليوم » و « الآن » الخ. أما الجملة الإسمية ، فإنها قد تكون

مكونة من ركنين ، لا يتصل أى منهما بالدلالة الزمنية ، كما فى المثال « أنا محمد » فليس فى « أنا » أو فى « محمد » عنصر الدلالة الزمنية . كيف نعبر إذن عن الزمن فى الجملة الإسمية ؟ ؟ باستعمال الأفعال الناسخة . وقبل أن أفصل هذا الإجمال أحب أن أوضح للقارىء أنى بهذا القول لم أقع فى نفسى الشرك الذى أحذر الناس منه . وذلك لأن الذى لا توافق عليه المدرسة التحليلية هو الاعتماد على الدلالات فى تحليل الأحداث اللغوية . أما بيان القيمة الدلالية للتركيبات بعد تحليلها من وجهة النظر الشكلية ، فأمر آخر ينبغى على اللغوى أن يتعرض له دون شك. والدلالات التى سنتعرض لها نوعان :

أولا : الدلالة على زمن الحدث :

تدل الصيغة الفعلية العربية على زمنين ماض وغير ماض . والزمن غير المــــاضى قد يكون حالا أو مستقبلا ، وذلك تبعاً لوجود كلمات لتحديد أيهما ، مثل « الآن » و « غدا » ، أو تبعاً لوجود سياق يقتضى تحديد الحال أو الاستقبال . ولما كانت الدلالة على الزمن من طبيعة الصيغة الفعلية فقد استعملت الأفعال الناسخة لأداء هذه الدلالة فى الجملة الإسمية ، والأفعال الناسخة فى هذا على أقسام ، وذلك حسب نوع الزمن الذى تدل عليه .

١ — الأفعال الذى تدل على الزمن المجرد :

تدل « كان » وحدها على الزمن المجرد ، فصيغتها الماضية تدل على المضى أما صيغة المضارعة فتدل على غير المضى . وذلك كما فى المثال : « أنا العميد » . والدلالة على المضى هنا تكون بإضافة صيغة « كان » الماضية مثل « كنت العميد » . أما الدلالة على الحال فمكتسبة من صيغة الجملة الاسمية بذاتها . وللدلالة على المستقبل نأتى بصيغة المضارع من « كان » ونسبقها بالسين أو « سوف » فنقول « سأكون العميد » أو « سوف أكون العميد » .

٢ — الأفعال التي تدل على الزمن الوقتي :

هذه هي « بات » ، « أضحى » ، « أصبح » ، « أمسى » . وتدل هذه على وقت خاص من اليوم ، فبات للاستمرار في المساء ، و « أضحى » للاستمرار في الضحى و « أصبح » للاستمرار في الصباح ، و « أمسى » للاستمرار في المساء . ومن أجل تعيين هذه الأفعال لوقت خاص أطلقنا عليها اسم « أفعال التعبير الزمني الوقتي » ، بينما أطلقنا على « كان » اسم « الفعل الزمني المجرد » ، أي الذي لا ترتبط دلالة الزمن فيه بوقت خاص .

٣ — الأفعال التي تدل على الزمن مع الاستمرار :

هذه هي « ظل » و « ما برح » و « ما فتيء » و « ما أنفك » و « ما دام » ، إلى جانب الأفعال التي تدل على الزمن الوقتي ؛ مثل « ظل واقفا » و « ما برح يتكلم » و « ما فتيء يلعب » و « ما أنفك يدعي المعرفة » و « لن أكلمه ما دام لا يكلمني » .

٤ — الأفعال التي تدل على قرب وقوع الحدث :

هذه هي « كاد » و « كرب » و « أوشك » . ولا تدل على وقوع الحدث فعلا بل على مجرد قرب وقوعه مثل « كاد يتكلم » و « أوشك أن يتكلم » و « كرب يتكلم » .

٥ — الأفعال التي تدل على الشروع في الحدث والاستمرار فيه :

هذه هي أفعـــال الشروع ، وهي « أنشأ » و « طفق » و « جعل » كما في ابن عقيل . وقد أضاف إليها الاشموني « هب » و « قام » [1] وترى

(١) تلفت النظر هنا إلى استعمال « قام » في المصرية (آم) فعلا مساعدا أي غير أساسي وهي نفس استعمال « قام » هنا وذلك مثل « كلمته آم شتمني » . ونلاحظ بطبيعة الحال اختلاف الدلالة بين هذا المثال وبين « قام يتكلم » على الاستعمال الذي أشار إليه الاشموني ، ولكن المهم هو الشبه في الاستعمال لا في المعنى .

أن منها «شرع» و «أخذ» ، مثل «أنشأ يتكلم» و «طفق يتكلم» و «جعل يتكلم» و «هب يتكلم» و «قام يتكلم» و «شرع يتكلم» و «أخذ يتكلم» .

٦ — الأفعال التي تدل على التحول :

وهذه هي «صار» . وتستعمل أفعال الزمني الوقتي ، المذكورة في - ٢ - هذا الاستعمال أيضا، كما قد تستعمل «صار» استعمال أفعال الشروع المذكور في - ٥ - كما في مثل :

«صار مسكيناً» و «أصبح مسكيناً» و «أمسى مسكينا» و «واضحى مسكيناً» و «بات مسكيناً» ، ولا تدل هذه الأمثلة إلا على التحول . ومثل : «صار يتكلم» ويدل هذا المثال على البدء في الحديث والاستمرار فيه .

ثانيا — الدلالة على كيفية الحديث :

رأيت فيما تقدم أن جميع الأفعال الناسخة تعبر عن الزمن ومعنى آخر ، فيما عدا «كان» التي لا تعبر إلا عن الزمن ولا غير . ودلالة هي الأفعال على الزمن هي من وظيفة الصيغة الفعلية التي تأتي عليها. أما الدلالات الأخرى كالتكرر والاستمرار وغير ذلك، فهي في الواقع تطور أو تخصص للدلالة القاموسية لأصول هذه الصيغ . ولا شك أن معنى قرب وقوع الحدث موجود في الفعل «أو شك» كما هو موجود في المصدر «وشك» عند ما نقول «على وشك الحضور» . أما الدلالة الزمنية - أي المضي - فهي من خصائص الصيغة الفعلية، وهي لهذا غير موجودة في صيغة المصدر .

والدلالة الأخرى - غير الزمنية - التي تضفيها الأفعال الناسخة على الجملة هي التي نسميها بالدلالة على «كيفية الحدث» aspect . وهذه الدلالات هي «التوقيت» و «الاستمرار» و «قرب الوقوع» و «والشروع» و «التحول» .

ليس هذا حصراً لكيفيات الحدث فى اللغة العربية، فهناك وسائل أخرى للتعبير عن كيفية الحدث ترتبط بالتركيبات أو الأدوات اللغوية المختلفة . مثال ذلك « التوقع » وهى كيفية ترتبط بالأداة النافية الجازمة « لما » كما فى المثال « لما يحضر » ، وهذه اداة تنفى الحدث مع التعبير عن توقعه .

ولا شك عندى فى أن دراسة هذا الجانب التعبيرى للغة العربية أمر له قيمته وخطورته .

النفى فى الجملة الإسمية

يرتبط النفى فى اللغة العربية بالدلالة على الزمن من ناحيـة ، وبالحالة الإعرابية من ناحيـة أخرى . أما ارتباطه بالدلالة على الزمن فلأن النفى فى الجملة الفعلية متعلق بصيغة الفعل التى تنصب أو تجزم بأداة النفى . والصيغة الفعلية كما أشرنا تدل بذاتها على الزمن . أما الجملة الاسمية فيرتبط النفى فيها بالدلالة الزمنية على الوضع الآتى :

١ — النفى فى الزمن المـاضى

يكون ذلك باستعمال « كان » منفية بما وهى فى صيغة الماضى، أو منفية بلم وهى فى صيغة المضارع ، مثل : محمد قائم ، ما كان محمد قائماً ، لم يكن محمد قائمـاً .

٢ — النفى فى الزمن المستقبل

يتأتى ذلك باستعمال أداة النفى « لن » . وتدخل كذلك على « كان » وهى فى صيغة المضارع ، مثل لن يكون محمد قائماً .

٣ — النفى فى الزمن الحالى

تؤدى هذه الدلالة باستعمال :

(ا) صيغة «كان» المضارعة منفية بلا أو بما، مثل «لا يكون محمد قائماً»، «ما يكون محمد قائماً». ولهذا التركيب — عند استعمال «لا» — وظيفة أخرى إلى جانب الدلالة على النفى هى صلاحيته للوقوع بعد الحرف المصدرى ليكوّن مايسميه النحويون بالمصدر المؤول[1]. فى حالة النفى مثل:

أرجو أن يكون محمد قائماً، وهنا مصدر مؤول مثبت.

أرجو ألا (أن لا) يكون محمد قائماً، وهنا مصدر مؤول منفى.

(ب) استعمال «ليس» :

و«ليس» مختصة بنفى الجملة الاسمية فى الزمن الحالى مثل :
محمد قائم، ليس محمد قائماً. وقد مر بك ذكرها.

(حـ) استعمال «ما» :

والنحاة طائفتان بإزاء «ما». منهم من يرى لها نفس العمل الذى لليس، أى رفع المبتدأ ونصب الخبر، ومنهم من لا يرى لها أى أثر فى الحالة الإعرابية لركنى الجملة الاسمية التى بعدها. وقد اشترط الفريق الأول شروطاً لعمل «ما» نذكرها لك فيما يأتى :

١ — ألا تزاد بعدها «إن»، فإن زادت لم تعمل، مثل : ما إن زيد قائم.

٢ — ألا ينتقض النفى بألا، مثل : ما زيد إلا قائم.

٣ — ألا تتكرر، مثل : ما ما زيد قائم.

---

(١) يسمى علماء اللغة الأوروبيون المصدر المؤول باسم الـ infinitive ويجردونه من الدلالة على الزمن. وعندنا أن ما يقولون يعنى الزمن الفلسفى أما نحن فنعنى الزمن النحوى الذى يرتبط بصيغة المضارع إذا لم يصرف للمضى أو الاستقبال.

٤ - ألا يتقدم الخبر أو معموله على الاسم . وذلك بشرط ألا يكون المتقدم جاراً أو مجروراً أو ظرفاً حيث يجوز تقدمهما .

مثال تقدم الخبر وهو غير ظرف أو جار ومجرور « ما قائم زيد » .

ومثال تقدم معمول الخبر وهو غير ظرف أو جار ومجرور « ماطعامك زيد آكل » .

ومثال تقدم الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور « ما في الدار زيد » و « ما عندك عمر » . « وما » هنا عاملة ، والظرف والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر « ما » ، وهو منصوب ، وتقديره « كائنا » .

ومثال تقدم معمول الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور ، « ما عندي زيد مقيما » و « ما في الدار زيد مقيما » .

٥ - ألا يبدل من خبرها اسم موجب (أي غير منفي) مثل « ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به » . و« شيء » الثانية بدل من « شيء » الأولى . ولما لم تكن الثانية منفية امتنع عمل « ما » .

العطف على خبر « ما » العاملة .

خبر « ما » العاملة منصوب ، فإذا عطف عليه اسم آخر أخذ حكم النصب كذلك ، لأن العطف إشراك المعطوف ، مع المعطوف عليه ، في المعنى والحكم الإعرابي . ولكن إذا كانت أداة العطف « بل » أو « لكن » لم يجز نصب المعطوف ، لأنه حينئذ لا يشترك مع الخبر في معنى النفي ، حيث أن « بل » و « لكن » تثبت للمعطوف عكس حكم المعطوف عليه .

وذلك مثل (ا) ما محمد قائماً أو قاعداً .

(ب) ما محمد قائماً بل قاعدٌ .

(ح) ما محمد قائماً لكن قاعدٌ .

وتعرب « قاعد » في المثالين « ب » ، « ح » خبراً لمبتدأ محذوف تقديره

« هو » ، أما في « ا » ، فتعرب معطوفا على « قائماً » ، ومن ثم اكتسبت النصب كذلك .

(ى) استعمال « لا » .

النحاة طائفتان أيضاً بإزاء عمل « لا » ، منهم من يمنع عملها ومنهم من يجعلها عاملة [١] ولعملها عندهم شروط هى :

١ — أن يكون الاسم والخبر نكرتين . مثل « لا رجلٌ قائماً » . ومنه قول الشاعر :

تعزَّ فلا شيء على الأرض باقياً ولا وَزَرٌ مما قضى الله واقيا[٢]

٢ — الا يتقدم الخبر على الاسم ، مثل : لاقائم رجلٌ .

٣ — الا ينتقض النفى بإلا ، مثل: لا رجلٌ إلا أفضلُ من زيد .

هذا ويجب أن نذكر أن « لا » هذه لنفى الواحد لا لنفى الجنس ، ولذا فإن معنى « لارجل قائما » نفى أن يكون القائم واحدا ، ولهذا يجوز أن تقول « لا رجل قائماً بل رجلان » . وسيأتى فيما بعد ذكر استعمال «لا» لنفى الجنس .

(هـ) استعمال « إن » .

تعمل « إن » النافية عمل « ليس » عند الكوفيين بلا شروط ، مثل : « إن رجل قائما » و « إن زيدٌ القائمَ » بنصب القائم .

(و) استعمال « لات » .

يقول النحاة إن « لات » تتكون من « لا » النافية وتاء التأنيث . وقد مر بك أن النحاة لا يقبلون أن يدخل حرف على حرف آخر . ولما كانت

---

(١) الحجازيون هم الذين يقولون بعمل « ما » و « لا » .

(٢) الوزر الملجأ . ومعنى البيت « لا تحزن فكل من على الأرض زائل وليس هناك ملجأ يقى من قضاء الله » .

« لا » حرف نفي والتاء حرف تأنيث ، فقد اضطر الخضري لتبرير دخول التاء على «لا» بقوله بأن ذلك لتقوية شبه «لا» بليس حتى تعمل عملها . ونحن نرد على هذا التمحل بأمرين: أولهما ، أن «لات» لا تعمل عند كثير من النحاة عمل « ليس » ، فما هو المبرر لتقريبها منها عند هؤلاء . وثانيهما أن افتراض كون « لات » هي « لا » مضافا إليها تاء التأنيث، يقتضي أن لا تختلف شروط عمل « لا » عن شروط «لات» ، لأن الثانية ليست أداة أخرى غير الأولى بل هي نفس الأولى مؤنثة . ولكن الواقع أن لعمل «لات» شروطا أخرى غير عمل « لا » وهذا يقتضي تغايرهما .

وعندنا أن « لات » مكونة من « لا » واسم الإشارة « تي » الذي يختص بالمؤنث . وهذا أمر تاريخي تطور إلى الكلمة « لات » التي لا يمكن الآن أن تعتبر مكونة من جزئين هما « لا » والتاء . و « لات » بوصفها الحالي لا تزال تتضمن معنى اسم الاشارة المؤنث، ولهذا يشترط فيها عدم ذكر اسمها، لأن هذا الاسم في الواقع هو مدلول جزء الكلمة الذي كان في الأصل اسم إشارة لمؤنث وهو التاء . وذلك مثل « لات حين مناص » .

ويرى النحاة في هذا المثال أن « حين » خبر « لات » منصوب وإن اسمها محذوف . والتقدير كما يقول النحاة « لات الحين حين مناص » .

ويقول بعض النحاة بأن المحذوف هو الخبر وأن « حين » اسم « لات » . وتقدير المثال على هـــذا « لات حينٌ مناص لهم » و« لهم» المحذوفة متعلقة بمحذوف تقديره « كائن » خبر «لات» .

هذا ويشترط أن يكون معمول «لات» المذكور معها كلمة تدل على الزمان مثل « حين » و « ساعة » الخ مثل « لات ساعة مندم » .

الربط في الجملة الإسمية

قد تتكون الجملة الإسمية من اسمين جامدين، مثل « هذا محمد » . ومن المعلوم

أن الاسناد هو نسبة شيء إلى شيء آخر . وقد جرى عرف الفلاسفة وبالتالى عرف النحاة على أن المسند هو الحدث والمسند إليه هو الذات . ومن هنا كان المثال المتقدم مدعاة لتأمل اللغويين الأوروبين الذين جرى العرف فى لغاتهم على وجود فعل فى كل جملة. ونظير المثال المذكور فى اللغة الإنجليزية This is Mohamed بوجود الفعل « is » الذى لا يمكن أن توجد الجملة بدونه . ولما كان هذا الفعل لايدل على حدث مثل القيام أوالقعود أو القراءة . فقد أطلقوا عليها اسم الرابطة ، copula ، لأن وظيفته فى الجملة الاسمية هى مجرد ربط المسند إليه بالمسند دون إضافة معنى من المعانى .

ولما كانت اللغة العربية فى المثال « هذا محمد » لا تذكر غير ركنى الإسناد، فقد قال المستشرقون بأن هذه الجملة لا رابطة فيها non coplulutive

والواقع أن الجملة الاسمية العربية جملة ذات رابطة ، وأن الذى دعى هؤلاء إلى القول بغير هذا ، هو عدم الإحاطة بكل القصة . والربط فى الجملة العربية وظيفة ثانوية للأدوات الزمنية التى تدخل على الجملة الاسمية ، وبالأخص الفعل « كان » فى مختلف صيغه . وإليك تفصيل ذلك :

١ — إذا أسند ركنا الجملة الاسمية بعضهما إلى البعض دون إشارة لزمن خاص ، أى للدلالة على الثبوت ، لم تستعمل أداة الربط ، مثل « هذا محمد » ، « محمد قائم » .

٢ — إذا تم الإسناد ، مع جعل الجملة مصدراً مؤولا استعملت الرابطة « كان » فى صيغة المضارع التى تلى الحرف المصدرى مثل : « محمد قائم » يعجبنى أن يكون محمد قائماً(١) .

---

(١) من الممكن أيضاً أن تؤول الجملة الاسمية بمصدر بدخول « أنّ » مثل : « يعجبنى أن محمداً قائم » ويلاحظ القارئ الفرق الدلالى بين هذا التعبير والتعبير المذكور .

٣ — إذا تم الإسناد مع النفى فى الحال أو الاستقبال أو فى الماضى، استعملت الرابطة «كان» فى صيغة المضارع وسبقتها أدوات النفى على التفصيل الذى ذكرناه. وذلك مثل: «محمد» قائم»، «لن يكون محمد قائما»، «لم يكن محمد قائما»، «لا يكون محمد قائما[1]».

٤ — إذا وضعت الجملة الإسمية موضع فعل الشرط أو جواب الشرط تحتم الربط بكان فى الصيغة المناسبة، مثل «إن يكن محمد مسافرا فسأخبرك»، «إذا كان محمد فى الدار فسيكون أبوه هناك».

ومن هذا العرض نرى أن الربط بين ركنى الجملة الإسمية بأداة ربط، أمر واقع فعلا إلا فى حالة واحدة، هى حالة الدلالة على ثبوت المسند للمسند إليه دون اعتبار للزمان. وهذا يعنى ولا شك أن تكون الجملة الإسمية العربية جملة ذات رابطة، أما الحالة التى تبدو بلا رابطة فإنى أسميها اطرادا، بحالة الرابطة الصفرية.

الربط والنقصان:

مر بك أن النحاة قد اعتبروا «كان» وأخواتها أفعالا ناقصة. وقد فسرنا النقصان من ناحية الدلالة بتجرد الفعل عن معنى الحدث وانصرافه للدلالة على مجرد الزمن. والواقع أن الأفعال المذكورة لم تتجرد جميعها عن معنى الحدث، حيث قد تطور معنى الحدث فى بعضها دون أن ينقرض انقراضاً تاماً. من أجل هذا نرى أن نقسم هذه الأفعال الناقصة إلى قسمين:

١ — ما يكون لمجرد الربط ولدينا «كان» و«عسى» مثالا لذلك.

٢ — ما يكون للربط مع التعبير عن الكيفية aspect. ومثال ذلك

(١) يمكن أن نقول بدلا من المثالين الأخيرين «ما كان محمد قائما»، «ليس محمد قائما».

أفعال الشروع، والأفعال الدالة على الزمن المؤقت مثل أصبح وأمسى، وأفعال الاستمرار مثل « ظل » و « ما دام » و « ما برح » الخ .

ملاحظة أخيرة :

قبل أن نترك الأفعال الناسخة نود أن نذكر للقارىء ما ذكرناه من قبل من عدم موافقتنا على زيادة « كان » أو سواها أو حذفها . ولما كنا قد أبدينا رأينا فى الزيادة والحذف ، وأثبتنا عدم صحة التأويلات التى يؤول بها النحاة لأمثلة هذا أو ذاك ، فإننا لا نرى مبررا للرد على أمثلة الحذف والزيادة التى مرت فى باب الأفعال الناسخة . وليس من غرضنا استقصاء جميع هذه الأمثلة والرد عليها بما قد لا يتسع له هذا المجال المحدود ، بل بيان لوجه نظر نرجو أن نوفق فى جلائها .

الحروف الناسخة

تنسخ هذه الحروف الحكم الإعرابى للمبتدأ والخبر ، فيكون المبتدأ منصوباً والخبر مرفوعاً . ويسمى المبتدأ اسماً للناسخ والخبر خبراً له . والحروف الناسخة تؤدى معانى فى الجملة الإسمية تؤدى فى العادة بصيغة الفعل . وهذه هى :

إن ، وتؤدى معنى التأكيد فى الجملة الإسمية ، مثل : إنك قائم . والتأكيد معنى يؤدى فى الفعل بنون التوكيد .

أن ، وبواسطتها يمكن أن تؤول الجملة الإسمية بمصدر مثل : «يعجبنى أنك قائم» أى يعجبنى قيامك . ومن المعلوم أن الحرف المصدرى ، مثل « أن » ، يدخل على صيغة الفعل فتؤول بمصدر ، مثل : يعجبنى أن تقوم .

لكنّ ، ومعناها الاستدراك ، ويمكن أن يؤدى هذا المعنى فى العربية بفعل .

لعل ، ومعناها الترجى ، وهو يؤدى بالفعل « أرجو » .

ليت ، ومعناها التمنى ، وهو يؤدى بالفعل « أتمنى » .

كأن ، وهى أداة تشبيه ، والتشبيه معنى يمكن أن يؤدى بالفعل « يشبه » .

لا ، وهى أداة لنفى الجنس . ولهذه الأخيرة أحكام خاصة سنذكرها منفردة بعد الانتهاء من سواها .

نماذج الجملة الإسمية ذات الحرف الناسخ .

النموذج « ا » : الناسخ + الاسم + الخبر (غير ظرف أو جار ومجرور) مثل إن محمدا قائم .

نموذج ا¹ : الناسخ + الاسم + الخبر (ظرف أو جار مجرور) مثل إن محمدا عندك ، إن محمدا فى الدار .

نموذج ا² : الناسخ + الخبر (ظرف أو جار مجرور) + الاسم (ليس به ضمير يعود على الخبر) مثل إن عندك محمدا ، إن فى الدار محمدا .

نموذج ا³ : الناسخ + الخبر (ظرف أو جار مجرور) + الاسم (وبه ضمير يعود على الخبر) مثل : إن فى الدار صاحبها .

وفى هذا النموذج يتحتم تقدم الخبر .

النموذج «ب» : الناسخ + الاسم + الخبر + معمول الخبر (ظرف أو جار ومجرور) مثل إن محمدا ضارب عليا ، إن محمدا ضارب عليا .

نموذج ب¹ : الناسخ + الاسم + الخبر + معمول الخبر (وهو ظرف أو جار ومجرور) .

ومثاله « إن محمداً مقيم فى الدار » و « إن محمداً مقيم عندك » .

نموذج ب² : الناسخ + الاسم + معمول الخبر (ظرف أو جار مجرور) + الخبر مثل ، إن محمداً فى الدار مقيم ، إن محمداً عندك مقيم

ويمكن القول بعد استعراض ما سبق من النماذج بأن الخبر لا يجوز

تقديمه على الاسم إلا إذا كان الخبر ظرفا أو جاراً أو مجروراً . نموذج ا[٢] ، وبأن هذا التقديم واجب إذا كان فى الاسم ضمير يعود على الخبر ، نموذج ا[٣] وكذلك لا يتقدم معمول الخبر على الاسم، ولكنه يتقدم جوازا على الخبر إذا كان المعمول ظرفا أو جاراً ومجروراً . نموذج ب[٢] .

« إن » المكسورة « وأن » المفتوحة

يفترض النحاة أن « إن » المكسورة و « أن » المفتوحة صورتان لكلمة واحدة [١]. وهذا وهم من النحاة دفع إليه تقديرهم للشكل الكتابى للكلمتين وإهمالهم وظيفة كل منهما . وهم قد قرروا أن « أن » المفتوحة تؤول مع ما بعدها بمصدر يكون فاعلا أو مفعولا أو مجروراً بالحرف . أو بعبارة أخرى بأنها وما بعدها ذات حكم إعرابى مساو لحكم المصدر المساوى لها فى الدلالة . وليس كذلك الحال فى المكسورة فهى مجرد تأكيد للجملة لا حرف يكون مع ما يدخل عليه مصدرا غير صريح

من أجل هذا آثرنا أن نخالف تعبير النحاة فلا نذكر حالات كسر همزة « إن » وحالات فتحها ، بل مواضع استعمال « إن » المكسورة ومواضع استعمال « أن » المفتوحة .

مواضع استعمال « إن » المكسورة :

تستعمل « إن » المكسورة فى أول الجمل ، على التفصيل الآتى :

(ا) فى أول الكلام مثل « إن محمد فى الدار » .

---

(١) يقول الأشمونى بأن الأصل أن تكون « إن » مكسورة . ويقول ابن عقيل « ان لها ثلاثة أحوال ، وجوب الفتح ووجوب الكسر وجواز الأمرين » . وكلا التعبيرين يشعر بأن الفتح والكسر حالتان لكلمة واحدة .

(ب) فى أول جملة الصلة ، مثل « جاء الذى إنه قائم » .

(حـ) فى أول جملة الحال ، مثل « جاء محمد وإنه لسريع » .

(د) فى أول الجملة الواقعة جوابا للقسم وفى خبرها اللام ، مثل « والله إنه لقائم » .

(هـ) فى أول الجملة المحكية بالقول ، مثل « قلت إنه فى البيت [١] » .

(و) فى أول الجملة الواقعة بعد فعل من أفعال القلوب إذا علق عن العمل بدخول اللام ، مثل « علمت إن محمدا لقائم » [٢] .

وهذا المثال فى نظرنا مركب من جملتين أولاهما « علمت » والثانية « إن محمدا لقائم » . وقد يكون من الأوفق وضع نقطة ترقيم بعد « علمت » دلالة على انتهاء الجملة .

(ز) بعد « ألا » الاستفتاحية ، مثل « ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم » و « ألا » هذه حرف استفتاح يستعمل فى أول الجمل وليس من أجزائها .

(ح) إذا وقعت فى أول جملة تعرب خبرا عن اسم عين ، مثل « محمد إنه قائم » .

مواضع استعمال « أن » المفتوحة :

تستعمل « أن » المفتوحة فى مواضع يتحتم فيها أن تكون هى وما بعدها مؤولة بمصدر ذى محل إعرابى .

---

(١) يجرى العرف فى اللغات الأوروبية بوضع العبارات المحكية بالقول بين قوسين ولو استعملنا هـذا التقليد لكتبت العبارة هكذا ، قلت « إنه قائم » .

(٢) أفعال القلوب هى « ظن » وأخواتها وهى تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، فاذا كان الخبر فى لام التأكيد كما فى المثال المذكور امتنع كون المبتدأ والخبر مفعولين ، ولهذا تسمى « ظن » معلقة عن العمل .

وقد يكون هذا المحل الاعرابى جرا مثل «علمت بأنك قائم» والتقدير «علمت بقيامك».

وقد يكون نصبا مثل «عرفت أنك قائم» والتقدير «عرفت قيامك».

وقد يكون رفعا مثل «بلغنى أنك قائم» والتقدير «بلغنى قيامك»

ولا يصح أن ترفع «أن» وما بعدها على الابتداء إلا إذا كان الخبر مقدما . وذلك لأن الخبر لو تأخر لكانت «أن» وما دخلت عليه فى أول الكلام وبذلك لا يصح أن تكون مصدرية (أى مفتوحة) بل يجب أن تكون مؤكدة (أى مكسورة) [1] .

ومثال ذلك «عندى أنك قائم» و «عندى» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و «أن»[2] حرف نصب والكاف اسمها و «قائم» خبرها و «أن» وما دخلت عليه (أى الجملة الاسمية) فى تأويل مصـــدر مبتدأ مؤخر . والتقدير «عندى قيامك».

جواز استعمال «إن» المكسورة أو «أن» المفتوحة :

يكون ذلك فى الحالات التى يمكن فيها تأويل «ان» والجملة التى تدخل عليها بمصدر فى تقدير ، وجواز اعتبار «إن» وما تدخل عليه فى أول الكلام فى تقدير آخر . وذلك فى الحالات الآتية :

(ا) بعد «إذا» الفجائية ، مثل «خرجت فإذا إن زيدا قائم» بكسر همزة

---

(١) أنظر الحالة رقم ا من مواضع استعمال «إن» المكسورة .

(٢) من الخطأ الشائع تسمية «أن» المفتوحة حرف توكيد ونصب ، والأصح تسميتها حرف مصدرى ونصب لأنها ليست بمعنى التأكيد ، بل هى مصدرية كما ترى . ويبدو أن الداعى لهذا الخطأ هو الرغبة فى التفريق بينها وبين «أنْ» الناصبة للفعل التى يسمونها حرف توكيد ونصب ومن الواضح أن النصب بأنْ هو فى الفعل وبأنّ فى الاسم.

« إن » . وفي هذه الحالة تعتبر « إن » في أول جملة . ويلاحظ أنه من الممكن أن نقول « خرجت فاذا زيد قائم » ، وأنت ترى في هذا المثال أن جملة اسميه (زيد قائم) قد وقعت بعد «إذا» الفجائية . ولو أردنا تأكيد هذه الجملة الاسمية بإن لكان المثال «خرجت فاذا إن زيدا قائم» ، وتكون «إن» في هذه الحالة قد وقعت في أول الجملة التالية لاذا . وهذا الموقع خاص بإن المكسورة دون المفتوحة .

ويجوز كذلك أن نقول « خرجت فاذا أن زيدا قائم » . وأن المفتوحة كما سبق أن ذكرنا مصدرية وبهذا تؤول هي وما بعدها بمصدر يمكن أن يعرب مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير « خرجت فإذا قيام زيد موجود »[1] . و «قيام» في هذا التقدير هي المصدر المؤول من «أن» وما دخلت عليه .

ومن هذا قول الشاعر

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا إذا انه عبد القفا واللهازم

ومعنى البيت « كنت أظن زيدا من السادة فاذا هو عبد يضرب على قفاه أو على لهازمه — أي مقدم رقبته » . وفي هذا التفسير ترى الجملة الاسمية (هو عبد) واقعة بعد « إذا » وعلى كسر « إن » تكون هذه الجملة الإسمية مؤكدة بها . أما على فتحها فان المعنى يكون «فإذا عبوديته موجودة» . و «عبوديته»

(١) هذا أحد تقديرين ذكرهما ابن عقيل. والتقدير الآخر هو « خرجت فإذا في الحضرة قيام زيد » وهذا التعبير لا يروقنا ولذلك اكتفينا بالتقدير المذكور . هذا وإني ألفت نظر القارىء إلى أن التقدير « خرجت فإذا في الحضرة قيام زيد » يتفق مع ما ذكر من عدم جواز كون المصدر المؤول من « أن » المفتوحة وما دخلت مبتدأ إلا إذا تأخر عن الخبر. أما التقدير الآخر الذي ذكرناه فإنه بناء على هذه القاعدة غير صحيح لعدم تقدم الخبر . ومع ذلك فقد اخترناه لأن التقدير من وجهة نظرنا ليس سوى تفسير للمعنى . أما النحاة فيعتبرونه مساوياً لما يقدر له . ومقتضى هذا عدم صحة تقدير ابن عقيل للمثال بأنه « خرجت فإذا قيام زيد موجود » .

هى المصدر الذى تؤول به « أن » وما تدخل عليه .

(ب) إذا وقعت فى صدر جملة تكون جوابا لقسم وليس فى خبر « ان » لام التأكيد ، مثل « حلفت أن زيدا قائم » .

وأظنك تلاحظ أن القسم هنا يؤدى بصيغة الفعل . وهذا شرط أساسى لجواز كون « ان » مفتوحة أومكسورة ، إذ لو كان القسم بغير الجملة الفعلية لتحتم كسر « إن » كما فى الحالة « و » من حالات وجوب استعمال « إن » المكسورة .

وفى حالة كون « إن » مكسورة تكون جملة « إن » محكية من حقها أن توضع بين قوسين حسب العرف الترقيمى الحديث ، هكذا (حلفت « إن زيداً قائم ») .

أما فى حالة الفتح فتكون « أن » ومدخولها مصدراً مؤولا ، والتقدير « حلفت على قيام زيد » .

(حـ) بعد فاء الجزاء . وهى الفاء التى تأتى فى أول جملة جواب الشرط ، مثل « من يأتينى فإنى أكرمه » .

وفى حالة استعمال « إن » المكسورة ، تكون « إن » مؤكدة للجملة « أنا أكرمه » وبذا تكون فى صدرها .

أما فى حالة استعمال المفتوحة فالتقدير « من يأتينى فإكرامه حاصل » و « إكرام » هنا مبتدأ خبره محذوف هو « حاصل » . وقد يقدر المثال بقولك « من يأتنى فجزاؤه إكرامى » ، وفيه تكون « إكرام » خبراً لمبتدأ محذوف .

ومن ذلك قوله تعالى : « من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم » بكسر همزة « فإنه » باعتبار « إن » مؤكدة للجملة « هو غفور رحيم » ، أو بفتحها على تقدير « فجزاؤه غفرانه » أو « فغفرانه حاصل » .

(د) إذا كانت «إن» وما دخلت عليه خبراً لمبتدأ بمعنى القول، وكان خبر «إن» بمعنى القول أيضاً وكان القائل لكل منهما واحداً. مثل «قولى إنى أحمد الله». وتلاحظ فى المثال أن المبتدأ هو كلمة «قولى» مضافة لياء المتكلم وهى فاعل فى المعنى، وأن خبر «ان» كلمة «أحمد» وهى أيضاً مسندة للمتكلم كما أن فيها معنى القول. ولهذا جاز فى المثال أن تستعمل «أن» المكسورة الهمزة أو «أن» المفتوحة الهمزة.

أما وجود «إن» المكسورة فباعتبار «إنى أحمد» تأكيداً للجملة «أنا أحمد». هذا وتعرب الجملة هكذا «قول» مبتدأ، والياء مضاف إليه[1] «إن» حرف توكيد ونصب واسمها ياء المتكلم و«أحمد» فعل مضارع فاعله مستتر وجوباً وتقديره «أنا» و«الله» مفعول. والجملة المكونة من «إن» واسمها وخبرها، خبر للمبتدأ «قولى». ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابط يربطها بالمبتدأ لأنها عين الخبر فى المعنى.

أما على كون «أن» مفتوحة الهمزة فبتأويل مصدر والتقدير «قولى حمد الله» و«حمد» خبر.

التأكيد فى الجملة الإسمية :

يبدو لنا من استعراض طرائق التأكيد فى اللغة العربية، أنه قد يكون من درجة واحدة أو من درجتين. ويؤكد الفعل تأكيداً من درجة واحدة وذلك إذا كان طلبياً مثل «اضربن» و«لتضربن» والأول من الفعلين فى صيغة الأمر والثانى فى صيغة المضارع التى تلتحق لام الأمر بأولها.

وقد يكون تأكيد الفعل من درجتين، وذلك باستعمال لام التأكيد فى أوله (وتسمى أحياناً لام القسم) وإلحاق نون التوكيد فى آخره مثل «لتبلون فى أموالكم وأنفسكم».

---

(١) من إضافة المصدر لفاعله.

وكما رأيت فى الدلالة على الزمن، يرتبط التوكيد بصيغة الفعل نفسها، وذلك لأن أدوات التوكيد ليست كلمات مستقلة ، بل لواحق تلحق الصيغة فى أولها أو فى آخرها .

وفى الفعل الماضى يكون التوكيد بقد مثل «قد قام» . أما التوكيد المزدوج فيكون بدخول اللام و « قد » معا على صيغة الفعل مثل « لقد قام » .

والتوكيد فى الجملة الإسمية يمكن أن يكون كذلك من درجتين . ويتحقق التوكيد من درجة واحدة بإدخال «إن» على الجملة الإسمية مثل « إن زيدا قائم » ، أما التوكيد الذى من درجتين فيتحقق بدخول «إن» على الجملة الإسمية ولحوق لام التوكيد بأول خبرها ، مثل «إن زيدا لقائم» .

وقد تستعمل اللام وحدها للتوكيد ذى الدرجة الواحدة فتلحق الركن الأول فى الجملة الإسمية ، ولهذا يقول النحاة بأن اللام ، من الكلمات التى لها الصدارة . وذلك مثل «لمحمد قائم» .

وقد اعتذر النحاة عن تأخر اللام ـ أى عدم صدارتها ـ عندما تستعمل مع «إن» للتعبير عن التوكيد المزدوج ، فقالوا بأن معناها متفق مع معنى «إن» وجعلوا هذا مبررا لتأخرها . ونحن لانقول بمثل هذه التبريرات ، بل نثبت صدارة اللام فى حالة عدم وجود « إن » ، ونقول بعدم صدارتها عند وجودها دون اعتذار أو تبرير .

من أجل هذا ينص النحاة على عدم دخول « اللام » على اخبار أخوات «إن» ، لأنها لاتدل على تأكيد ، واستعمال اللام فى الخبر وسيلة للتعبير عن التأكيد المزدوج .[1]

---

(١) لهذا يكون دخول اللام فى الخبر لوظيفة لاتتحقق مع سوى « ان » . هذه الوظيفة هى إزدواج التأكيد وتكون علة وجودها او عدم وجودها هى تحقق الوظيفة نفسها إيجابا أو سلبا .

وقد وردت بعض الأبيات التي دخلت فيها لام التأكيد على أخبار بعض أخوات «كان» أو أخوات «إن» أو خبر المبتدأ في الجملة الإسمية غير المؤكدة . وقد أولها النحاة جميعها بالشذوذ أو بزيادة اللام . وذلك مثل :

يلومنني في حب ليلى ، عواذلى ولكنني في حبها لعميد[1]

وقد دخلت اللام هنا على خبر « لكن » ، وهذه اللام زائدة عند النحاة .

ومثـــل :

مروا عجالى فقالوا كيف سيدكم فقال من سئلوا أمسى لمجهودا

وقد دخلت اللام على خبر « أمسى » . وهي عند النحاة زائدة

ومثـــل :

أم الحليس لعجوز شهربه ترضى من اللحم بعظم الرقبه[2]

وقد دخلت اللام على خبر المبتدأ . وهي زائدة شذوذا

اجتماع التأكيد مع سواه من الدلالات :

ليس التأكيد في اللغة العربية مجرد دلالة فلسفية ، بل هو عرف لغوى أولا وقبل كل شيء . وليس هناك من مانع ـ من وجهة النظر الفلسفية ـ من اجتماع التوكيد مع النفي أو التمني أو سواهما من المعاني . ولكن العرف اللغوى العربي لا يقبل ذلك .

ومن أجل هذا لايؤكد الفعل المضارع بالنون إذا وقع بعد أداة من أدوات النفي[3] . ومن أجل هذا أيضاً ، قال النحاة بعدم دخول لام التوكيد على اخبار بقية أخوات « إن » وهي تعبر عن معان أخرى كالتمني أو التشبيه ، والترجي ، والاستدراك . أما كان وأخواتها فهي أفعال تؤكد بالطريقة التي ذكرناها من قبل تأكيدا بسيطا ـ أي من درجة واحدة ـ أو تأكيدا مزدوجا ـ أي من درجتين .

---

(١) العميد : المعذب (٢) الشهربة : الضعيفة

(٣) يقول ابن عقيل جواز التأكيد بالنون قليلا في هذه الحالة . أنظر باب نون التوكيد

ويقول النحاة بأن اللام لاتدخل على خبر «إن» المنفى ولا على الجملة الفعلية الواقعة خبراً لإن، إذا كان الفعل ماضياً متصرفاً[1] غير مقرون بقد . ولهذا لم يجيزوا أن تقول « إن زيداً لما تقوم » ولا أن تقوم « إن زيداً لقام » . وكل هذا متفق وما ذكرناه من قبل .

موقع اللام المؤكدة فى جملة « إن » :

تقع اللام المؤكدة فى أول الخبر ، ولذلك احتمالان هما :

أولا — فى أول الكلمة — أو الجملة — الواقعة خبراً ، إذا كان الخبر لا معمول له أو كان له معمول متأخر عليه ، مثل :

إن محمداً لقائم — إن محمداً ليقوم — إن محمداً لهو[2] القائم — إن محمداً لضارب الولد — إن محمداً ليضرب الولد .

ثانياً — فى أول معمول الخبر[3] إذا توسط بينه وبين اسم « إن » مثل، إن محمد لطعامك آكل ، إن محمداً لطعامك يأكل .

كذلك تدخل اللام على إسم « إن » إذا تأخر عن الخبر مثل : « إن فى الدار لمحمداً » .

عدم عمل « إن » وأخواتها :

إذا اتصلت « ما » غير الموصولة بإن أو بإحدى أخواتها لم تعمل . وتسمى « ما » هذه كافة ، لأنها كفت — أى منعت — الحرف الناسخ

---

(١) يخرج بهذا القيد « نعم » و « بئس » ويصح دخول اللام عليهما ، مثل إن محمداً لنعم الرجل ، « وإن علياً لبئس الرجل » .

(٢) يسمى هذا الضمير ضمير الفصل .

(٣) فيما عدا الحال .

عن العمل . وتكون الجملة الاسمية فى هذه الحالة مكونة من مبتدأ وخبر ، لا من إسم « إن » وخبرها . مثال ذلك :

إن محمد قائم	،	إنما محمد قائم
علمت أن محمداً قائم	،	علمت أنما محمد قائم
جاء على ولكن محمداً ذاهب	،	جاء على ولكنما محمد ذاهب
كأن علياً قائم	،	كأنما على قائم
لعل علياً قائم	،	لعلما على قائم

أما « ليت » فيجوز أن تكون عاملة — أو غير عاملة — إذا أدخلت عليها « ما » المذكورة وذلك مثل :

ليت محمداً قائم ، ليتما محمداً قائم - أو - ليتما محمد قائم .

العطف على اسم « إن » .

يجوز العطف على إسم « إن » وأخواتها وعلى أخبارها . والعطف على الخبر لا إشكال فيه ، فيجب أن يكون المعطوف مرفوعاً كالمعطوف عليه.

أما العطف على الاسم فيستلزم أن يكون المعطوف منصوباً سواء تقدم على الخبر أو تأخر ، فى حالة ما إذا كان الناسخ « ليت » أو « لعل » أو « كأن » وذلك مثل :

ليت محمداً وعمراً قائمان	أو	ليت محمداً قائم وعمراً
لعل محمداً وعمراً قائمان	أو	لعل محمداً قائم وعمراً
كأن محمداً وعمراً قائمان	أو	كأن محمداً قائم وعمراً

أما إذا كان الناسخ « إن » أو « أن » أو « لكن » فيتحتم نصب المعطوف إذا تقدم على الخبر ، فإن تأخر جاز النصب والرفع ، مثل :

إن محمداً وعمراً قائمان ، إن محمداً قائم وعمراً ، أو ، إن محمداً قائم وعمرٌ

علمت أن محمداً وعمراً قائمان ، علمت أن محمداً قائم وعمراً أو علمت أن محمداً قائم وعمرٌ[1] .

لكن محمدا وعمرا قائمان — لكن محمدا قائم وعمرا قائم اولكـن محمدا قائم وعمر .

أوجمعاً ، حسب عدد المعطوف والمعطوف عليه ، كما ترى فى الأمثلة المتقدمة .

صيغة « إن » المخففة :

تخفف صيغة « إن » المؤكدة فتكون النون ساكنة لا مشددة . وفى هذه الحالة لا تعمل — أى لا تنصب اسما وترفع خبراً ، بل يكون بعدها جملة إسمية من مبتدأ وخبر ، وذلك مثل « إنْ زيد لقائم » و « زيد » فى هذا المثال مبتدأ مرفوع و « قائم » خبره .

هذا ونود أن نلفت النظر إلى أن « إن » المخففة تتفق فى صيغتها مع « إن » النافية التى تدخل أيضاً على الجملة الاسمية . ولما كان النفى لايصحب دخول لام التأكيد على خبر « إن » ، فقد دخلت هذه اللام فى خبر « إن » المخففة للتفريق بينها وبين « إن » النافية التى لايمكن أن تدخل على جملة فى خبرها هذه اللام .

ويصح ـ قليلا ـ أن تكون « إن » المخففة عاملة ، أى ناصبة للاسم ورافعة للخبر ـ وفى هذه الحالة لاتحتاج للام التأكيد ، تدخل على الخبر للتفريق

---

(١) يعرب النحاة « عمر » فى حالة رفعه مبتدأ خبره محذوف ، أى « وعمر كذلك » . ويكون العطف فى هذه الحالة عطف جملة على جملة أخرى ، بعكس حالة نصب « عمر » حيث يكون اسماً مفرداً معطوفا على إسم « إن » . وهكذا نجد أن النحاة لم يكونوا دقيق التعبير حين قالوا بجواز رفع المعطوف على اسم إن أو نصبه ، حيث أن المعطوف فى حالة الرفع هو الجملة لا الاسم المفرد ، أما المعطوف عليه فهو جملة « إن » لا الاسم وحده .

بينها وبين النافية ، لأن «إن» النافية لاتنصب الأسم وترفع الخبر .

هذا وقد اختلف النحاة فى هذه اللام وهل هى لام الابتداء ـ أى التأكيد ـ أو أنها مجرد لام تفرق بين «إن» المخففة و «إن» النافية . والخلاف فى ذاته لا قيمة له ، لولا مارتبوا عليه من فرق يتضح فيما يأتى :

يقول النبي (عليه السلام) ، «قد علمنا إن كنت لمؤمنا» .

ويقول بعض النحاة بأن اللام للابتداء ـ أى للتأكيد ـ وعلى هذا يوجبون أن تكون «إن» مكسورة الهمزة ، لأن هذه اللام لا تدخل الا فى خبر «إن» المؤكدة ، وهذا هو ماسميناه بالتوكيد المزدوج . ويقول البعض الآخر بأن اللام ليست للتأكيد وإنما هى مجرد لام فارقة بين «إن» المخففة و «إن» النافية التى لا تفترق فى شكلها الخارجى عنها .

وكلام هذا الفريق الأخير غير دقيق لأن اللام لو كانت لمجرد التفريق بين «إن» النافية والمخففة ـ أى ليست للتوكيد ـ لتحتم كما رأيت أن تكون «أن» بفتح الهمزة لا بكسرها . وبهذا لا تحتاج للتفريق باللام ، لأن «إن» النافية مكسورة الهمزة ، وهذه مفتوحة الهمزة .

وهكذا ترى أنه لابد ـ بناء على منطق النحاة أنفسهم ـ أن تعتبر هذه اللام للابتداء ـ أى مؤكدة ـ دون حاجة لهذا الخلاف .

وقوع الأفعال بعد «إن» المخففة :

لايقع من الأفعال بعد «إن» المخففة غير الأفعال الناسخة : أى «كان» وأخواتها و «ظن» وأخواتها . مثل : «وإن كانت لكبيرة إلا على الخاشعين» ، «وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم» ، «وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين» .

هذا ويشترط فى الناسخ أن يكون غير ناف وهذا يخرج «ليس» ، وغير منفى وهذا يخرج «مازال» و «مابرح» و «مافتىء» و «ماانفك» ،

وغير تال لما الظرفية ، وهذا يخرج « مادام » .

أما الأفعال غير الناسخة فيقل وقوعها بعد « إن » المخففة فى مثل « إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه، ومثل قول الشاعر :

شلت يمينك إن قتلت لمسلما   حلت عليك عقوبة المتعمد

و«إن» فى كل هذه الأمثلة ليست نافية وليست للشرط ، بل هى مخففة من الثقيله بدليل وجود اللام فى الخبر .

صيغة «أن» المخففة :

يقول النحاة بأن « أنّ » المفتوحة الهمزة قد تخفف فتصير « أن » بفتح الهمزة وسكون النون دون تشديد . ويرتبون على تخفيفها أمرين :

١ — عدم عملها فى كل من المبتدأ والخبر على حدة ، حيث يظل كل منهما مرفوعا ، وعملها فى الجملة المكونة منهما الرفع على أنها خبر لها .

٢ — وجوب حذف اسمها وتقديره بضمير الشأن (١) . ومثال ذلك « علمت أنْ زيد قائم » ، و « أن » هنا مخففة من الثقيلة واسمها محذوف ، ضمير الشأن ، و «زيد» مبتدأ و«قائم» خبر،وجملة المبتدأ والخبر خبر «أن» . والتقدير علمت أنه زيد قائم» . وقد يكون اسم «أن» المخففة غير ضمير الشأن كما فى البيت :

فلو أنكِ فى يوم الرخاء سألتِنى   طلاقك لم أبخل وأنت صديق

واسم «أنْ» هنا هو كاف المخاطبة المتصلة بأن .

فصل جملة الخبر عن «أن» المخففة .

قلنا إن خبر «أن» المخففة من الثقيله يجب أن يكون جملة . ومن الجائز أن

---

(١) ضمير الشأن هو الذى يسمى فى الإنجليزية باسم impersonal pronoun مثل « it » فى الجمله « It is good to see you » ، ومن أمثلته فى العربيه «إنه من الخير لك أن تفعل هذا» .

تكون هذه الجملة اسمية أو فعلية ، فاذا كانت جملة إسمية لم يفصل بينها وبين «أن» ، مثل «علمت أنْ زيد قائم» .

أما إذا كانت فعلية فالأمر يختلف باختلاف الفعل على التفصيل الآتى :

١ — إذا كان الفعل جامدا ، لم تفصل الجملة عن «أن» مثل «وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم» ، ومثل «وأن ليس للإنسان إلا ماسعى» . وفى المثالين فعلان جامدان هما «عسى» و «ليس» .

٢ — إذا كان الفعل متصرفا وقصد به الدعاء لم تفصل الجملة عن «أن» ، مثل «والخامسة أنْ غضِب الله عليها» .

٣ — إذا كان الفعل متصرفا ولم يقصد به الدعاء فصل بين الجملة وبين «أن» باحدى الأدوات الآتية :

(ا) قد ، مثل «ونعلم أن قد صدقتنا»

(ب) سين المستقبل مثل «علم أن سيكون منكم مرضى»

(حـ) سوف ، مثل قول الشاعر

واعلم ، فعلم المرء ينفعه ... أنْ سوف يأتى كل ماقُدِرا

(ء) لا النافية ، مثل «أفلا يرون أن لا يرجعُ اليهم قولا»

(هـ) لن النافية ، مثل «أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه»

(و) لم النافية ، مثل «أيحسب أن لم يره أحد»

(ز) لو ، مثل «وأن لو استقاموا على الطريقة» ، ومثل «أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم»

والفصل بلو قليل .

كأنْ المخففة :

تدخل «كأنْ» المخففة على الجملة الإسمية فلا تعمل فى المبتدأ ولا فى الخبر ، بل يظل كل على رفعه وتكون الجملة خبرا لها . أما اسمها فضمير الشأن .

محذوف ، كما رأيت فى حالة «أن» المخففة . وذلك مثل «كأنْ زيد قائم» .

وإذا كانت جملة الخبر أسمية لم يفصل بينها وبين «كأن» كما رأيت فى المثال السابق . أما إذا كانت فعلية فالواجب الفصل بلم أو قد .

مثال الفصل بلم قوله تعالى «كأنْ لم تغن بالأمس»

ومثال الفصل بقد :

أفد الترحل غير أن ركابنا   لما تزل برحالنا وكأنْ قد[1]

وأسم «كأن» فى هذا البيت ضمير الشأن محذوف أما خبرها فجملة فعلية محذوفة دل عليها جملة (لما تزل) والتقدير «وكأنه قد زالت» .

هذا وقد يذكر أسم كأنْ المخففة ويكون اسما ظاهرا ، ولكن هذا قليل . ومثاله قول الشاعر

ويوماً توافينا بوجه مقسم   كأنْ ظبية تعطو إلى وارق السَّلَمْ[2]

و «ظبية» فى البيت أسم «كأن» المخففة .

لكنْ المخففة :

لا تعمل «لكن» المخففة ويبقى المبتدأ والخبر بعدها مرفوعين مثل «جاء محمد لكن أبوه قائم» .

---

(١) أفد الترحل : جاء وقت الرحيل

(٢) مقسم : جميل .   تعطو : تميل .   السلم : نوع من الشجر .
ومعنى البيت «أنها تأتينا بوجهها الجميل متهادية كالظبية التى تميل على الشجر المورق»

لا النافية للجنس

تقدم أن ذكرنا أن النفى فى العربية قد يكون لنفى الواحد أو لنفى الجنس كله [١] . ومن الممكن أن تستعمل « لا » لأداء إحدى هاتين الوظيفتين . وتختلف - عند النحاة - الحالة الإعرابية لكل من ركنى الجملة الإسمية المنفية بلا باختلاف نفى « لا » وكونه للواحد أو للجنس . و « لا » التى لنفى الواحد - كما ذكرنا - تعمل عند بعض النحاة عمل «ليس» بشروط خاصة ، ولا تعمل شيئاً عند بعضهم ، وبذلك يظل كل من المبتدأ والخبر ملتزما حالة الرفع التى له فى الأصل .

أما « لا » حين تستعمل لنفى الجنس فهى عندهم عاملة عمل «إنْ» . ويشترط لعمل « لا » هذا العمل شرطان :

١ - أن يكون كل من اسمها وخبرها نكرة مثل : « لا غلام رجل قائم » . و « غلام » اسم « لا » منصوب و « قائم » خبرها مرفوع .

وقد ترد بعض الأمثلة يكون الاسم أو الخبر فيها من المعارف . ويؤول النحاة هذه بنكرات مثل « قضية ولا أبا حسن لها [٢] » . ومن الواضح أن « أبا حسن » تعنى أى قاض فى مثل كفاءته ، أى أن هذا الاسم المعرفة بمعنى النكرة ولهذا نصب اسماً للا .

٢ - ألا يُفصل بين « لا » وبين الاسم كما فى المثال السابق : فإن فصل لم تعمل « لا » ، مثل : « لا فيها غول » . و « لا » نافية للجنس و « فيها » خبر مقدم و « غول » مبتدأ مؤخر . ولم تعمل «لا» للفصل بينها وبين اسمها بالخبر .

---

(١) نود أن نلفت النظر لأن « لا » لا تنفى مدلول الواحد أو مدلول الجنس بل تنفى نسبة الخبر إلى الواحد أو الجنس ، كما يقول الخضرى .

(٢) أبو الحسن هو على بن أبى طالب ، قد كان فى قضائه مشهوراً بالعدل والحنكة .

عمل « لا » :

تعمل « لا » عمل « إن » كما ذكرنا . ولكن ذلك يختلف فى التفاصيل باختلاف اسم « لا » على النحو الآتى :

١ — إذا كان اسم « لا » « مفرداً » بمعنى أنه لم يكن مضافا ، ولا عاملا فى اسم آخر ، ولا معطوفا عليه اسم آخر ، بنى على ما ينصب به على هذا التفصيل :

(أ) إذا كان مفرداً - أى غير مثنى ولا مجموع - بنى على الفتح مثل : « لا رجل فى الدار » .

(ب) إذا كان مثنى أو جمع مذكر سالم بنى على الياء مثل : « لا رجلين فى الدار » و « لا مسلمينَ فى الدار » .

(حـ) إذا كان جمع مؤنث سالم بنى على الكسرة مثل : « لا مسلماتِ فى الدار » .

وهناك من يقول بسوى ذلك ، أى بنصب المفرد بالفتحة ، والمثنى والجمع المذكر السالم بالياء ، كما أن هناك من يفتح آخر جمع المؤنث السالم .

٢ — إذا كان مضافا مثل : « لا غلام رجل فى الدار » أو كان عاملا فى اسم آخر مثل « لا طالعاً جبلا فى الدار » أو كان قد عُطف عليه اسم آخر وقصد بهما معاً شىء واحد مثل « لا ثلاثةً وثلاثين فى الدار (١) » ، فى هذه الحالات يكون اسم « لا » منصوباً .

العامل فى ركنى الإسناد :

أثارت مشكلة العامل فى ركنى الإسناد فى هذه الحالة للنحاة مشكلة .

---

(١) يقصد بثلاثة وثلاثين جماعة واحدة . أما إذا قصد بثلاثة جماعة وبثلاثين جماعة أخرى ، فإنه يجب تكرر لا بعد واو العطف فنقول « لا ثلاثة ولا ثلاثين فى الدار » .

ومن المعروف أن اسم « لا » المفرد يبنى على الفتح عندهم . وقد جعلوا علة ذلك أنه مركب مع « لا » تركيب « خمسة عشر » . وقد رأى سيبويه تمشياً مع هذا المنطق أن يلتزم بما يستوجبه اعتبار « لا » مركبة مع اسمها فى كلمة واحدة ، حيث أنهما قد توحدتا بالتركيب كما توحدت كلمتا « خمسة » و « عشر » بالتركيب فى « خمسة عشر » . من أجل هذا قال بأن « لا رجل » فى المثال « لا رجل فى الدار » مبتدأ وأن « فى الدار » خبر لهذا المبتدأ .

ولكن الأمر لم ينته عند هذا ، فهناك حالة إضافة اسم « لا » أو عمله ، ويكون فيهما منصوبا كما رأيت . وهنا لا يمكن أن يكون الاسم مركبا مع « لا » لأنه لو ركب معها لبنى ، حيث جعلوا التركيب علة لبناء اسم « لا » المفرد . وإذا كان هذا الاسم منصوبا ، فلن يكون له ناصب سوى « لا » . ولهذا قال سيبويه بأن « لا » عاملة فى هذا الاسم النصب . ولكنه وقد قرر أن « لا » عاملة فى الاسم هنا ، اضطر إلى القول بأنها عاملة فى الاسم المفرد المركب معها كذلك . وقد علل ذلك بأن اسم « لا » قريب منها ولهذا عملت فيه . أما الخبر ، فليس فى الواقع خبراً للا ، بل هو خبر للمبتدأ المكون من « لا » والاسم .

وسيبويه هنا متهافت المنطق . لأن مقتضى كون « رجل » فى المثال المذكور اسماً للا ، وكونه مع « لا » فى نفس الوقت مبتدأ ، مقتضى هذا أن يكون لدينا إسنادان ، المسند إليه فى الأول منهما هو « لا » مركبة مع الاسم ، والمسند إليه فى الثانى هو الاسم وحده . ونكون قد أكملنا المسند إليه الأول بالمسند (أى بالخبر) وأهملنا تكميل الثانى بمسند .

وواقع الأمر أن فى الجملة إسناداً واحداً لا إسنادين . أما ما يقول به سيبويه فهو استجابة منطقية لنظرية تركيب « لا » مع الاسم .

أما غير سيبويه فقد قال بأن « لا » عاملة عمل « إن » ، وبأن اسمها هو

الاسم النكرة الواقع بعدها . ونقطة الضعف فى رأى هؤلاء أنهم يقولون بتركيبه معها فى بعض حالاته . ومقتضى التركيب عدم إمكان أن يكون أحد الجزئين عاملا فى الجزء الآخر (١) لأنه لا يمكن — على حد فلسفة النحاة — أن يعمل الشيء فى نفسه أو فيما يتركب معه . أما فيما عدا ذلك فقولهم سليم المنطق .

وهكذا نرى أن نقطة الضعف عند سيبويه ، قد جاءت نتيجة لمحاولته تلافى نقطة الضعف فى رأى الفريق الآخر ، وأن ضعف رأى هذا الفريق الآخر ناتج من تلافى ضعف رأى سيبويه .

أما حقيقة الداء فتكمن خلف أمرين ، أولهما التعليل لبناء الاسم الواقع بعد « لا » . ولم يجد النحاة من علة سوى التركيب الذى حمل سيبويه على اعتبار « لا » مع اسمها مبتدأ مما أدى إلى الصعوبات التى ذكرناها . وثانيهما التسوية فى الحكم الإعرابى بين اسم « لا » المفرد وغير المفرد . وقد كان من نتيجة هذا أن قال النحاة بأن « لا » تعمل فى الاسم المفرد بالرغم من أنها مركبة معه .

ولو قنع النحاة بمجرد الوصف دون التعليل ودون أن يجدوا غضاضة فى اختلاف الحكم الاعرابى لاسم « لا » فى حالة عنه فى أخرى ، لما وقعوا فى مثل هذا الحرج .

خلاصة الأمر أن « لا » عند سيبويه تعمل على هذا التفصيل :

١ — عندما يكون الاسم بعدها مفرداً ، يركب معها ويعرب المركب المكون من « لا » واسمها مبتدأ . وتكون « لا » عاملة فى الاسم فى نفس الوقت .

---

(١) يؤخذ هذا أيضا على سيبويه ، فمن رأيه أن « لا » بالرغم من تركيبها مع الاسم تعمل أيضا فيه ، وأنها فى هذه الحالة تعمل فى الاسم وحده ولا تعمل فى الخبر .

أما الخبر فخبر لهذا المبتدأ ولا خبر للا فى الجملة ، وذلك مثل « لا رجل فى الدار » .
وتعرب هذه الجملة عنده هكذا : « لا » نافية للجنس و« رجل » اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب و« لا » واسمها مبتدأ ، « فى الدار » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المركب (أى لا واسمها) .

٢ — فى غير هذه الحالة تنصب « لا » الاسم وترفع الخبر كما رأيت .

العطف على اسم « لا » .

إذا عطف اسم نكرة على اسم « لا » جاز أن تتكرر « لا » ، — وذلك بأن تأتى بعد واو العطف — مثل « لا حول ولا قوة إلا بالله » ، وجاز ألا تتكرر مثل « لارجل وامرأة فى الدار » . ولا يمنع تكرر « لا » أو عدم تكررها من عملها فى الاسم الأول أو فى الخبر .

أما الاسم المعطوف فلإعرابه تفصيلات .

أولا : العطف مع تكرار « لا » .

١ — لذلك حالات :

إذا كان الاسم الأول مركبا مع « لا » ، جاز فى الثانى :

(ا) البناء لتركبه مع « لا » الثانية ، مثل « لا حول ولا قوةَ إلا بالله » .

(ب) النصب ، ويكون معطوفا على اسم « لا » . ولما كان اسم « لا » فى محل نصب كان المعطوف عليه منصوبا كذلك ، مثل « لا حول ولا قوةً إلا بالله » . وتكون « لا » الثانيةَ زائدة لا تعمل فى الاسم الذى بعدها ولا تتركب معه .

ومن ذلك قول الشاعر :

لا نسب اليوم ولا خلةً اتسع الخرق على الراقع [1]

---

(١) المعنى « لا قرابة بيننا وبينكم اليوم ولا صداقة ، فقد ساءت الأمور بحيث لا يرجى لها صلاح » .

(حـ) الرفع . وله أوجه ثلاثة :

الأول — أن يكون الاسم الثانى معطوفا على المبتدأ المركب من «لا» واسمها عند سيبويه .

الثانى — أن تكون «لا» الثانية ليست للجنس، وتكون عاملة عمل «ليس»، وبهذا يكون الاسم الثانى اسماً لها .

الثالث — أن تكون «لا» الثانية ليست للجنس ولا تعمل . والاسم بعدها مبتدأ .

ومثال الرفع - على أحد هذه الأوجه الثلاثة :

هذا لعمركم الصغار بعينه لاأمٌ لى إن كان ذاك ولا أبُ (١)

٢ — عند ما يكون الاسم الأول غير مركب مع «لا» النافية للجنس، ويكون الاسم الأول فى هذه الحالة منصوباً بعلامة ظاهرة . ويجوز فى الاسم الثانى أن يكون :

(١) مبنياً باعتباره مركباً مع «لا» مثل «لا غلامَ رجل ولا امرأةَ فى الدار». و «غلام» اسم «لا» وليس مركباً معها لأنه مضاف ولهذا نصب بالفتحة، و «امرأة» اسم مفرد نكرة مركب مع «لا» الثانية ولهذا بنى على الفتح .

(ب) منصوباً، باعتباره معطوفاً على اسم «لا» الأولى وهو منصوب . وتكون «لا» الثانية زائدة، مثل «لا غلام رجل ولا امرأةً فى الدار» .

(حـ) مرفوعا، باعتباره اسم «لا» الثانية التى لغير الجنس والتى تعمل عمل ليس، أو باعتباره مبتدأ واعتبار «لا» الثانية نافية لغير الجنس

---

(١) الصغار : المهانة .

ولا تعمل عمل ليس . وذلك مثل « لا غلامَ رجل ولا امرأةٌ في الدار » .

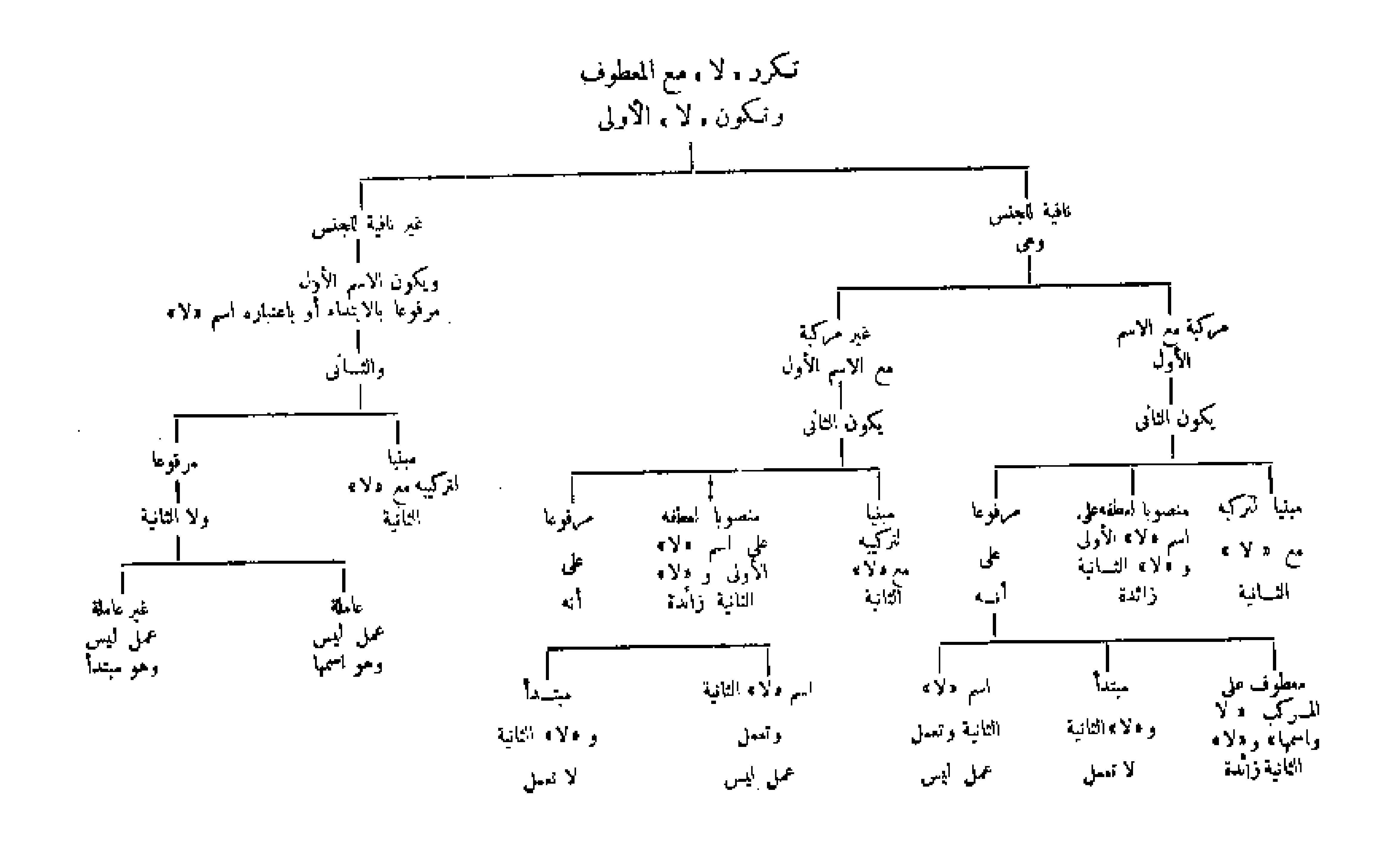
٣ — عند ما تكون « لا » الأولى غير نافية للجنس ، وفى هذه الحالة يتحتم رفع الاسم الأول على أنه اسم « لا » باعتبارها عاملة عمل ليس ، أو على أنه مبتدأ ، إذا لم تعتبر « لا » عاملة .

أما الاسم الثانى فيجوز فيه :

(ا) الرفع باعتبار « لا » الثانية ليست للجنس أيضاً . ويكون هذا الاسم اسمها إذا عملت ، ومبتدأ إذا لم تعمل عمل ليس، مثل « لا رجلٌ ولا امرأةٌ فى الدار » .

(ب) البناء على الفتح باعتبار « لا » الثانية نافية للجنس ويكون الاسم الثانى مركباً معها مثل « لا رجلٌ ولا امرأةَ فى الدار » .

نلخص كل هذا فى الجدول الآتى :



تكرر « لا » مع المعطوف
وتكون « لا » الأولى
نافية للجنس
وهى
مركبة مع الاسم الأول
يكون الثانى
مبنيا لتركيه مع « لا » الثانية
منصوبا لعطفه على اسم « لا » الأولى و « لا » الثانية زائدة
مرفوعا على أنه
معطوف على المركب « لا واسمها » و « لا » الثانية زائدة
مبتدأ و « لا » الثانية لا تعمل
اسم « لا » الثانية وتعمل عمل ليس
غير مركبة مع الاسم الأول
يكون الثانى
مبنيا لتركيبه مع « لا » الثانية
منصوبا لعطفه على اسم « لا » الأولى و « لا » الثانية زائدة
مرفوعا على أنه
اسم « لا » الثانية وتعمل عمل ليس
مبتدأ و « لا » الثانية لا تعمل
غير نافية للجنس
ويكون الاسم الأول مرفوعا بالابتداء أو باعتباره اسم « لا »
والثانى
مبنيا لتركيبه مع « لا » الثانية
مرفوعا
ولا الثانية
عاملة عمل ليس وهو اسمها
غير عاملة عمل ليس وهو مبتدأ

ثانياً — العطف مع عدم تكرر «لا» .

(ا) إذا لم تكن «لا» للجنس تحتم أن يكون الثانى مرفوعا للعطف على الأول ، ويكون الاسم الأول اسماً «للا» العاملة عمل «ليس» ، أو مبتدأ إذا لم تكن «لا» عاملة ، مثل «لا رجلٌ وامرأةٌ فى الدار» .

(ب) إذا كانت «لا» للجنس ، كان الثانى :

١ — منصوباً لعطفه على اسم «لا» وهو منصوب ، مثل «لا رجلَ ولا امرأةً فى الدار» .

٢ — مرفوعاً وذلك لكونه معطوفاً على محل «لا» واسمها ، وهو الابتداء عند سيبويه ، مثل «لا رجلَ ولا امرأةٌ فى الدار» .

النعت التابع لاسم «لا» :

له حالات :

(ا) إذا ولى اسم «لا» وكان اسم «لا» مفرداً ، فى هذه الحالة يكون اسم «لا» مركباً معها ، أى مبنيـاً على الفتح فى محل نصب . أما النعت فيكون :

١ — مركباً مع «لا» واسمها فيكون مبنياً على الفتح مثل الاسم ، وذلك مثل «لا رجلَ ظريفَ فى الدار» .

٢ — منصوباً لأنه صفة لاسم «لا» وهو فى محل نصب ، مثل «لا رجلَ ظريفاً فى الدار» .

٣ — مرفوعاً لأنه صفة للمركب المكون من «لا» واسمها والمركب مبتدأ عند سيبويه ، مثل «لا رجل ظريفٌ فى الدار» .

(ب) إذا ولى اسم «لا» غير المفرد . أو :

(حـ) إذا فصل عن اسم « لا »، سواء كان مفرداً أو غير مفرد .

وفى هاتين الحالتين ، لا يجوز تركيبه مع « لا » واسمها ويجوز فيه :

١ — النصب ، باعتباره صفة لاسم « لا » وهو فى محل نصب .

مثال (ب) « لا غلام رجل ظريفاً فى الدار » ، واسم «لا» منصوب ، هنا لأنه غير مفرد ، ولهذا نصب نعته .

ومثال(حـ) « لارجل فى الدار ظريفاً » ، واسم « لا » هنا مفرد ولكنه مفصول عن النعت بالخبر ، فلم يجز تركيب النعت مع « لا » واسمها .

٢ — الرفع ، باعتباره صفة للمركب المكون من « لا » واسمها ، وهذا المركب مبتدأ عند سيبويه .

مثال (ب) « لا غلام رجل ظريفٌ فى الدار » .

ومثال(حـ) « لا رجل فى الدار ظريفٌ » .

دخول همزة الاستفهام على « لا » النافية :

يقول النحاة بجواز دخول همزة الاستفهام على « لا » النافية للجنس ويفصّلون القول فى عملها كما يأتى .

١ — إذا كانت الهمزة لغير التمنى ، بقى عملها وبقى للجملة بعدها جميع الأحكام المذكورة من قبل. وذلك مثل قول الشاعر :

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد   إذا ألاقى الذى لاقاه أمثالى

ومعنى البيت :

« إذا لاقيت ما يلقى المحبون من أمثالى من هلاك ، فهل تكون سلمى لا صبر لديها أم سيكون لها جلد (أى صبر)» . ومن هذا التفسير يتضح لك أن الاستفهام كان عن الصبر المنفى .

ومثل قول الشاعر :

ألا أرعواء لمن ولت شيبته وآذنت بمشيب بعده هرم [١]

والاستفهام هنا للتوبيخ .

وأنت ترى أن «لا» فى هاتين البيتين ليست نافية للجنس[٢] ولهذا لم يبن الاسم بعدها بالرغم من كونه نكرة مفرداً .

ومثال الاستفهام عن جملة «لا» النافية للجنس قولك «ألا رجوعَ وقد شبت» . والاستفهام هنا للتوبيخ أيضاً .

٢ — إذا كان الاستفهام للتمنى فنى عمل «لا» رأيان :

(ا) عند سيبويه لا تعمل إلا فى الاسم وحده :

(ب) عند غير سيبويه ، أنه لا فرق بين التمنى وسواه فيبقى لهـــا كل الأحكام السابقة .

ومثال ذلك «ألا ماءَ ماءً بارداً» .

وإعراب هذا المثال عند سيبويه هكذا :

«ألا» أداة تمن و «ماء» اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب لتركبه مع «لا» . و «ماء» الثانية صفة لماء الأولى ، وهى مبنية أيضاً لتركيبها مع «لا» واسمها . وبارداً صفة لماء الثانية .

ويمنع سيبويه رفع «ماء» الثانية .

وإعرابه عند غير سيبويه كهذا الإعراب ، ولكنهم أجازوا أن تكون «ماء» الثانية مرفوعة باعتبار أن «لا» الأولى ليست عاملة ، لأنها ليست

---

(١) الارعواء ، خجل الشخص من أن يأتى ما ليس بجميل .

(٢) هذا على رفع «أرعواء» و «واصطبار» . ويجوز بناء كل منهما على الفتح وتكون «لا» فى هذه الحالة نافية للجنس .

للجنس ، وبهذا يكون الاسم بعدها مرفوعاً ويكون وصفه مرفوعاً كذلك . وهم يجوزون لذلك أن يكون المثال « لا ماءُ ماء باردٌ » .

« ألا » فى رأى سيبويه :

يرى سيبويه أن « ألا » كلمة قائمة بذاتها وتستعمل للتمنى مثل «ليت» . ومن أجل هذا يقول الصبان بأن الهمزة ليست للاستفهام . وأما تسمية ابن مالك لها بهمزة الاستفهام فهو باعتبار ما كان (١) .

ونحو نلاحظ أن سيبويه يقول بأن « لا » مركبة مع الاسم فيكون لذلك مبنياً على الفتح . ونلاحظ أيضاً أنه يعتبر « لا » مركبة مع الهمزة ، بدليل قول الأشمونى وابن عقيل بأن « ألا » عنده مساوية لأتمنى وليت . ومقتضى ذلك أن يكون الاسم مركباً مع « ألا » كلها لا مع « لا » وحدها . ولكن سيبويه ـ كما يبدو لنا ـ لم يقل بذلك مع وضوح الداعى إليه .

استعمالات « ألا » :

تستعمل « ألا » إلى جانب استعمالها للتمنى فى غرضين آخرين .

١ ـ للاستفتاح . وتكون للاستفتاح فى أول الجمل لمجرد التنبيه ـ أو الاستفتاح على حد تعبير النحاة (٢) . ولا تعمل « لا » فى هذه الحالة . مثال ذلك :

« ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم »

٢ ـ للعرض . وتكون مختصة بالدخول على الفعل مثل :

« ألا تحبون أن يغفر الله لكم »

حذف خبر « لا » :

يجوز حذف خبر « لا » النافية للجنس . ومثال ذلك « لا رجل » أجابة لسؤال سائل « هل هناك رجل ؟ » .

---

(١) انظر حاشية الصبان قوله « اما إذا قصد بالاستفهام » باب لا النافية للجنس .

(٢) يسمى الأوربيون مثل هذا الاستعمال exclamation .

ظن وأخواتها

هذا هو النوع الأخير من النواسخ . وهو يضم عددا من الأفعال تنقسم بحسب دلالتها إلى قسمين ، مايدل على علم ويسميها النحاة أفعال القلوب ، ومايدل على تحويل :

ومن النوع الأول ما يدل على يقين وما يدل على ترجيح . وهذه هى .

(ا) أفعال اليقين .

رأى ، مثل رأيت محمد ذكيا ، أى علمته ذكيا .

علم ، مثل علمت محمدا أخاك .

وجد ، مثل إنا وجدنا أكثرهم كافرين ، أى علمناهم كذلك .

درى ، مثل دريتك رجلا يقول الحق .

تعلم ، مثل قول الشاعر .

تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف فى التحايل والمكر

وكل هذه الأفعال بمعنى « علم » ، فإن لم تكن بهذا المعنى ، لم تكن ناسخة .

(ب) أفعال الرجحان .

ظن ، مثل ظننت الولد حاضرا .

خال ، مثل أخالك كريماً .

حسب ، مثل حسبتك قائما .

زعم ، مثل زعمت علياً مسافراً .

عَدّ ، مثل عددت الأمر منتهياً .

حجا ، مثل حجوت أخاك ذكيا .

جعل ، مثل « وجعلوا الملائكة ، الذين هم عباد الرحمن ، إناثا » .

هَبْ ، مثل هبْ محمدا حاضرا .

(ح) أفعال التحويل وهي :

صيّر ، مثل صيّر الصعب سهلا .

جعل ، مثل : « وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا » .

وَهَبَ ، مثل وهبني الله فداك . أي صيرني .

اتخذ ، مثل « واتخذ الله ابراهيم خليلا » .

ترك ، مثل قول الشاعر :

وربيته حتى إذا ما تركته　　أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه
تغمد حقي ظالما ولوى يدي　　لوى يده الله الذي هو غالبه [(١)]

ردّ ، كقول الشاعر :

رمى الحدثان نسوة آل حرب　　بمقدار سمدن له سمودا [(٢)]
فرد شعورهن السود بيضا　　ورد وجوههن البيض سودا

عمل هذه النواسخ :

تدخل هذه النواسخ على ركني الإسناد فتنصب كلا منهما باعتباره مفعولا لها ، كما رأيت في الأمثلة السابقة . وبعض هذه الأفعال تعمل هذا العمل دائماً . ولكن بعضها الآخر يمتنع عن العمل في بعض الأحيان .

الإلغاء والتعليق :

الأفعال التي تتأثر بالإلغاء والتعليق هي أفعال اليقين فيما عدا « تعلم » وأفعال الرجحان فيما عدا « هب » .

---

(١) تغمد حقي : ستره ولم يف به . والبيتان من قول أب في ولده العاق ، ويقول إنه رباه حتى كبر ولم يكن بحاجة إلى من ينظف له أنفه ، ولما كبر لم يقم له بحقه بل لوى يده .

(٢) الحدثان : مصائب الدهر والمقدار : المقدر من الأمور وسمد : حزن .

والإلغاء هو عدم عمل الفعل لفظاً ومعنى .

والتعليق هو عدم عمل الفعل فى اللفظ دون المعنى[1] .

ويكون الفعل معلّقاً عن العمل لمانع لفظى ، كدخول لام الابتداء على أول الاسمين ، مثل « ظننت لزيد قائم » بدلا من « ظننت زيداً قائماً » . ويقول الخضرى بأن الفعل المعلق عن العمل يعمل فى المحل لا فى اللفظ . وقد منعت لام الابتداء الفعل من أن يعمل لأن هذه اللام تقع فى أول الكلام ، لأنها من الكلمات التى لها الصدارة . ولو كان ما بعدها مفعولا لما قبلها لما كانت فى أول الكلام .

ونحن نرى أن النحاة هنا قد أخطأوا التوفيق بعض الشىء . ولو صح أن كان الفعل المعلق عاملا فى محل الاسم الذى بعد اللام ، لما كان لهذه اللام الصدارة أيضا ـ وهذا هو ما يحاول النحاة تفاديه بالقول بالتعليق . ومن المعلوم أن الاسم الذى يكون منصوباً محلا ، من مكملات الفعل الذى ينصبه كالاسم المنصوب فى اللفظ سواء بسواء .

ويبدو أن ابن عقيل قد شعر بهذا فقال بأن التعليق هو عدم عمل الفعل فى اللفظ وعمله فى المعنى ، وظن أنه بهذا يتفادى ما أثرنا من اعتراض . ولكن ما هو العمل فى المعنى ؟؟ ، هل العمل شىء آخر غير ظهور علامة إعرابية على آخر الكلمة أو تقدير هذه العلامة أو القول بإعراب الكلمة على المحل ؟؟ . أم أنه يريد بالعمل فى المعنى مجرد العلاقة المعنوية بين العامل والمعمول ؟ لو أراد هذا الأخير لامتنع الإلغاء امتناعاً باتاً كما سترى .

ويلغى عمل الفعل لمانع معنوى هو ضعف الفعل بتوسطه بين ركنى الإسناد أو تأخره عنهما . مثل « زيد ـ ظننت ـ قائم » .

---

(١) يقول الأشمونى بأن الإلغاء هو إبطال العمل لفظاً ومحلا وبأن التعليق هو إبطال العمل لفظاً لا محلا .

وتعريف النحاة للإلغاء بأنه بطلان عمل الفعل فى اللفظ والمعنى تعريف يحتاج لبعض النظر . أما عدم العمل فى اللفظ فأمر ظاهر . وأما العمل فى المعنى فأمر غير مفهوم إلا على وضع واحد ، هو قيام العلاقة المعنوية بين اللفظ الذى يسميه النحاة عاملا واللفظ الذى يسمونه معمولا .

وهـذه العلاقة المعنوية موجودة ولا شك بين «ظن» وبين الاسمين فى المثال السابق، وإلا لما كان هناك فرق معنوى بين «زيد قائم» وبين «زيد ظننت قائم» ، ولكان هذا المثال الأخير مختلفاً فى معناه عن الجملة «ظننت زيدا قائما» ، لأن «ظن» فى هذه الجملة عاملة فى اللفظ والمعنى ، وفى المثال غير عاملة فى اللفظ أو المعنى . أو بعبارة أخرى لأن «ظننت» فى إحدى الحالتين ليست متعلقة فى المعنى بالاسمين «زيد» و «قائم» ، بينما هى متعلقة فى المعنى بهما فى المثال الآخر .

ولا يقبل إنسان عدم التساوى فى المعنى بين «ظننت زيدا قائما» وبين «زيد ظننت قائم» .

حالات الإلغاء والتعليق :

قد يكون الإلغاء جائزا وقد يكون ممتنعاً . ويكون جائزا إذا وقع الفعل بين الاسمين مثل «محمد ظننت قائم» بالإلغاء ، ومثل «محمدا ظننت قائما» بدون إلغاء ويتساوى الإلغاء وعدمه فى هذه الحالة . فإذا وقع الفعل بعد الاسمين جاز الإلغاء أيضاً وجاز عدمه ، وإن كان الإلغاء أحسن . وذلك مثل «زيد قائم ظننت» ومثل «زيدا قائماً ظننت» .

ويمتنع الإلغاء إذا تقدم الفعل على الاسمين معاً مثل «ظننت زيدا قائماً» .

هذا وقد وردت بعض الأمثلة العربية التى يتقدم فيها الفعل مع عدم عمله فى الاسمين . وقد أول النحاة هذه الأمثلة بأحد تأويلين، الأول : تقدير ضمير الشأن المحذوف مفعولا وتكون الجملة فى موضع المفعول الثانى . والثانى ، تقدير لام الابتداء داخلة على الاسم الأول ، وبهذا يكون الفعل معلقاً عن

العمل فلا ينصب أيا من الاسمين [1]. وسنرى ذلك فى الأمثلة الآتية :

١ — أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما أخال لدينا منك تنويل

وفى هذا البيت رفع الاسم « تنويل » أى أنه لم يقع مفعولا للفعل « أخال » مع تقدمه . ولهذا قال النحاة بأن مفعول « أخال » ضمير الشأن محذوف والتقدير « وما أخاله لدينا تنويل » . وتكون الهاء المفعول الأول وجملة « لدينا تنويل » فى موضع المفعول الثانى . كذلك يقول النحاة بإمكان تقدير « لام » ابتداء فى « تنويل » ، أى فيكون التقدير « ما أخال لدينا لتنويل » . ولا يقبل الخضرى هذا التقدير الثانى فى هذا البيت لأن لام الابتداء للتأكيد والفعل « أخال » منفى . ولما كان التأكيد مناقضاً للنفى فقد رفض الخضرى تقدير اللام .

٢ — كذاك أدبت حتى صار من خلقى أنى وجدت ملاك الشيمة الأدب

و « وجد » فى هذا البيت لم تعمل فى « ملاك » ولا فى « الأدب » فكلاهما مرفوع .

ولما كانت « وجد » قد سبقت كلا من الاسمين ، فليس هناك ما يبرر إلغاءها . ولهذا يؤول النحاة المثال « أنى وجدته ملاك الشيمة الأدب » والهاء ضمير الشأن مفعول « وجد » ، وجملة « ملاك الشيمة الأدب » فى موضع المفعول الثانى . ويجوز كذلك أن يكون التقدير « أنى وجدت لملاك الشيمة الأدب » بتقدير لام ابتداء تعلق « وجد » عن العمل .

هذا فى الإلغاء . أما التعليق فلا يكون إلا واجباً أو ممتنعاً .

ويجب التعليق إذا سبق الاسم الأول كلمة لها الصدارة ، ومنها .

١ — لام الابتداء ، مثل « ظننت لزيد قائم » .

٢ — ما النافية ، مثل « ظننت ما زيد قائم » .

---

(١) مر بك أن السبب فى التعليق هو ضرورة وقوع اللام فى صدر الكلام . ونحن نعجب من القول بذلك مع عدم وجود اللام .

٣ ـ إن النافية ، مثل « ظننت إنْ زيد قائم » .

٤ ـ لا النافية ، مثل « ظننت لا زيد قائم ولا عمر » .

٥ ـ الاستفهام ويكون على حالات :

(أ) بأن يكون أحد ركنى الإسناد اسم استفهام، مثل «علمت أيهم أبوك»

(ب) بأن يكون أحد ركنى الإسناد مضافا لاسم استفهام ، مثل « علمت غلامُ أيهم محمد » .

(حـ) بأن تدخل أداة استفهام قبل الاسم الأول ، مثل « علمت أزيد عندك أم عمر ؟ » . ويمتنع التعليق فيما عدا هذه الحالات .

عودة للعلل المنطقية :

يعلل النحاة الإلغاء بأنه لضعف العامل بالتوسط أو التأخر . ولكن التوسط أو التأخر لا يضعف بقية الأفعال فيذهب بعملها .

ويعللون للتعليق بوجود ماله الصدارة قبل أول الاسمين . ولو كان الاسمان مفعولين لتناقض ذلك مع صدارة الكلمة السابقة عليهما ، حيث سيكون الاسمان من مكملات الفعل فيكون موضعهما متأخراً عنه ، وبالتالى يتأخر موضع الكلمة السابقة عليهما ، فلا تكون ذات صدارة .

ترى هل يحكم النحاة هذا المنطق فى استنباط قواعد اللغة ، أم يحكمون الواقع اللغوى الذى لا يلتزم بهذا النوع من التفكير المنطقى .[1] إن أمثلتهم التى ذكروها فى الأشمونى وابن عقيل ، على الأقل ، ليست من أقوال العرب المأثورة ولا من أشعارهم . ونحن هنا نقف موقف المتسائل الشاك كما وقفنا هذا الموقف من قبل .

(١) لا تلتزم اللغات منطقية التفكير فى قواعدها أو تعبيراتها . وقد عالجنا هذا الموضوع فى مناسبات متعددة فى كتابنا « اللغة بين الفرد والمجتمع » الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤ .

أما لماذا يختص هذا الضعف ، أي الالغاء والتعليق ، بأفعال القلوب دون أفعال التحويل وبقية الأفعال الأخرى ، فذلك « لأن هذه الأفعال لا تؤثر فيما تدخل عليه تأثير الفعل فى المفعول، لأن متناولها فى الحقيقة ليس هو الأشخاص ، بل الأحداث التى تدل عليها أسماء الفاعلين والمفعولين »(١).

هنا تطل فلسفة أفلاطون مرة أخرى بقرنيها. الذات أقوى الموجودات والفعل الذى يتناول بالعمل مايدل على الذوات أقوى الأفعال. أما الأحداث فأضعف من الذوات، وبهذا لاتكون الأفعال التى تنصب مايدل عليها فى قوة ما تنصب ما يدل على الذوات . هذا هراء فلسفى لا أكثر ولا أقل، إن صح أن يوصف الهراء بأنه فلسفة ! ! ! .

ثم ماذا يعنى الأشمونى بأن هذه الأفعال لاتتناول الأشخاص ؟ وماذا يعنى الخضرى بأن « هذه الأفعال لا تقوى على التأثير فيها ـ أى فى الذوات ـ لضعفها ، بعكس أفعال التحويل التى تؤثر فى الذوات بقلبها وتحويلها » . لا أظن أى الرجلين يريد بما يقول أن الفعل يؤثر فى الذات ، بل إنه يعنى ولا شك تأثير الفعل فى اللفظ الذى يدل على ذات . والفعل لا يقلب اللفظ ولا يحوله ، وإنما ينصبه أو لا ينصبه . وإذا كان تناول الفعل للاسم هو بنصبه أو بعدم نصبه ولا غير ، فليس هناك من قيمة لدلالة هذا الاسم على ذات أو على غير ذات ، لأن تحريك آخر الكلمة بالفتحة بدلا عن الضمة ، لا يكون أكثر سهولة أو عسراً إذا كانت الكلمة تدل على ذات أو على معنى .

وما يقال عن هذا التهافت المنطق يقال أيضاً عن قول الصبان ، تعليلا لضعف أفعال القلوب ،من « أن أفعال القلوب ضعيفة من حيث خفاء معانيها

---

(١) عن الأشمونى ، شرح قول ابن مالك « وخص بالتعليق والإلغاء الخ » باب ظن وأخواتها .

لكونها باطنية ». ولكن هل هناك من فرق فى هذا الضعف بين «علم» وبين «فهم» أو سواها من الأفعال التى تدل على إدراك أو وجدان ؟. لم لا تكون هذه الأخيرة أيضاً ضعيفة، وبالتالى عرضة للإلغاء والتعليق، ما دامت هى الأخرى تدل على معان باطنية. ؟!

الأمر كما قلت التماس للعلل والتشدق بمايشبه أن يكون فلسفة ولا أكثر!!

حذف مفعولى «ظن»:

يجوز حذف مفعولى «ظن» أو إحدى أخواتها إذا دل عليهما دليل. وقد يكون الحذف لواحد منهما أو لهما معاً.

مثال حذف أحد المفعولين قول الشاعر:

ولقد نزلتِ ـ فلا تظنى غيره   منى بمـــنزلة المحب المكرم

أى نزلت منزلة المحبوب من نفسى فلا تظنى غير ذلك حاصلا، وحذف المفعول الثانى «حاصلا» لوجود ما يدل عليه، وهو السياق.

ومثال حذف المفعولين معاً قول الشاعر:

بأى كتاب أم بأية سنة   ترى حبهم عاراً على وتحسب

أى «وتحسب حبهم عاراً»، و«حبهم» و «عارا» مفعولان للفعل «تحسب»، ولكنهما حذفا لوجود ما يدل عليهما.

هذا ولا يجوز حذف المفعولين معاً أو أحدهما دون وجود مايدل عليه.

استعمال «القول» بمعنى «الظن».

قد تستعمل الأفعال المشتقة من «القول» بمعنى الظن، ويكون ما بعدها فى هذه الحالة غير محكى بالقول، بل يعامل معاملة ما بعد «ظن»، أى ينصب المبتدأ والخبر باعتبارهما مفعولين لها. ولجريان القول مجرى الظن شروط هى:

١ — أن يكون الفعل مضارعاً .
٢ — أن يكون مسنداً للمخاطب .
٣ — أن يكون مسبوقاً باستفهام .
٤ — ألا يفصل بين الاستفهام وفعل القول بغير الظرف أو الجار والمجرور .

ومثال وقوع القول بمعنى الظن لاستيفاء هذه الشروط ، «أتقول عمرا مقيما» وقول الشاعر :

متى تقول القُلُصَ الرواسما يحملن أم قاسم وقاسما[1]

و «تقول» فى البيت وفى المثال قبله بمعنى «تظن» .

هذا ولا يتحتم باستيفاء هذه الشروط اعتبار «القول» بمعنى «الظن» ، بل يجوز ألا يعتبر هذا الاعتبار ويكون ما بعد فعل القول محكياً به ، وبهذا لا يصح كون الاسمين مفعولين لفعل القول ، ويكونان مرفوعين ، مثل «أتقول عمر مقيم» ، وتكون «عمر مقيم» جملـة من مبتدأ وخبر محكية بالقول .

وعند جماعة «سُليم» يجرى القول مجرى الظن بدون شروط ، ومثلوا لهذا بقول الشاعر :

قالت وكنت رجلا فطينـا هذا لعمر الله إسرائينا[2]

---

(١) القلص جمع قلوص وهى الناقة الشابة ، والرواسم جمع راسمة ، وهى التى تترك خفيها رسماً على الأرض .

(٢) يعتقد العرب أن «الضب» قد كان إنساناً من بنى إسرائيل ثم مسخه الله . ومعنى البيت «قالت امرأتى إن هذا الضب الذى صدته هو أحد أبناء إسرائيل» ، وإسرائين لغة فى «إسرائيل» .

أعلم وأرى

هذان فعلان مزيدان بهمزة التعدية في أولهما . وأصلهما فعلان ينصبان المبتدأ والخبر باعتبارهما مفعولين لهما . وبتعديتهما بالهمزة ينصبان مفعولات ثلاثة ، الثاني والثالث منها أصلهما مبتدأ وخبر كما ترى في هذه الأمثلة : « محمد قائم » ، « علمت محمداً قائماً » ، « أعلمت المدرسَ محمداً قائماً » .

وما مر من أحكام في باب « ظن » وأخواتها ثابت لهذين الفعلين بالنسبة للمفعولين الثاني والثالث ، فيجوز إلغاؤهما وتعليقهما عن العمل فيهما بنفس الشروط التي ذكرت من قبل ، وذلك مثل :

« محمد أعلمت المدرسَ قائم » ، والفعل هنا ملغى لتوسطه بين الاسمين . « أعلمت المدرس لمحمدٌ قائم » ، والفعل هنا معلق بلام الابتداء . وكذلك يصح حذف المفعولين أو أحدهما عند وجود ما يدل على المحذوف ، مثل ما لو قيل « هل أعلمت أحدا عمرا قائما » فتجيب « أعلمت زيدا » بحذف المفعولين الثاني والثالث ، ومثل ما لو أجبت عن السؤال السابق بقولك « أعلمت زيدا عمرا » بحذف المفعول الثالث (قائما) وحده .

ونظير هذين الفعلين في هذا العمل خمسة أفعال أخرى هي :

١ — نبّأ ، مثل « نبأت عليا عمرا مسافرا » .

٢ — خبّر ، مثل « خبرت زيدا عمرا منطلقا » .

٣ — حدّث ، مثل « حدثت عليا محمدا مسافرا » .

٤ — أنبأ ، مثل « أنبأت محمدا عليا قادما » .

٥ — أخبر ، مثل « أخبرت عليا محمدا مسافرا » .

الإسناد فى جملة « ظن » وأخواتهـا :

عد النحاة « ظن » وأخواتها من النواسخ الفعلية [١] . وقد يكون من المقبول اعتبار « كان » وأخواتها من نواسخ جملة المبتدأ والخبر ، لأنها كما سبق أن أشرنا تقوم بوظيفة دلالية لا يمكن أن يعبر عنها بدونها فى الجملة الاسمية ، كالدلالة على نوع خاص من الزمن أو من كيفية الحدث ، ولأنها من ناحية أخرى لا تدخل على الجملة الاسمية إلا كما تدخل الأدوات على الجمل ، أى أن تكون اسناداً آخر مستقلا عن الإسناد الموجود فى الجملة التى تدخل عليها .

والأمر على عكس ذلك فى « ظن » وأخواتها ، وهى أفعال تدخل على الجملة الاسمية باعتبارها ركناً من ركنى الإسناد فى جملة فعلية أخرى . وإذن فمن غير الطبيعى أن يقال بأن « ظن » قد دخلت على الجملة الإسمية باعتبارها ناسخاً لها بنفس المعنى الذى يقال ذلك به عن « كان » وأخواتها ، كما يتضح من الأمثلة الآتية .

١ ـــ محمد شجاع . وهذه جملة اسمية زمنها الحال .

٢ ـــ كان محمد شجاعا . وهذه جملة اسمية زمنها الماضى . وفى الجملة الأخيرة لا تعتبر « كان » غير تكييف للمسند الذى هو شجاع . وعلى فرض القول بأن « كان » هى المسند فإن المسند إليه فى الجملة لم يتغير ، ويكون « الخبر » تكييفاً للمسند (كان) أى جزءا منه .

٣ـــ ظننت محمداً شجاعا ، و« ظن » فى هذه الجملة مسندة إلى تاء المتكلم،

(١) يقسم النحاة النواسخ إلى أفعال وحروف . (انظر ابن عقيل فى أول باب « كان » وأخواتها) . وقد حرص الأشمونى على عدم ذكر هذا التقسيم صراحة ولكن حاشية الصبان أشارت إلى مثل هذا التقسيم فى باب « ظن » حيث قالت بدخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر . انظر باب « ظن » وأخواتها ، حاشية الصبان على الأشمونى .

أى أنها لا تتدخل فى الإسناد الذى يوجد فى الجملة (محمد شجاع) ، وأقول فى الإسناد لا فى ركنى الإسناد . ولا تختلف علاقة جملة « ظننت » بما بعدها عند وجود « أن » عنها عند عدم وجودها ، فيما عدا الحالة الإعرابية بطبيعة الأمر . وهذا يتضح من مقارنة المثالين :

ظننت محمداً قائماً و ظننت أن محمداً قائم .

ومن أجل الاتفاق الدلالى بين هذين المثالين جاز للنحاة أن يقولوا فى الجملة الثانية ، بأن « أن » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر تسد مسد مفعولى « ظن » .

ولكن هل هناك إسناد بين الاسمين المنصوبين الواقعين بعد « ظن » ؟ .

للإجابة على هذا السؤال يتحتم علينا أن نرجع بالقارىء مرة أخرى إلى موضوع الإسناد ذاته .

والإسناد يمكن أن يكون إسناداً فلسفيا ، أى مجرد ثبوت أمر لأمر آخر بصرف النظر عن طريقة التعبير اللغوية عن هذا المعنى ، كما يمكن أن يكون إسنادا لغوياً ، لا يتحقق إلا بشروط يحددها الباحث اللغوى . ولا شك أن الشجاعة ثابتة لمحمد فى جميع التركيبات اللغوية الآتية وبالتالى يمكن القول بوجود اسناد فلسفى فيها جميعا :

١ — الصفة والموصوف ، مثل محمد الشجاع فى الدار .
٢ — البدل والمبدل منه ، مثل جاء الشجاع محمد .
٣ — الحال وصاحبه ، مثل أقبل محمد شجاعا .
٤ — ظننت محمداً شجاعاً .
٥ — المبتدأ والخبر ، مثل محمد شجاع .

ولكن النحاة يقولون بأن التركيب الأخير وحده ، أى المبتدأ والخبر ، هو التركيب الإسنادى بين هذه جميعاً . وقد اعتمدوا فى ذلك على عدم استغناء كل من « محمد » و « شجاع » عن الآخر . وإذا صح أن النحاة قد خصوا هذا التركيب الأخير بالإسناد ، فإنه لا يصح أن يطلق على سواه من العلاقات .

التركيبية نفس الاسم ولو قام بين أطرافها إسناد بالمعنى الفلسفى .

وليس هناك من شك فى أن الصفة والبدل والحال تكميل للموصوف والمبدل منه ولصاحب الحال على التوالى ، قصد به زيادة توضيح مدلوله . ومن أجل هذا يعتبر كل من هذه الأطراف[1] فضلة يمكن الاستغناء عنها .

والأمر على العكس من ذلك بالنسبة لمفعولى « ظن » إذ لا يمكن أن يعتبر أحدهما تكميلا للآخر . أو بعبارة أخرى لا يمكن أن يكون أحدهما فضلة بالنسبة للآخر . وهذا يعنى بالضرورة أن تكون العلاقة بينهما هى علاقة العمدة بالعمدة أى علاقة المسند بالمسند إليه . وقد يكون من الصحيح أن علاقتهما بالفعل « ظن » هى علاقة المكمل الفضلة بما يكمله . ولكنهما فى هذا كجملة القول التى تكون مفعولا للفعل دون أن يكون أى من ركنيها بذاته مفعولا ، وكجملة الحال التى هى فى عمومها فضلة ولكن كلا من ركنيها عمدة لا يمكن الاستغناء عنه . ومن أجل هذا نفضل ألا نعتبر هذين الاسمين الواقعين بعد « ظن » مفعولين لها ، بل أن نعتبرهما فى عمومهما جملة ثانوية Subordinate sentence وقعت مفعولا لظن .

نقول بهذا على فرض اتخاذ إمكان الاستغناء عن الكلمة ، بالنسبة لتركيبها من سواها أو عدم إمكان ذلك ، وسيلتنا للتمييز بين ركنى الإسناد وأطراف التركيب اللغوى ، وهو ما يؤخذ من قول النحاة بنظرية العمدة والفضلة .

وإذا صح قيام الإسناد ـ على هذا الأساس ـ بين الاسمين المنصوبين الواقعين بعد « ظن » ، لتحتم علينا أن نحتفظ لها باسم المبتدأ والخبر ، وأن نصحح القاعدة التى تحدد حالتهما الإعرابية على هذا النحو .

---

(١) نستعمل كلمة « ركن » للمسند أو المسند إليه (أى للعمدة) ونستعمل كلمة طرف للفضلة . أما كلمة أداة فنستعملها للكلمات التى تضيف معانى تركيبة أخرى كالنفى والاستفهام والتأكيد وزمن الحدث أو كيفيته .

١ — ينصب ركنا الإسناد الاسمي ـ أو المبتدأ والخبر ـ في جملة « ظن » الثانوية إذا لم تتصدر بأن مثل « ظننت محمدا شجاعا ».

٢ — ينصب الركن الأول من الإسناد الاسمي في جملة « ظن » الثانوية المصدرة بالحرف المصدري «أنّ» ، ويرفع الركن الثاني، مثل « ظننت أن محمداً شجاع » . ومقتضى هذا بطبيعة الحال ألا تكون « ظن » ناصبة لمفعولين ، بل يكون مفعولها جملة وتكون بذلك كفعل القول الذي ينصب جملة كذلك .

فهرس

تعريفات ١

القسم الأول : الكلمة

القسم الثانى : الكلام

النواســـخ

الحروف الناسخة

أولا — الأسماء الموصولة

ثانياً — الصلة

ثالثاً — العائد

رابعاً — الموصول الحرفى أو الحروف المصدرية ١١٠ .